جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

روسيا أكرانيا والغرب:
عودة نظرية قلب الأرض

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالبتين:
سهام خربيش
زوينة بن شلي

إشـــــراف الأستاذ:
بن سعدون اليامين

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. رابـــح زيـــغـــونـــــي	أستاذ محاضر	قالمة	رئيسا
أ. بن سعدون اليامين	أستاذ محاضر	قالمة	مشرفا ومقررا
أ. ســمـيـــر شـــرايـــطـيـة	استاذ محاضر	قالمة	مناقشا

السنة الجامعية: 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾

سورة الإسراء: الآية 70

شكرا وعرفانا

عرفانا بالجميل... بالشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل **بن سعدون** الياسين على إرشاداته ونصائحه القيمة، وكذا مساندته لنا وصبره طيلة إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الأستاذة **سميرة شرايطية**، والدكتور **زيغوني رابح**، وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

سهام

زينة

الإهداء

إلى من علمني معاني الحياة الأولى....

إلى من فاض علي كبرياءه بحنون عطاءه أبي الغالي "**موسى**"

إلى التي رسمت طريقي بحنانها وكللت بدعائها سماء رحلتي

أمي الغالية **حجيلة**

الى زميلي في الدراسة ومن ساعدني على تجاوز العديد العقبات في إنجاز

هذا العمل **عزالدين**

إلى الورود التي لا تذبل والتي لا تغفل عن محبتي أخوتي **نبيل**

وحليم وأخواتي **خليصة، عائشة، سميحة، زينب**

إلى كل أقاربي أخص بالذكر **كريمة، جهيدة**

الى زميلتي وصديقتي التي شاركتني هذا العمل **زينة**

إلى كل صديقاتي **سعاد، أسماء، مريم، حنان، ليليا، كنزة، نبيلة، الشيماء،**

نجلاء، وكل زملائي في الدفعة أخص بالذكر **فارس** أهدي عملي المتواضع

الإهداء

إليك أنت يا أعز الخلق بعد رسول الله، إلى روحك هنأها الله ببرزخ

الرضا والاسعاد إليك العزر قبل الاهداء ابي الغالي **حسان**

إلى أحن و أعظم قلب في الدنيا إلى أمي الثانية **ياقوت**

يا من أمرتني بنور قلبها لتنير دربي أمي الحبيبة **شريفة**

إلى اخوتي هشام عبد الحليم حمزة محمد وأخواتي **منى، غفران**، وبراعم

قلبي **جلال، عبد النور، سلسبيل، آلاء، منار، راما، رتاج**

إلى من كتبه الله لي رفيقا لي....في هذه الحياة إلى خطيبي

وزوجي **عبد المجيد قرني**

إلى صديقتي التي شاركتني إنجاز هذا العمل المتواضع **سهام**

إلى كل صديقاتي **أسماء، مريم، حنان، ليليا، كنزة، نبيلة، الشيماء**، وكل

الزملاء في هذه الدفعة

زينة

الخطــة

المقدمة

الفصل الاول: دراسة تأصيلية لتطور مفهوم الجيوبوليتيك في العلاقات الدولية

المبحث الاول: إطار مفاهيمي للجيوبوليتيك

المطلب الاول: مفهوم الجيوبوليتيك: النشأة والتطور

المطلب الثاني: الجيوبوليتيك وبعض المفاهيم القريبة

المبحث الثاني: النظريات الجيوستراتيجية العالمية

المطلب الأول: نظرية القوة البحرية

المطلب الثاني: نظرية قلب العالم

المطلب الثالث: نظرية النطاق الهامشي

المبحث الثالث: جيوبوليتيكا المنطقة الاوراسية في فترة ما بعد الحرب الباردة

المطلب الاول: الخارطة الجيوستراتيجية للمنطقة الاوراسية

المطلب الثاني: موقع الاوراسيا في الاستراتيجية الامريكية

المطلب الثالث: التحول في طبيعة الفكر الجيوبوليتيكي الروسي بعد نهاية الحرب الباردة

الفصل الثاني: جيوسياسة وجيواستراتيجية المنطقة الاوراسية بعد نهاية الحرب الباردة

المبحث الاول: تداعيات نهاية الحرب الباردة: التحول في النظام الدولي

المطلب الاول: النظام الدولي ما بين الاحادية والتعددية القطبية

المطلب الثاني: التحولات القيمية للنظام الدولي الجديد

المطلب الثالث: موقع أوكرانيا في ترتيبات النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة

المبحث الثاني: الاستراتيجيتان الامريكية والاوربية تجاه الاوراسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: المصالح والاهداف الامريكية في المنطقة الاوراسية بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: التوجه الاستراتيجي الاوروبي نحو الاوراسيا

المبحث الثالث: عودة روسيا كقوة أوراسية

المطلب الاول: التوجهات الاستراتيجية لروسيا بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: العقيدة العسكرية الروسية الجديدة.

الفصل الثالث: آفاق العلاقات الروسية الغربية في ظل الازمة الاوكرانية

المبحث الاول: الازمة الاوكرانية وانعكاساتها على العلاقات الروسية الغربية

المطلب الاول: التنافس الروسي الامريكي في أوكرانيا

المطلب الثاني: التقاطع المصلحي بين روسيا وأوروبا في أوكرانيا

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الروسية الغربية في ظل الازمة الاوكرانية

المطلب الاول: سيناريو استمرار الوضع القائم

المطلب الثاني: سيناريو تأزم الوضع بين روسيا والغرب

المطلب الثالث: سيناريو التسوية الدبلوماسية في إدارة العلاقات بين روسيا والغرب

خاتمة

الملاحق

قائمة المراجع

مقدمة

المقدمة:

شهد الواقع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة تغيرا في طبيعة النظام الدولي، وانخفاض حدة الصراع جراء تفكك الإتحاد السوفياتي، حيث مهد هذا لبروز نظام عالمي جديد بقيادة أمركية، نظرا لما تمتلكه هذه الأخيرة من قدرات ومقومات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية، لكن هذا التفرد الأمريكي بدا مؤخرا ينظر إليه بعين الريبة من قوى دولية رئيسية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، بدأت تلوح لمفهوم متعدد الأقطاب والمشاركة في القرارات على الصعيد العالمي، مثل دول الإتحاد الأوروبي، الصين، والهند وعلى رأس هذه القوى روسيا الإتحادية، وقد واجهت روسيا الإتحادية تغيرات دولية وإقليمية جديدة عملت على إبعادها من مواقعها كدولة كانت تصنف في مصاف القوى العظمى، بسبب ضعف بناها الإقتصادية والإجتماعية، مما أدى بها إلى انتهاج سياسات خارجية تتماشى وطبيعة ظروفها المستجدة، وهذا ما بدى جلي في ولاية الرئيس "فلاديمير بوتين" من 2000 إلى 2015،هذا من خلال الدور الكبير الذي قام به في إعادة روسيا إلى القضايا الدولية المهمة والوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، وبناء علاقات مع العديد من الدول التي لها وقع أو تأثير في الساحة الدولية.

وعلى اثر الحديث عن العلاقات فإننا نلاحظ أن العلاقات الروسية ـ الغربية تنحو منحى تنافسيا هجوميا من أجل التفوق على المستوى العالمي كما عرف عنها خلال الحرب الباردة، حيث شهدت هذه الفترة هيمنة المتغير الجيوبوليتيكي الذي امتد حتى بعد هذه الفترة(الحرب الباردة) من خلال عودة فكرة الأوراسيا كسياسة جديدة تسعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية انتهاجها، وعليه تعتبر أوكرانيا مسرحا للتجاذبات الحاصلة بين القوى الفاعلة والرئيسة في النظام الدولي، والتي من خلالها نكون أمام أزمة دولية، وما تحمله من تحديات جيو سياسية ومنية واقتصادية، حيث يعبر بعض المحللين على هذه الأزمة على أنها عودة للحرب الباردة من جديد.

أهداف الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع البحث توصلنا إلى مجموعة من الأهداف والتي نبرزها كالآتي:

- معرفة ماآلت إليه الخارطة الجيوسياسية في عالم ما بعد الحرب الباردة،
- تزايد الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لمنطقة أوكرانيا ودورها في بلورة العلاقات الروسية ـ الغربية،
- تحديد أهم خصائص وسمات المنطقة الأوراسية،

- الإطلاع على أهم السياسات المتبعة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية تجاه المنطقة الأوراسية،
- تحديد أهم الدوافع والأبعاد والمرتكزات المؤثرة في العلاقات الروسية ـ الغربية.

أهمية الدراسة

يكتسي موضوع الدراسة الموسوم ب "روسيا أوكرانيا والغرب: عودة نظرية قلب الأرض"، أهمية بالغة في الشؤون الدولية، خصوصا وأن الموضوع ينتمي إلى حقل العلاقات الدولية من خلال التطرق إلى الأزمة الأوكرانية، التي تشغل جانبا منها في الدراسات الأمنية، وعليه فالموضوع ينطوي على جانبين من الأهمية الأولى عملية والثانية علمية:

- الأهمية العملية: تمثل هذه الدراسة زخما لأدبيات البحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فهي تركز على طبيعة الصراعات والتنافس بين القوى الكبرى على المنطقة الأوراسية والتي تشكل المنطقة الأوكرانية المحور الأساسي من هذه الصراعات، وهذا من خلال دراسة الأهمية الجيوسياسية و الجيوستراتيجية لمنطقة أوكرانيا، والسياسات المتخذة تجاهها وكذا الأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها ومحاولة التطرق إلى دراسة بعض السيناريوهات حول العلاقات الروسية ـ الغربية في ظل الأزمة الأوكرانية.
- الأهمية العلمية: هذه الدراسة تسلط الضوء على واقع معقد ومتفاوت في العلاقات الروسية ـ الغربية، وأهمية الموقع الجيوبوليتيكي لدى كل طرف ومدى انعكاس ذلك على العلاقات الدولية، وتمثل كذلك هذه الدراسة فرصة مواتية لمعالجة إحدى أهم المواضيع المتداولة حاليا في الساحة الدولية، ويعتبر موضوع البحث كتنمية لمداركنا العلمية حول طبيعة العلاقات الروسية ـ الغربية في شقها التنافسي تجاه المنطقة الأوراسية وتحليل دور كل منهما سياق النزاع الدائر في أوكرانيا.

اشكالية الدراسة:

تنطوي الدراسة على مسعى للإجابة عن إشكالية محورية يمكن بلورتها على النحو التالي:

" ماهي أبرز العوامل التي ساهمت في عودة المتغير الجيوبوليتيكي في فترة مابعد الحرب الباردة؟ وما مدى قدرته على تفسير طبيعة العلاقات الروسية ـ الغربية في ظل الأزمة الأوكرانية؟

وتبعا لهذه الإشكالية الرئيسية يمكن تفكيكها إلى أسئلة فرعية وهي كالآتي:

- هل يمكن اعتبار المنطقة الأوكرانية المتنازع عليها بين الغرب وروسيا الإتحادية مظهرا حقيقيا لعودة نظرية قلب العالم؟

- كيف أثرت المتغيرات الدولية الجديدة على السياسة الخارجية الروسية؟
- ماهي التداعيات الأمنية إزاء تمدد حلف الشمال الأطلسي في أوروبا الشرقية؟

فرضيات الدراسة:

- تعارض المصالح الإستراتيجية بين روسيا والغرب في المنطقة الأوراسية أدى إلى تعقد الأزمة الأوكرانية.
- مكانة وأهمية منطقة أوكرانيا الجيوستراتيجية أدى إلى زيادة وتيرة التنافس بين روسيا والغرب.
- يشهد الواقع الدولي تغييرا جوهريا بسبب الأزمة الأوكرانية من خلال عودة أجواء الحرب الباردة بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا، القوى الأوروبية).

المقاربة المنهجية:

المناهج:

منهج البحث التاريخي المقارن: كأحد أهم المناهج المستخدمة في موضوع البحث، من خلال تتبع مسار العلاقات التاريخية بين روسيا والغرب عبر فترات سابقة ومقارنتها مع الفترات الحالية، وذلك لفهم الإطار الحالي لهذه العلاقات ومواطن التغير لا ستقصاء أسبابه وجذور ظهور الأزمة الأوكرانية.

المنهج الإحصائي: وظف هذا المنهج من خلال الإعتماد على مجموعة من الإحصائيات والأرقام التي تمثل حجم الخسائر المادية من جراء الأزمة الأوكرانية، والقدرات الروسية والأمريكية، وكذا المساعدات المالية المقدمة لأوكرانيا.

المقتربات:

المقترب الواقعي: يركز هذا المقترب على سلوك الدول المنطوي على المصطلحات التي تشكل معالم هذا المقترب(القوة، التنافس، الصراع وفوضى النظام الدولي)، والذي تم انتهاجه في الفصول الثلاثة من خلال الدراسة.

المقترب الليبرالي: هذا المقترب يركز على امكانية التعاون بين الدول في ظل الفوضى التي تميز النظام الدولي، إلا أنه هناك مجال للتعاون بين الدول والتخفيف من حدة الصراع. واستعمل هذا المنهج في الفصل الثالث.

تبرير خطة الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع الموسوم ب "روسيا أوكرانيا والغرب": عودة نظرية قلب الأرض" سوف نتطرق إلى دراسة الموضوع من خلال تبني ثلاثة فصول لتنظيم الكم المعلوماتي المتوافر لدينا والتي نستعرضها كالآتي:

الفصل الأول: درسنا الإطار المفاهيمي لعلم الجيوبوليتيك وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة له هذا من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى بعض النظريات التي تهتم بدراسة المجال الجغرافي والتي تحدد أهمية المنطقة الأوراسية والخارطة الجيوستراتيجية لهذه المنطقة، وكذا دراسة التحول في الفكر الجيوبوليتيكي الغربي – الروسي، وموقع الأوراسيا من هذه الرؤية.

الفصل الثاني: حاولنا معالجة وإبراز أهم التحولات القيمية والهيكلية لعالم ما بعد الحرب الباردة، وموقع أوكرانيا من هذه القضايا الدولية والتنافس الروسي – الغربي حول المنطقة نظرا لأهميتها الجيوستراتيجية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى التباين في المصالح والأهداف بين روسيا الاتحادية والغرب، وأدرجنا ضمن السياق الاستراتيجية المنتهجة لكل طرف ازاء المنطقة الأوكرانية باعتبارها محل تنافس بين الطرفين وكذا العقيدة العسكرية لكل طرف.

الفصل الثالث: عالجنا في المبحث الأول الأزمة الأوكرانية وانعكاساتها على العلاقات الروسية – الغربية، ومسار هذه العلاقات سواء كانت علاقات تنافسية أو تعاونية في ظل الأزمة الأوكرانية، أما في المبحث الثاني درسنا مآلات هذا التنافس ومستقبل هذه الأزمة من خلال التطرق إلى مجموعة من السيناريوهات المحتملة الوقوع والتي تحدد اتجاه هذه الأزمة من خلال تناول ثلاث سيناريوهات سيناريو استمرار الوضع القائم أي استمرار الوضع كما هو على حاله سواء كان تنافسي أو تعاوني، أما السيناريو الثاني سيناريو تأزم الأوضاع واحتمال جنوح الطرفين إلى اتخاذ أساليب قد تؤدي إلى نشوب حرب بينهما، أما السيناريو الثالث فيدور حول سيناريو التسوية الدبلوماسية في إدارة العلاقات بين روسيا والغرب وتحسن الأوضاع بينهما.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية: من بين الأسباب لاختيارنا لهذا الموضوع اهتمامنا بما يدور على الساحة الدولية من مستجدات وكذا ميلنا الى معرفة ودراسة كل من الإستراتيجية الأمريكية والإستراتيجية الروسية، في ظل القضايا الدولية الراهنة، وتعد الأزمة الأوكرانية أحد أهم الركائز التي ساهمت في بلورة العلاقات بين البلدين في طابعها المتصل بالشؤون الجغرافية والسياسية والاقتصادية، وباتالي وتوضيح الغموض السائد بشأن التنافس على أوكرانيا.

الأسباب الموضوعية: ابراز أهمية المجال الجيوبوليتيكي للمنطقة الأوكرانية ورصد التدخلات الروسية . الغربية في القضية الأوكرانية ومحاولة كشف وإيضاح الهدف من وراء هذه التدخلات.

أدبيات الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر التي لها علاقة بموضوع البحث، والتي نعرضها كالآتي:

- كتاب " الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا " لمحمد رياض، حيث يوضح الكاتب كيف تؤثر الجغرافيا على السياسة وتتأثر بها، فهو يعتبر أن الدولة ينبغي التعامل معها كوحدة جغرافيَّة سياسيَّة، بغية فهم نشأتها وتطورها، وتحليل الخصائص الحضاريَّة والديموغرافيَّة لسكانها، فضلًا عن الآلية الجيوبوليتيكية التي ترسم الحدود بين الدول، وتبلور شكل الدولة، وكمثالٍ تطبيقيٍّ يتناول المؤلِّف منطقة الشرق الأوسط كمنطقة تتوسُّط العالم، مستعرضًا المفاهيم المتعلقة بها، ومراحل نموها، وما يوحِّدها وما يفرِّقها، وملامح الصراع نحو شرقٍ أوسطَ كبير، غير أن مانلاحظه هو أن الكاتب برغم أن الحدود السياسية الحالية عرض حديث إلا أنها أصبحت حقيقية مسلما بها، ولكن يمكن تجاوزهذه الرؤية من خلال التعامل والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية في الشرق الأوسط والتي تعتبر حقيقة أكبر بكثير من حقيقة الحدود العارضة.
- كتاب "رقعة الشنطرج الكبرى: الاولوية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية" لزبيغنو بريجينسكي والذي عبر فيه عن أن منطقة الاوراسيا هي رقعة الشطرنج التي تدور عليها المعركة المستمرة من أجل الحصول على الزعامة السياسية، نلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على منطقة قلب العالم المتمحورة ضمن الاطار المكاني وفق رؤية زبيغنو بريجينسكي، ولكن لا يشترط بالضرورة ان يكون المتغير المكاني متوسطا لليابس الارضي وفق القياسات البريجنسكية، فهناك مناطق تتوافر فيها مقومات جيوستراتيجية، فمنطقة الخليج خير مثال على ذلك، صحيح أنها لا تتوسط العالم من الناحية الجغرافية إلا أنها في الواقع ومن الناحية الاستراتيجية الشريان الحيوي الذي يغذي العالم من خلال امداد القوى الكبرى بالنفط.
- مذكرة حسين بوبريق الموسومة بعنوان "الازمة الاوكراني وانعكاساتها على العلاقات الروسية ـ الغربية " من خلال التطرق الى اسباب وبوادر وقوع الازمة الاوكرانية والاهمية الجيوسياسية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا والغرب وانعكاسات الازمة على مسار العلاقات ما بين الطرفين، والتداعيات الامنية لتوسيع الحلف الاطلسي نحو أوروبا الشرقية ، والموقف الروسي من هذا التوسع ولاآفاق المستقبلية للأزمة الاوكرانية، وعلى اثر هذه الدراسة نرى أن الباحث قد أغفل جانبا من جوانب الإستراتيجية الروسية تجاه سياسات التوسع نحو الشرق، من خلال توسع الإتحاد الأوروبي و حلف الناتو وخطوات التقارب مع أوكرانيا.

- مذكرة خديجة بردودي وكريمة زقاري بعنوان "السياسة الخارجية الروسية تجاه الازمة الاوكرانية 2004م ـ 2014م " من خلال الإلمام بالعديد من المحطات التي مرت بها الازمة الاوكرانية وتوجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الازمة الاوكرانية ودراسة التقاطع المصلحي الروسي ـ الغربي وكذا دراسة مسار التوقعات المستقبلية للعلاقات الروسية الأوروبية في ظل الازمة الاوكرانية.ونلاحظ أن الباحثتين اغفلا دراسة العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الامريكية باعتبار أنها من اهم التحولات في الاستراتيجية الأمريكية بعد احداث 11ـ سبتمبر ـ 2001م.

صعوبات الدراسة:

الحقيقة أن الصعوبات التي واجهتنا من خلال هذه الدراسة اشكالية الترجمة وهو ما رتب علينا ترجمتها ترجمة أكاديمية، تتصل بالأبعاد الحقيقية للموضوع وهذا ما رتب علينا جهدا اضافيا، اصطدم بضيق الوقت المتاح لانجاز هذا العمل الذي يتطلب أكثر من المدة الممنوحة له.

الفصل الأول

دراسة تأصيلية لتطور مفهوم الجيوبوليتيك في العلاقات الدولية

تشكل الجغرافيا السياسية واحدا من الموضوعات الشائكة في الدراسات الجغرافية، ذلك أنها مضطرة إلى ربط وتحليل تفاعلات بشرية سريعة الإيقاع – الاتجاهات السياسية الداخلية و الخارجية و الأحداث العسكرية – مع العوامل الجغرافية الأرضية شبه الثابتة، و قد تطورت مضامين الجغرافيا السياسية في القرن العشرين ليتفرع عنها علم جديد يعرف بعلم الجيوبوليتيك، فهو يقوم برسم تطورات سياسية مستقبلية على ضوء تفاعلات المكان الجغرافي والشكل السائد من الإستراتيجية العسكرية، ولهذا يتردد دائما مصطلح القوة البرية أو البحرية أو الجوية، وبما أن الجيوبوليتيك في أساسها خطة للمستقبل السياسي لإقليم أو قارة أو العالم، فإنها أقل موضوعية من الجغرافيا السياسية، لكنها ضرورة متلازمة مع الفكر السياسي في عصر القوميات والاستراتيجيات العسكرية للسيطرة على العالم أو جزء منه، وبرغم قدم الفكر الجيوبوليتيكي وتلازمه مع السياسات الإمبراطورية المختلفة في الماضي، إلا أنه أصبح أكثر تكاملا كموضوع للدراسة منذ القرن الماضي وخلال القرن الحالي، وإذا كانت الأفكار الجيوبوليتيكية قديمة ومستمرة دون معرفة علمية محددة، فإن الفكر الجيوبوليتيكي الحديث حدد قواعد ونظريات هامة ترتبط بحالة السلم والعلاقات الدولية بشكل عام.

وللإمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى ما يلي:

- المبحث الأول: إطار مفاهيمي للجيوبوليتيك؛
- المبحث الثاني: النظريات الجيوستراتيجية العالمية؛
- المبحث الثالث: جيوبوليتيكا المنطقة الاوراسية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول

إطار مفاهيمي للجيوبوليتيك

يعتبر مفهوم الجيوبوليتيك أحد أهم المفاهيم الأكاديمية في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فهو يشير إلى تأثير العامل الجغرافي على سياسات الدول، وكذا تأثيرها على طبيعة علاقات مع الدول الأخرى، وعليه سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتطور مفهوم الجيوبوليتيك، أهم النظريات التي ساهمت في تطور هذا العلم، وصولا إلى النظريات الجيوسياسية المعاصرة التي ساهمت في بلورة استراتيجيات الدول الكبرى على الساحة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الجيوبوليتيك: النشأة والتطور

للولوج إلى مفهوم الجيوبولتيكا لا بد من التطرق إلى إيتمولوجيا هذا المصطلح والذي يعد ابرز المصطلحات المتداولة على مستوى النقاشات الأكاديمية، فالجيوبوليتيكا هي كلمة يونانية مكونة من شقين هما: **geo** وهي تعني الأرض، و**politic** تعني السياسة، أي أن الجيوبوليتيكا تعني علم سياسة الدولة، تبحث في العلاقة ما بين السياسة و الأرض وهي الأساس العلمي الذي يقوم عليه فن العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من اجل الحصول على المجال الحيوي.[1]

إن الخلفية الفلسفية والفكرية لنشأة الجيوبوليتيك كعلم، وتطبيقاته في مختلف المجتمعات، ولدى المدارس باختلاف مشاربه،فالأفكار الجيوبوليتيكية قديمة قدم الفكر الإنساني، بحيث نجد أولى ملامح التفكير الجيوبوليتيكي، في آراء الفيلسوف الإغريقي أرسطو طاليس **Aristote** عام (383 ق.م–322ق.م) في مؤلفه "**السياسة**" وفيه تحدث عن وظائف الدولة وطبيعة الحدود، وتناسب قوة الدولة مع عدد السكان وتوزيع الثروات فيها[2]، وضمن الرؤية الجيوبوليتيكية الإغريقية، أشار الجغرافي استرابوا **Strabo** في الفترة الممتدة(63ق م–21 م) إلى الجيوبوليتيك في كتابه "**الجغرافيا**" تحدث فيه عن تأثير العامل الجغرافي على قوة الدولة، من خلال مساهمة الموقع والمناخ الملائم، وموارد متعددة، في تحديد مقر حكم الإمبراطورية.

---

1 أمينة بن نافلة، **البعد الجيوبوليتيكي لروسيا في شرق البحر المتوسط**: دراسة سوريا 2011- 2014(مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية تخصص دراسات أمنية قسم العلاقات الدولية, جامعة الجزائر رقم 3, 2013-2014)، ص.4.

2 محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، القاهرة: دار هنداوي, 2014), ص.5.

وعند العرب ضمن علماء الاجتماع، يرى ابن خلدون عام (1342م-1505م) في مقدمته الشهيرة **"مقدمة ابن خلدون"**، أن الدولة شبيهة بالإنسان الذي يمر بخمس مراحل في حياته تتمثل في الميلاد، الصبا، النضج، الشيخوخة، الموت هذه الدورة التي تمر بها الدولة ترتبط بالقدرات المادية والبشرية، لينقل الغرب فيما بعد أفكار ابن خلدون لتصاغ في قالب علمي لنظرية قيام وسقوط الحضارات.

أما بالنسبة للغرب، نجد الفرنسي شارل لوي دي سيكوندا **Charles de secondat** المعروف باسم مونتيسكيو **Montesquieu** (1689م - 1755م) هو الآخر قام بطرح مفهوم الجيوبوليتيك في كتابه **"روح القوانين"** بربط السلوك السياسي للدولة بالعوامل الطبيعية وعلى رأسها المناخ، الطبوغرافيا مع التقليل من مكانة العوامل السكانية والاقتصادية[1]، بمعنى تأثير الجغرافيا على التباين السياسي والسلوك البشري، حيث أكد أن الجغرافيا والمناخ تلعبان دوراً كبيرًا في تحديد التطور السياسي للدولة.

غير أن المفكرون الألمان أخذوا الريادة في دراسة العلاقة القائمة بين العوامل الجغرافية وطبيعة الحركة السياسية للدول، والانطلاقة الحقيقية لهذا العلم بمناهجه ومحدداته الأساسية، تعود إلى الألماني فريديريك راتزل **Friedrich. Ratzel** (1844-1904 م) الذي ارتقى بعلم الجغرافيا السياسية لدرجة تبدأ عندها الجيوبوليتيكا في مؤلفه **"الجغرافيا السياسية"** لعام 1897م. تحدث فيه عن الدولة باعتبارها كائن حي تعيش في صراع دائم للحصول على مساحات اكبر تضمن بقائها،[2] وعليه وضع مجموعة من قوانين التوسع السبع التي تنمو بموجبها الدولة:

- نمو الدولة مرتبط بنمو حضارتها؛
- نمو الدولة مرتبط بالتوسع على المستوى الجاري والنشاط البشري؛
- نمو الدول يكون بإضافة دول صغيرة إليها؛
- الحدود هي الإطار الخارجي للدول تتسع هذه الحدود بنمو الدول؛
- الدولة في نموها تسعى إلى ضم مناطق ذا قيمة اقتصادية وموقع استراتيجي؛
- تطور الدولة مرهون بعوامل خارجية: أي من الدول الكبرى إلى الدول الصغرى؛

[1] محمد سعيد الفطيسي، **الجيوبوليتيك والجيواستراتيجيا...نحو مناهج القرن للتفوق السياسي**, مركز الاستقلال للدراسات الإستراتيجية، 2010، تم التصفح يوم 20-01-2016، على الرابط التالي:
www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=1492

[2] نصري ذياب خاطر، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**(الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010)، ص.35.

- انتشار عدوى الضم والتوسع بسرعة بين الدول.[1]

بعد هذه الفترة جاء العالم السويدي **رودولف كيلين Rudolf.Killeen** (1922م- 1864م) الذي يعتبر أول من ابتدع هذا المصطلح متأثرا بأفكار الألماني فريدريك راتزل**F. Ratzel** في اعتبار الدولة كائن حي، عاقل له قدرة أخلاقية وذهنية تنمو مساحتها بنمو حضارتها،[2] وقد عمد إلى تحديد الفرق بين الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية من خلال التعريف التالي:

الجغرافيا السياسية: **"هي دراسة نظرية الدولة كعضو جغرافي أو ظاهرة في المكان،وقرر أن تستخدم قدرتها السياسية لتحقيق هدفين:**

- **حصولها على حدود سياسية طبيعية طيبة مع باقي الدول؛**
- **ينبغي تحقيق الدولة للانسجام والوحدة الداخلية بين شعبها."**

أما بالنسبة إلى الجيوبوليتيك فقد عرفها كالآتي: **"هي العلم الذي يعين ما يجب أن تكون عليه أراضي الدولة كقاعدة جغرافية للدولة المثلى"**، بمعنى أن الدولة كائن حي في تطورها ونموها تسعى الجيوبوليتيك كعلم تطبيقي إلى توظيف المعالم الجغرافية لخدمة الدولة.

ولتقديم مفهوم أكثر توضيحا لعلم الجيوبوليتيك نستعرض مجموعة من التعاريف، و هي كالآتي:

تعريف الجيوبوليتيك بحسب الجغرافي الألماني أوتو مول Otto.Moule :

" العلم الذي يهتم بدراسة الدولة من الوجهة السياسية ،لكنها لا تنظر إلى الدولة كمفهوم ستاتيكي جامد وإنما تنظر إليها ككائن حي متحرك وذلك بالاستناد إلى النظرية التي جاء بها راتزل بمعنى أن الجيوبوليتيك تعمل على دراسة علاقة الدولة ببيئتها ".[3]

فالجيوبوليتيكا تهتم بدراسة المتطلبات المساحية للدولة، على عكس الجغرافيا السياسية التي تهتم بدراسة الظروف المساحية الحالية، الجيوبوليتيك تتبنى الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالمستقبل أي: هل تحققت المتطلبات المساحية للدولة؟ وإن تحققت فكيف يتم الحصول على تلك المتطلبات بما يتناسب وظروفها الجغرافية؟ وفي أي اتجاه يجب أن يحدث التغيير.

---

[1] صبري فارس الهيتي، **دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس**(مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012)،ص ص.17.19.

[2] مرجع سابق، ص.20.

[3] محمد احمد السمارائي، **مصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك**(الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012)، ص ص.65.66.

تعريف الأستاذ جاكسون D.Jackson للجيوبوليتيك: "هو علم تطبيقي يهتم بدراسة المشاكل السياسية مهما اختلفت المشاكل من حيث النوع ".[1]

تعريف المجلة الجيوبوليتيكية الألمانية zeitechrift fur geopolitik الجيوبوليتيك: "هي عملية لدراسة علاقة الأرض ذات المغزى السياسي، وان المظاهر الجغرافية الطبيعية لسطح الأرض ترسم الإطار للجيوبوليتيكا الذي يجب أن تتحرك الأحداث السياسية التي تحدث إذا أريد لها النجاح المستمر."

تعريف جون كيفير JOHEN .Kiver في كتابه الموسوم بعنوان الحقائق والقوى العالمية Réalités and world power:

"الجيوبوليتيكا تتكون من عدة أشياء لكنها في الأساس عبارة عن نهاية السلوك الأولي الذي يعتبر في الدولة هي الأم الحقيقية الأساسية، لذا فهي تكون قاعدة تقوم عليها السياسة الخارجية بذاتها، ويضيف ان هذه النظرة ما هي إلا نمو طبيعي نابع من حضارة صناعية على مستوى عال."[2]

من خلال هذه التعاريف، تتضح لنا أهمية علم الجيوبوليتيكا باعتبارها المحدد الرئيسي للصيغة المادية في تحديد السلوك الخارجي للدولة، والتي تهدف أساسا إلى تحقيق المصالح القومية من خلال التوسع على المستوى الدولي.[3]

يمكن القول أن الجيوبوليتيكا هي العلم الذي يقوم بدراسة قوة الدولة داخل مجالها الحيوي فهي تستهدف بالأساس دراسة التفاعلات بين المساحات الجغرافية وحالات التعارض بين القوى الناشئة فهي تعمل على:

- وصف الوضع الجغرافي وحقائقه كما تبدو بالارتباط بالقوى السياسية المختلفة؛
- محاولة رسم الإطار المكاني الذي يعمد إلى احتواء القوى السياسية.

وعليه، الجوهر الحقيقي لهذا المفهوم يتمركز حول العلاقات السياسية بين الدول في الساحة الدولية، في ضوء الأوضاع والتراكيب الجغرافية.

[1] وفاء كاظم الشمري، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**(ب. ب. ن:دار البلدية ناشرون وموزعون، 2011)، ص.51.

[2] ناصر ذياب خاطر، مرجع سابق، ص.36.

[3] أمينة بن نافلة، مرجع سابق، ص.7.

المطلب الثاني: الجيوبوليتيك وبعض المفاهيم القريبة

نظرا لحداثة هذا المفهوم وانبثاقه عن مفهوم الجغرافيا السياسية تتضح العلاقة بين المصطلحين، فهناك العديد من الدارسين يخلطون بين العلمين باعتبار أن الجغرافيا السياسية نفسها الجيوبوليتيك، وفي محاولة منا إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، وكذا إيضاح الفرق بين الجيوبوليتيك وبعض المفاهيم القريبة مثل :الإمبريالية، الإستراتيجية، الجيوستراتيجية، والتي نستعرضها كالآتي:

أولا: الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية

تعد الجغرافيا السياسية من بين الموضوعات المعقدة والشائكة في مجموعة العلوم الجغرافية، لكونها علم يقوم على ضرورة الربط بين العوامل الاجتماعية بالعوامل الطبيعية (التغيرات في السياسة الداخلية والعمليات العسكرية) بالعوامل الطبيعية شبه الثابتة (التغيرات الجغرافية الطبيعية).[1] وهي احد فروع الجغرافيا البشرية تبحث في العلاقة ما بين الإنسان وبيئته التي يعيش فيها. ومن بين تعريفات الجغرافيا السياسة ما يلي:

تعريف الأستاذ جاكسون .Jackson D فقد عرف الجغرافيا السياسية:

"دراسة الظاهرات السياسية في إطارها المكاني سواء يتضمن ذلك تحليل الحدود السياسة والأنماط الجغرافية عن تطبيق لسلطة الحكومة، أو مدى استقرار الوحدات السياسية."[2]

يعرفها نورمان باوندز **Norman. Pounds** في كتابه الجغرافيا السياسية:

"العلم الذي يهتم بدراسة ملامح الدولة وسيادتها وقوتها، وهي توجد للقيام بدورها، حماية ورعاية كيانها من إي تهديد قد يمس سيادتها وحماية تفكيرها الإيديولوجي."[3]

الجغرافيا السياسية تبرز دور الدولة في خلق نوع من التكامل ما بين الأرض والسكان، كما تعنى بدراسة الجماعات البشرية، هذه الجماعات تتمركز في رقعة جغرافية محددة المعالم، فهي علم يعمل على دراسة الأرض من وجهة نظر المساحة، على اعتبار أن الحقائق الجغرافية لها دور في تكوين سياسة الدولة وقوتها على المستوى المحلي والدولي.[4]

---

[1] عاطف علبي، **الجغرافيا الاقتصادية السياسية والسكانية والجيوبوليتيكا**(مؤسسة الجامعة للدراسات النشر والتوزيع، بيروت، 1989)، ص.197.

[2] نعيم الظاهر، **الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد**(دار اليازوري العلمية، عمان، 2001)، ص.13.

[3] صبري فارس الهيتي،، مرجع سابق، ص.16.

[4] محمد إبراهيم حسن، **الجغرافيا السياسية تنوع أنماط الحدود والمجالات الدولية**(المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، الجزء الأول، 2013)، ص.11.

. الفرق بين الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية:

يجمل احمد عبد الله مظاهر التباين بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك فيما يلي:

- الجيوبوليتيكا تدرس خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة، بينما الجغرافيا السياسية تدرس كيان الدولة كما هو في الواقع؛
- الجيوبوليتيكا ترسم حالة الدولة في المستقبل، والجغرافيا السياسية تقتصر على رسم صورة الدولة في الماضي والحاضر؛
- الجيوبوليتيكا تجعل الجغرافيا في خدمة الدولة بينما الجغرافيا السياسة فهي عبارة عن مرآة للدولة تعكس صورتها الحقيقية؛
- الجيوبوليتيكا ظاهرة ديناميكية متطورة، أما الجغرافيا السياسية ظاهرة ثابتة؛
- الجيوبوليتيكا تدرس العلاقة بين الأراضي والدولة، كما تعمد إلى دراسة السياسة العالمية من وجهة نظر محلية، بينما الجغرافيا السياسية علم حكيم وحذر تقوم دراسته على أساس موضوعي؛
- الجيوبوليتيكا تعتنق فلسفة القوة وترسم الخطط الإستراتيجية التي تحقق سياسة السيطرة، بينما الجغرافيا السياسية تعتمد على دراسة مقومات القوة المتجددة غير المتأثرة بدوافع معينة؛
- الجيوبوليتيكا لا تعترف بالحدود الثابتة بين الدول، بينما الجغرافيا السياسية تعترف بالحدود القائمة للدول.[1]

غير أن هذا التباين لا ينفي حقيقة التداخل فيما بين المصطلحين، على اعتبار أن الجيوبوليتيكا وليدة الجغرافيا السياسية، ولأنها المحرك لما يتناوله هذا العلم من حقائق، كما أنها تستمد مادتها العلمية من الدراسات الأكاديمية لكل من التاريخ والجغرافيا السياسية.

ثانيا: الجيوبوليتيك والامبريالية

بداية نتطرق إلى مفهوم الامبريالية: هي مصطلح سياسي اقتصادي كلاسيكي، اختلف معناها من حقبة زمنية إلى حقبة أخرى، وتعرف حاليا كلمة امبريالية **Impriazlism** بخلاف الاشتقاق الذي يعني **impire،impérial** والتي تعني إمبراطور وإمبراطوري، وهي كلمة حديثة تعني التعسف، استخدمت خلال القرن التاسع عشر نتيجة للسياسة العدوانية التي قام بها الفرنسي لويس نابليون تجاه العديد من المستعمرات في تلك الفترة، ومع نهاية هذا القرن أثناء- الحرب العالمية الأولى- والى غاية الحرب الباردة ارتبطت مفهوم الامبريالية بدول المركز، بحيث ارتكزت سياسة كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في تلك الفترة على الاحتواء

[1] وفاء كاظم الشمري، مرجع سابق، ص.49.

والتوسع، وأضحت من أبرز القضايا المعالجة لدى البلدين وسط الحملات الانتخابية، تزامن ذلك والحرب البريطانية على جنوب إفريقيا سنة 1902م،[1] كما نلاحظ في المرحلة الثانية من الحرب العالمية الثانية، أن الظاهرة الاستعمارية كانت مرتبطة بالإقليم الجغرافي للدول وهو مظهر من مظاهر الامبريالية في بلدان آسيا وإفريقيا، مع انتشار ظاهرة الاستعمار في بلدان آسيا إفريقيا تسعى الدول الكبرى لفرض سياسات تعسفية تستهدف منع تشكل دولة قومية حقيقية داخل هذه الدول.[2]

وفي نفس السياق، تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تعسفية عدوانية(إمبريالية)، وفي دعم لهذه السياسات صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن**George Walker bush**" تملك الولايات المتحدة الامريكية الحق في اتخاذ إجراءات عسكرية هجومية ضد البلدان التي تشكل تهديدا لها"، أما القسم الثاني من التصريح: "إن الذين يأوون الإرهاب مذنبين بقدر ذنب الإرهابيين أنفسهم، ومثلما لدينا الحق بمهاجمة الإرهابيين تدميرهم لدينا الحق بمهاجمة الدول التي تأوي الإرهابيين وتدميرها"، فبعد أحداث سبتمبر 2001 م جاء المشروع الأمريكي للإطاحة بنظام طالبان وفي اوائل2002 م قام رئيس الوزراء السابق أرييل شارون **Ariel Sharon**بسحق منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، وفي ربيع 2003م قامت الولايات المتحدة الامريكية بغزو العراق، كل هذه الأحداث ما هي إلا نموذج مصغر عن الامبريالية الغربية التي تندرج ضمن إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، جاءت كتعبير عن نموذج آخر من العدوانية بهدف توسيع دائرة العدوان من هنا يمكن القول أن هناك ارتباط وثيق بين الجيوبوليتيك والامبريالية، فقيام الدول واستمرارها مرهون بالسياسات العدوانية الدول الكبرى، بحيث تتعدد العوامل المؤدية إلى التسلط الاستعماري، من بينها الرغبة في امتلاك مصادرا ولية، كذلك إيجاد سوق لتصريف منتجاتها، فضلا عن احتلال القواعد الإستراتيجية من اجل الحفاظ على مصالحها في ظل السياسة الدولية التنافسية.[3]

يمكن القول في الختام بأن الامبريالية هي نوع من الاستعمار الجديد، هذا الاستعمار يكون عن طريق البحث عن مناطق نفوذ في العالم في ظل الاستراتيجيات التنافسية للدول الكبرى، ترتبط هذه السياسات

---

[1] نصري ذياب خاطر، مرجع سابق، ص.41.

[2] بيتر تايلور وكولن فلنت، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**(بيروت: عالم المعرفة، 2002)، ص.193.

[3] نعوم تشو مسكي، ترجمة عمر الأيوبي، **طموحات امبريالية**(بيروت :دار الفكر العربي، 2006)، ص.61.

ـ **أرييل شارون**: الملقب بالسفاح ولد سنة 1928م في فلسطين، شغل منصب رئيس الوزراء إسرائيل، توفي سنة بعد غيبوبة دامت 8 سنوات.

ولفترات زمنية متعاقبة، بالمجال الجيوبوليتيكي، بمعنى آخر أن الدول الكبرى تسعى إلى البحث عن المناطق الحيوية في العالم، لخدمة مصالحها القومية عن طريق مجموعة من السياسات العدوانية.

ثالثا: الجيوبوليتيك والإستراتيجية

الإستراتيجية كلمة يونانية **Strategeos** وهي تعني فن إدارة الحرب،ارتبط ظهوره الأول مرة بالميدان العسكري، تهدف إلى مواجهة العدو تحت ظروف تفوق قدرته وفق لموقف وقوة كل طرف، لتوضيح أكثر هذا المفهوم، تجدر الإشارة إلى تعريف العالم الفرنسي ريمون ارون **RAYMOND Aron**: " **وسيلة الإكراه كوسيلة لإخضاع الآخرين بهدف تحقيق المصلحة الوطنية**"، عرفها أيضا كارل فون كلوز فيتش وهو احد منظري الحرب أن: " **الإستراتيجية عبارة عن فن توزيع القوى في حالة السلم، وفن التركيز في حالة الحرب.**"[1]

بمعنى أن الدراسات الإستراتيجية العسكرية وكذا الدراسات الإستراتيجية البحرية هي مصدر من مصادر الإستراتيجية، غير أن الملاحظ حول هذا الميدان أنه لم يعد يقتصر على الجانب العسكري وحسب، بل أصبح له علاقة مع علم السياسة والاقتصاد، علم العلاقات الدولية، أما أهميتها بالنسبة إلى دولة لمجال جيوبوليتيكي معين فهي ترتبط بمجموع الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها الدولة في المجالات الاقتصادية السياسية والعسكرية والإيديولوجية، وهنا تبرز أهميتها في رسم إستراتيجية الدول تجاه ذلك المجال.[2]

لقد كانت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى وقتنا الحالي تبني إستراتيجيتها على منطق جيوبوليتيكي، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى سقوط جدار برلين، كانت تهدف إلى احتواء الاتحاد السوفييتي وتطويقه، كما يمكن تفسير إستراتيجيتها اتجاه العالم الثالث في تلك الفترة في تنافسها الجيوسياسي مع الاتحاد السوفياتي[3]، وقد جاء في وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي **NSC 68 national Council sécurity** التي تم إعدادها لسنة 1950م:

" **إن إستراتيجية الهيمنة هي الإستراتيجية التي تسعى إلى إدامة السيطرة الجيوسياسية ما بعد الحرب الباردة على اعتبار أن السياسة الدولية تحتوي على قدر كبير من التنافسية، ومن حيث الجغرافيا تنظر**

---

[1] وفاء كاظم الشمري، مرجع سابق، ص.44.

[2] عادل عباسي، **السياسة الروسية اتجاه الجمهوريات الاسلامية المستقلة فرصها وقيودها** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007)، ص.118.

[3] هاري آر، يارغر، ترجمة راجح علي محرز، **الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين** (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص.25.

الولايات المتحدة الأمريكية إلى كل من أوروبا وشرقي آسيا والخليج الفارسي مناطق حيوية عليها الحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة."[1]

رابعا: الجيوبوليتيك والجيوستراتيجية

تعرف الجيوستراتيجية: " التخطيط السياسي والاقتصادي الذي يهتم بالبيئة الطبيعية، من ناحية استخدامها في تحليل وفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية، سواء كان في الحرب أو السلم، تتناول بالتحليل الموقع، الحجم، الشكل، المناخ، الطوبوغرافيا، الموارد الطبيعية، السكان."

عرفها آخر:" **دراسة الموقع الجغرافي للدولة أو منطقة إقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية" عناصر الإستراتيجية."**

وعليه فإن الجيوستراتيجية الحديثة تبحث عن تطوير الأمن القومي الداخلي، كونه الإطار الذي يسمح بتطوير الأمة بمختلف قطاعاتها الاقتصادية الجيوستراتيجية الحديثة لمنهج "سلمي" قائم على تطوير آليات الدفاع عن المسرح العملياتي القومي الذي يمتد على كامل التراب القومي للدول، ولا يعني هذا تخلي أصحاب القرار الجيوستراتيجي خاصة في الدول الكبرى عن طموحاتهم في السيطرة على اقتصاديات العالم للمحافظة على مكتسباتهم في خيراته وثرواته، لدرجة جعلت رؤساء بعض من هذه الدول يعلنون صراحة أنه من الخطأ التفكير بأن دولنا هي دول محايدة، ولن تتردد في استخدام الخيارات العسكرية المدعومة بالسلاح الرادع لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لحماية مصالحها.[2]

على الرغم من أن الجيوبوليتيك عنصر مهم من الجيوستراتيجي فهي تعنى بدراسة المجال الذي يهتم بمدى تأثير المحيط الطبيعي لدولة ما على الحياة السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، لا ينفي وجود تداخل بينهما فالجيوبوليتيكا يعمل على دراسة تأثير السياسة بمعناها الضيق على الجغرافيا، في حين الجيوستراتيجيا تدرس تأثير الإستراتيجية على الجغرافيا، باعتبارها فن حشد القوى المختلفة للدولة للتأثير على الصراعات الدولية وموضوعها ليس جغرافية إقليم، وإنما جغرافية العالم ككل.

---

[1] كريستوفر لين، ترجمة أديب يوسف شيش، **صياغة الإستراتيجية الأمريكية زعامة القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى**، (د ب ن، د د ن، د س ن)، ص.30.

[2] محمد حمزة علوان، **الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبوليتيك**، تم التصفح يوم 22-01-2016 على الرابط التالي:
http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/379

المبحث الثاني

نظريات الجيوستراتيجية العالمية

تعتبر نظريات المدارس الجيوبوليتيكية **Geopolitics** من النظريات التي تهتم بدراسة تأثير البيئة الطبيعية والعوامل الجغرافية على الخصائص والظواهر والمؤثرات والتطورات السياسية للشعوب والدول، ومن الطبيعي أن يكون تفاعل العامل الجغرافي مع ...العامل السياسي في حياة المجتمعات البشرية موضع دراسة العلماء والمفكرين، ولكن الجيوبوليتيك كفرع من فروع المعرفة تعتبر علماً حديثاً متفرعاً عن الجغرافيا وعاملاً هاماً من عوامل دراسة الإستراتيجية السياسية، الإستراتيجية الأمنية، والإستراتيجية العسكرية منذ فترات تاريخية، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم النظريات التي ساهمت في بلورة مفهوم جيوبوليتيكا.

المطلب الأول: نظرية القوة البحرية

إن النزعة التوسعية وبسط النفوذ والهيمنة أثرت على دراسات مصدر القوة الجيوسياسية وظهر ما يعرف بنظريات القوة وبراهين المنظرين من الدراسات التاريخية، ومن بين هؤلاء المنظرين الفرد ثاير ماهان **ALFRED. Theyer. Mahan** (1840– 1914م) صاحب نظرية القوة البحرية، وهو من بين أشهر والمؤرخين الأمريكيين الذين وجهوا الأنظار صوب القوة البحرية، كان يشغل منصب ضابط في البحرية الأمريكية، وأستاذا في تاريخ البحرية والإستراتيجية، وقد أطلق عليه لقب الاستراتيجي الأمريكي الأكثر أهمية في القرن التاسع عشر ميلادي.

تجسدت أفكار الفرد ماهان في العديد م المؤلفات أبرزها: تأثير القوة البحرية في التاريخ **the influence of sea power upon history**(1660–1783م) والذي تم نشره سنة 1980 م، تضمن هذا الكتاب نصا كلاسيكي حول الإستراتيجية العسكرية إضافة إلى مؤلفه تأثير القوة البحرية في الثورة الفرنسية **the influence of sea power upon the French revolution**.[1]

واهم ما ميز كتاباته في هذه الفترة إبراز الشروط الأساسية للقوى العالمية "التحكم في البحر " وأقر على ضوئها وجود مفاهيم أساسية حول القوة البحرية، جاءت هذه الأفكار للتأكيد على أن القوة البحرية هي

[1] حسن الرشيدي، **تطورات علم الجغرافيا السياسية وآثارها في فهم تفاعلات الدولية الراهنة**(السعودية :المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2009)، ص.10.

أساس القوة العالمية، برز على إثر هذه الأفكار مفهوم الجزيرة العالمية، وعليه ارتكز التفكير الجيوبوليتيكي عند ألفرد ماهان في هذه الفترة على أن:

- التحكم في البحر ضرورة دولية للتحكم في السيادة العالمية؛
- ما من دولة لم تستطع أن تكون قوة برية وقوة عظمى في آن واحد؛
- أن تحالف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية سوف يمكنهما من السيطرة على العالم والتحكم في القواعد الإستراتيجية التي تسيطر على طرق الملاحة الدولية.

كما لم يغفل ما هان أهمية موقع روسيا القيصرية وسيادتها القارية، حيث يستحيل على أي قوة بحرية اقتحام الكتلة القارية،[1] وعليه وضع مجموعة شروط لقيام القوة البحرية للدول:

الموقع الجغرافي للدولة:

يتجلى ذلك من خلال سواحلها، وعدد الجبهات التي تطل على البحر ومدى توافر الطرق السهلة التي تربط بين هذه الجبهات، ومدى تحكمها في الطرق التجارية والقواعد الإستراتيجية وقدرتها على تهديد العدو باسطوها البحري.[2] أي أن الدولة التي تقع على بحر واحد أو على بحرين أو أكثر يمكنها، من السيطرة على الطرق التجارية الهامة والتحكم في القواعد التجارية حتى تستطيع أن ترد عدوا قد يهدد نطاقها الإقليمي؛

طبيعة سواحل الدولة:

هنا لا ينصب التركيز على طول الساحل، وإنما نوعية وصلاحية الشريط الساحلي لإنشاء الموانئ، فكلما كان الساحل متعرجا، كثرت فيه الخلجان وبالتالي يصبح جاذبا للسكان. ولقد اعتبر ما هان كثرة الموانئ داخل الدول احد أهم عوامل قوة وغنى الدولة، وهنا ميز بين نوعين من السواحل:

- الساحل الذي أدت حركات الرفع في قشرة الأرض إلى ظهوره، وهذا عادة يكون مستقيما خاليا من التعاريج وبالتالي لا يصلح لأي نشاط ملاحي؛
- الساحل الهابط: وهو الساحل الذي يتميز بكثرة الخلجان العميقة، صالح لكافة النشاطات الملاحية،

[1] عبد الرحمان علوي، **البحر المتوسط في السياسة الخارجية الروسية _فترة ما بعد الحرب الباردة** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة باجي مختار عنابة. 2015)، ص.8.

[2] علي احمد هارون، **أسس الجغرافيا السياسية**(القاهرة :دار الفكر العربي، ، 2011)، ص.326.

ويبرز لنا من خلال ما تم ذكره أن قوة الدولة مرهونة بطول الشريط الساحلي ومدى قدرة الدولة على مواجهة الخطر القادم من البحر، فكلما كان الساحل متعرجا سمح ذلك ببناء مرافئ وموانئ تساعد على تسيير الحركة التجارية داخل الدولة، زاد من قوتها الدفاعية على المستوى الداخلي؛[1]

صفات الظهير الساحلي:

ويقصد بها أراضي الدولة التي تقع خلف خط الساحل وتتميز بغنى في الموارد الطبيعية وشساعة المساحة، لأن مساحة الدولة ومواردها على الشريط الساحلي لها دور كبير في بناء قوة الدولة البحرية؛

حجم السكان وطبيعتهم:

وذلك من حيث الكم والكيف، حيث يرى ما هان أن الخصائص القومية للسكان داخل الدولة ضرورة حتمية لبناء قوتها البحرية، بمعنى آخر الحجم السكاني الكبير يسمح بإنشاء أسطول بحري ما يمكنها من امتلاك قواعد عسكرية؛[2]

مساحة الدولة:

ترتبط بالظهير القاري كبير المساحة الغني بالموارد، هنا يصبح عامل جذب للسكان يصرف النظر عن البحر مثل: فرنسا، لكن عندما يكون الظهير فقيرا ويفتقر لعوامل الجذب فان ذلك يكون مشجعا للاتجاه نحو البحر مثل: النرويج واليونان[3]، أي أن من المحفزات الرئيسة لبناء القوة البحرية، وشساعة المساحة وإمكانية تنوع الموارد الطبيعية داخل الدولة، وكذا وقوع الدولة على أكثر من بحر واحد يزيد من احتمالات التواجد على السواحل الطويلة والصالحة للملاحة؛

توجه السلطة الحاكمة:

تعتمد على رغبة السلطة الحاكمة في التوجه نحو البحر لخلق قوة بحرية وفي النهاية توفير كافة الظروف الطبيعية ودرجة ملائمتها وتفاعل ذلك مع الخصائص الاجتماعية التي يمتاز سكان تلك الدولة،[4] أي أن خصائص النظام الحكومي المطبق في الدولة له دور بالغ الأهمية في توجيه إمكانات الدولة الطبيعية والبشرية نحو البحر، ما يؤثر على نوع العلاقات القائمة بين الدول البحرية المتجاورة، وعليه يرى ما هان أن الولايات المتحدة الأمريكية بحكم موقعها وإطلالتها على المسطحات المائية(الخليج المكسيكي والمحيط الهادي

[1] نعيم الظاهر، مرجع سابق, ص. 208.

[2] صبري فارس الهيتي، **دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس**، مرجع سبق ذكره،ص.208.

[3] علي احمد هارون، مرجع سابق، ص.327.

[4] نعيم الظاهر ، مرجع سابق ذكر، ص.28.

والأطلنطي)، وكذا بريطانيا انه يمكنها السيطرة على العالم عن طريق القواعد الأرضية المنتشرة، على هوامش الاوراسيا نظرا لسهولة الحركة البحرية بالمقارنة بالحركة على اليابس، كما توقع أن أي تحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وبريطانيا يمكن أن يكون رادعا في المستقبل للصين وروسيا.

حاول الفرد ما هان من خلال هذه النظرية إبراز مفاهيم أساسية، فيما يتعلق بالسيادة العالمية ، من يسيطر على البحر يسيطر على العالم، إن أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة لا يكمن في حجم المساحة بقدر ما يكمن في طول الشريط الساحلي وعدد الموانئ التي يسيطر عليها، وان أهم شرط للظفر بالقوة العالمية هو التحكم في البحر، على اعتبار أن الموقع الجغرافي المطل على البحر يعطي ميزة سياسية واقتصادية للدول.[1]

لاقت هذه النظرية العديد من الانتقادات من طرف العديد من المفكرين من بينهم وايتن ميلز WATTEN Millis الذي أعاد النظر في هذه النظرية، على ضوء التغيرات الجديدة رأى أن ماهان حاول إعطاء القوة البحرية طابع و أضفى عليها إمكانية إحداث تأثير أكثر من قابليتها، كما يرى في مفهوم القوة البحرية مفهوم مغلوط على اعتبار أن المحيطات وكذا البحار لا تكتسب أهمية دون اتحادها مع القوة البرية، أيضا مسألة صعوبة التحكم في البحار والسيطرة عليها إحدى الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، كما اثبت صعوبة الاعتماد على البحر في ظل الحروب البرية وبالتالي ضرورة الربط بين القوة البرية والبحرية.[2]

المطلب الثاني: نظرية قلب العالم.

كتب السير هال فورد ماكيندر SIR HALFORD .Mackinder وهو عالم جغرافي ذو أصول انجليزية، كتب الكثير في مجال الجغرافيا السياسية، وكان أستاذا في جامعتي أكسفورد ولندن، اشتغل الكثير من المناصب الحكومية، تأثر ماكيندر بالعديد من الأحداث التي مرت في حياته،(النظريات التي تهتم بالنزاع بين الدول، الحروب التي دارت بين روسيا القيصرية واليابان، وكذا بين بريطانيا **والبوير*** في جنوب إفريقيا).[3]

[1] علي احمد هارون، مرجع سابق، ص.328.

[2] عبد الرازق بوزيدي، **التنافس الامريكي الروسي على منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية–2010–2014** (مذكرة مكملة للحصول على شهاد ة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية ودارسات إستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015)، ص.30.

[3] علي احمد هارون، مرجع سابق، ص.333.

يعرف ماكيندر بواقعية منهجه وباستنتاجاته الدقيقة والواضحة، وهو أول من وضع أسس الجغرافيا السياسية في نظرية قلب العالم**heart land**، ومن بين عظماء المفكرين الاستراتيجيين المؤسسين للجيوبوليتيكا البريطانية،[1] وقد ظهر نموذجه للعالم في مناسبات ثلاث على مدار أربعين عاما، صدر أولها سنة 1904م بعنوان "المحور الجغرافي للتاريخ" **the geographical pivot of history**، بعدها وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى 1919م، أعاد صياغة أفكاره مرة أخرى في دراسته "المثل الديمقراطية والواقع"، في سنة 1943م عندما كان يبلغ من العمر 82 سنة كشف لنا عن الصيغة النهائية لأفكاره.[2]

قام ماكيندر سنة 1904 م، بإلقاء محاضرة في الجمعية العامة بلندن، لخص فيها نظرية "**قلب العالم**" المتمحورة حول "**منطقة الارتكاز الجغرافي للتاريخ**" بحيث قال أن الذي صنع تاريخ العالم سوف يصنعه دائما وهم سكان المناطق الداخلية والتي تشمل شرق أوروبا وسهول شرق آسيا. كانت نظرة ماكيندر للعالم نظرة كوكبية، رأى أن العالم ككتلة قارية تنقسم إلى: أربعة أرباع، ثلاثة أرباع تشكل **الجزيرة العالمية** أما الربع الباقي فيشكل حدود العالم القديم والمتمثلة في: آسيا إفريقيا أوروبا.[3]

وحسب اعتقاد ماكيندر، فإن الأرض مرتبة على شكل ثلاث طبقات توجد في الأولى منها مساحة كبيرة من الأحواض النهرية الداخلية المتجهة صوب القطب الشمالي في الاوراسيا الداخلية، أو المتجهة صوب القطب الشمالي في الجهة الأخرى، وهي المنطقة المحورية التي أطلق عليها بعد ذلك قلب العالم وهي المنطقة الممتدة من نهر الفولغا غربا إلى شرق سيبيريا، ومن جبال الهيمالايا في الجنوب إلى منطقة القطب الشمالي في

---

[1] أميرال بيير سيليريه، ترجمة احمد عبد الكريم، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية**(دمشق :الأهالي للنشر والتوزيع, ، 1988)، ص.21.

[2] بيتر تايلور، كولن فلنت، ترجمة عبد السلام رضوان، إسحاق عبيد، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات** (الكويت: عالم المعرفة، 2002)،ص. ص. 100.99.

[3] صبري فارس الهيتي، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية**(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000)، ص.187.

* **البوير**: أناس من أصول هولندية أو ألمانية أو فرنسية يعيشون في جنوب إفريقيا ولكن أغلبهم من أصل هولندي، تم إرسالهم عام 1652م متطرف شركة الهند الشرقية الهولندية، وهي مؤسسة تجارية لاستعمار جنوب إفريقيا. ويطلق حاليا البوير على أنفسهم الحالي الأفريكان ويتكلمون اللغة الأفريكانية المشتقة من اللغة الهولندية. ويفوق عدد الأفريكان حاليًا عدد أولئك المنحدرين من أصل بريطاني في جنوب إفريقيا.

الشمال[1]،بمعنى آخر تقع غالبية منطقة السويداء، او ما تعرف **بمنطقة الارتكاز* pivot area** في روسيا وجزء من غرب الصين، منغوليا أفغانستان إيران عدا المناطق الساحلية منها.[2]

في سنة 1919م وفي الطبعة المعدلة قام ماكيندر بإعادة تعريف منطقة آسيا الوسطى على أنها منطقة الارتكاز **heart land** والتي أصبحت أكثر اتساعا من المنطقة المحورية الأصلية، وعلى اثر هذا التعديل أعلن ماكيندر قوله المأثور لتلخيص تصوره الجيوبوليتيكي: **"من يحكم شرق أوروبا يحكم الهرتلاند، ومن يحكم الهرتلاند يتحكم في الجزيرة العالمية*، ومن يتحكم في الجزيرة العالمية يتحكم في العالم."**[3]

وبهذا لخص ماكيندر نظريته في الثلاثيات الآتية:

. من يتحكم في شرق أوروبا يسيطر على قلب الجزيرة العالمية "الهرتلاند"؛

. ومن يتحكم في منطقة القلب يسيطر على الجزيرة العالمية؛

. ومن يتحكم في الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.

وبالتالي أصبحت المناطق الواقعة بين **السلاف*** والممتدة من استونيا إلى بلغاريا بالنسبة إلى ماكيندر مفتاح السيطرة العالمية لكل من النفوذ الألماني والنفوذ الروسي.[4] **(انظر الملحق رقم (1))**

ما نلاحظه أن ماكيندر كان دائم التغيير في حدود قلب العالم ونظرته للعالم ككل، إذ كان على علم تام –كجغرافي– بأن استغلال الإنسان لمحيطه الطبيعي كان دائم التغيير، وأن المحيط الطبيعي كان أيضا يتغير، لذا نكاد نجزم أن ماكيندر كان سيرسم –لو عاش بيننا اليوم– لوحة جيوبوليتيكية جديدة لعالم اليوم، محددا

---

[1] حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية** (دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2008)، ص.208.

[2] نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص.21.

[3] عاطف علبي، مرجع سابق، ص.340.

[4] علي احمد هارون، مرجع سابق، ص.30.

***منطقة الارتكاز**: يمكن الإشارة إلى أن ماكيندر لم يستعمل الهرتلاند وانما تحدث عن صرة العالم، لكن تعود التسمية إلى جيمس فيرجريف سنة 1915، وهي تشمل منطقة القلب –التي أطلق عليها في بادئ الأمر بـ منطقة الارتكاز جزءا كبيرا من أوراسيا، هذه المنطقة يحدها من الشرق الصين ومنشوريا، ومن الشمال المحيط المتجمد الشمالي، ومن الجنوب هضاب آسيا وجبال الهيمالايا، أما من الغرب فيحدها نهر الفولكا.

***الجزيرة العالمية**: وهي تلك الحلقة المتصلة من اليابس وهي أوروبا، آسيا، إفريقيا–، تكون ثلثي مساحة اليابس كلية، وأن الكتل اليابسة الأخرى تكون الثلث الباقي وتحيط بالجزيرة العالمية متمثلة في أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا، بينما تمثل البحار والمحيطات ثلاث أرباع العالم، وتكون كتلة مائية متصلة أطلق عليها المحيط العالمي.

* **السلاف**: مجموعة عرقية يتحدثون باللغة السلافية، يستقرون في مناطق من أوروبا الوسطى، وكذا أوروبا الشرقية، ودول البلقان، وينقسم السلاف إلى سلاف شرقيين(الروس والأوكرانيين والبلاروسيين) والسلاف الغربيين(البولنديين، السلوفاكيين، التشيكيين) والسلاف الجنوبيين(السلوفينيين، الكروات والصرب والمقدونيين والبوسنيين والبلغاريين)

منطقة إقليم جيواستراتيجية جديدة لهذا العالم، فكما يقول ماكيندر نفسه: "أن لكل قرن جيوبوليتيكا" هذا ما نلاحظه في سنة 1943 بحيث اصدر طبعته الأخيرة لمؤلفه السابق "**منطقة الارتكاز الجغرافي**"، والتي كانت أكثر شمولية من سابقتها، متأثرا بالتطورات التي حدثت أثناء الحرب العالمية الثانية نشر في بحث له **the round world and winning of peace**نشره في مجلة **Foreing Affairs** لاحظ فيها أن التهديد الحقيقي صادر من الاتحاد السوفياتي وليس من ألمانيا، وهنا استحدث مصطلحا جديدا وهو **الحوض الأوسط*** **Midland basin**،[1] وفيه دعا إلى ضرورة التعاون بين دول قلب العالم ودول الحوض الأوسط وهو ما حدث فعلا أثناء الحرب العالمية الثانية حيث قام تحالف قصير الأجل بين روسيا وبريطانيا وأمريكا، وطرحت فيه منطقة جديدة منطقة مركز ومحيط أوسطي الشمال الأطلنطي للسيطرة على الخطر الألماني ومحاصرته فيما بينها، وعلى ضوء أحداث الحرب العالمية الثانية رأى ماكيندر أن خروج الاتحاد السوفياتي منتصرا سيكون أعظم قوة برية في العالم و سيكون اكبر قلعة فيها.[2] (**انظر الملحق رقم (2)**)

على الرغم من استمرار هذه النظرية لأكثر من نصف قرن إلا أنها لقيت العديد من الانتقادات، وما يعاب على هذه النظرية أنها أغفلت الأوصاف التقنية المتطورة، لأن منطقة القطب المتجمد لم تعد منطقة مانعة في ظل التطور التكنولوجي وابتكار كاسحات الجليد، الغواصات، الأسلحة المتطورة والصواريخ، وكذا إغفاله التطورات التكنولوجية التي عملت على كشف قلب العالم (الاوراسيا) وتدمير عمقه الاستراتيجي، ما يحول دون صلابة هذه المنطقة، وقد جاء مينينج **Mining** ناقدا لفكرة السويداء لماكيندر ويرى انه لم يوفق بتحديد هذه المنطقة وكان من الأجدر تحديدها وفق المعيار الحضاري لأنها أكثر ثباتا، وفيما يخص الراملاند **ram land** فقد قام مينيج بتقسيمه إلى قسمين: هلال أوسطي، والهلال الأوسط البحري، معتمدا على الجانب الوظيفي للتميز بينهما وفي رأيه من يسيطر على السويداء يسيطر على بعض دول الأطراف على عكس ماكيندر.[3]

---

[1] كلاوز دودز، ديفيد أتكسون، ترجمة عاطف معتمد، عزت زيان، **الجغرافيا السياسية في مئة عام(التطور الجيوبوليتيكي العالمي)** (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص.69.

[2] بيتر تايلور، كولن فلنت، ترجمة عبد السلام رضوان، إسحاق عبيد، مرجع سابق، ص.103.

[3] نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص.23.

***الحوض الأوسط**: " الذي يضم شمال المحيط الأطلسي وشرق الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا، واعتبر أن منطقة الرايخ الألماني فاصلا بين الحوض الأوسط من ناحية وقلب الأرض من ناحية ثانية.

من خلال ما تم ذكره يتبن لنا أن نظرية قلب العالم لم تسلم من النقد، لإهماله الجانب الأيديولوجي إذ أن قيام بعض الثورات الشيوعية في دول الهلال الداخلي مثل الصين 1949م، وكوريا الشمالية 1951م، وكوبا 1960م، في الهلال الخارجي، بمعنى أن مواجهة الثورات أو الصراعات ليست بالضرورة تستدعي المواجهة العسكرية بحسب اعتقاد ماكيندر، بل يمكن مواجهتها بالقوة اللينة.

المطلب الثالث: نظرية النطاق الهامشي.

أثارت نظرية ماكيندر حول "**قلب العالم**" حماس الجغرافي الأمريكي **نيكولاس سيبكمان Nicholas Seymkan** (1893م - 1943م) في كتاب له بعنوان جغرافية السلام، في الشق الأول من منشوره رأى أن السلم والأمن العالميين لن يتحقق إلا بمساهمة العالم في صنعه عن طريق القوة، وفي الشق الثاني وجه النقد لنظرية ماكيندر من وجهة نظر أمريكية.

ينطلق سيبكمان في تحليله من أن مركز الدولة في إطار السياسة الدولية، لا يتوقف من الناحية الجيوبوليتيكية، على موقعها الثابت، وإنما يعتمد أيضا وإلى حد بعيد على علاقة هذا الموقع بمراكز القوى المؤثرة في السياسة الدولية، ولما كانت مراكز القوى هذه في حالة تغير لأسباب عديدة، فإن قيمة الموقع الجغرافي للدولة هو الآخر يتغير، ليس من الناحية الجغرافية، وإنما من حيث طبيعة التفاعلات السياسية، بعبارة أخرى أن التفاعلات السياسية وتغير مراكز القوى الدولية تؤثر على القيمة السياسية للموقع الجغرافي.[1] حيث تمركزت أفكاره في أن"**الجغرافيا**" هي العامل الأساسي في السياسة الخارجية لدى الدول لان عواملها من بين أكثر العوامل استقرارا، وعليه يجب دراسة موقع الدولة من الدول المجاورة لها لمعرفة سياستها الخارجية، كذلك عنصر الزمن باعتباره عنصر مهم في علم الجيوبوليتيك حيث قال:"**إن مركز الدولة من الناحية الجيوبوليتيكية يتوقف على ثبوت موقعها الجغرافي وعلاقة ذلك بمركز الثقل العالمية، وبما أن مراكز الثقل في تغيير مستمر تبعا لذلك.**"[2]

---

[1] مدونة بحوث، **نيكولاس سبيكمان و نظرية الإطار: 1893-1943 المدرسة الأمريكية...**، تم التصفح يوم: 01ـ 02ـ2016 على الرابط التالي:

http://bohoht.blogspot.com/2016/04/1893-1943.html

[2] علي احمد هارون، مرجع سابق،ص.345.

***نيكولاس سيبكمان**: جيوستراتيجي عالم سياسي هولندي أمريكي لقب بأبي علم الاحتواء وأحد أعمدة المدرسة الواقعية الكلاسيكية في الخارجية الامريكية, كان أستاذا للعلاقات الدولية بجامعة ييل Yale ومن أهم المتعمقين في السياسية العالمية والمتخصصين في الاستراتيجيات الدولية والجيوبوليتيكس.

أن قوة الدولة يتمحور حول توفر الدول على القوة البشرية وتوفير اليد العاملة، فضلا عن وجود البحار الممرات المائية، ما يثبت حقيقة تأثير الموقع الجغرافي على سياسات الدول، غير انه لا يمكن تجاهل علاقات الدول مع مراكز الثقل العالمية على اعتبار أن هذه الأخيرة في تغير مستمر.

عالج نيكولاس سيبكمان في كتابه "**جغرافية السلام** "القضايا المتعلقة بالأمن والسلام العالميين، هذين الأخيرين لن يتحققا إلا مساهمة كل العالم في صنعه، عن طريق وجود قوة عالمية تحافظ على فرضه،[1] غير أن الجوهر الحقيقي لهذه النظرية يتمركز حول الراملاند **rim land**، معتبرا بأن السيطرة الحقيقية تكمن في الحزام والمحيط تتشكل من غرب أوروبا وتركيا، العراق، باكستان، أفغانستان، الصين، سيبيريا، كوريا والقوة التي تسيطر على هذا الحزام هي التي تسيطر علو العالم ككل، وبالتالي من تسيطر على الحزام الذي يتمتع بقوة كامنة وكبيرة، تعتبر مصدر تهديد للاتحاد السوفياتي كدولة برية والولايات المتحدة الأمريكية كدولة بحرية، وعليه نصح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسوفيات التعاون من اجل التصدي لهذه القوة التي قد تظهر في الحزام.[2]

لقد قام نيكولاس سبيكمان بتعديل نظرية ماكيندر في الإستراتيجية العالمية، بحيث وجه اهتمامه صوب النطاق الساحلي وأعطاه أهمية اكبر من قلب الأرض، لأنه يضم عددا ضخما من السكان ولما يتميز به من موارد اقتصادية، إضافة إلى أهمية الموقع الجغرافي لما يضم من طرق بحرية وبرية[3]. تتلخص نظريته فيما يأتي:

— **من يتحكم في إقليم الحافة يسيطر على الاوراسيا.**

— **من يتحكم في الاوراسيا يسيطر على العالم.**

- **Who controls the rim land rules Eurasia**

-Who rules Eurasia controls the destinies of the world

هذا النطاق الجغرافي هو بمثابة منطقة حاجزة تفصل ما بين القوتين المتصارعتين البرية والبحرية،[4] دعا من خلالها الولايات المتحدة إلى ضرورة الاعتماد على المحيط الأطلسي والمحيط الهادي لإقامة قواعد عسكرية في النطاق الهامشي لتطويق روسيا القيصرية عن طريق الجزر المقابلة وكذا إقامة أحلاف داخل هذا النطاق لتطويق

[1] عبد الرحمن علوي، مرجع سابق، ص.11.

[2] احمد داوود اغلو، ترجمة محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها على الساحة الدولية**(قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ، 2010)، ص.130.

[3] علي احمد هارون، مرجع سابق، ص.347.

[4] حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص.217.

روسيا (الاتحاد السوفياتي سابقا)، والقضاء على أي دولة خارجية تهيمن عليه كما توقع سيبكمان إن الاتحاد السوفياتي سيعمل جاهدا لممارسة الضغط هو الآخر، وهو ما حدث فعلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث سيطر هذا الأخير على شرق أوروبا وتجزأت ألمانيا بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية .[1] (**انظر الملحق رقم (3)**)

وعليه يمكن القول أن سيبكمان يتفق مع ماكيندر حول طبيعة الصراع العالمي كونه صراع بين قوى البر وقوى البحر أي بين الاتحاد السوفياتي وأمريكا، لكن يختلفا في مستقبل الصراع أي الانتصار سيكون حليف قوى البحر.

المبحث الثالث

جيوبوليتيكا المنطقة الاوراسية في فترة ما بعد الحرب الباردة

طرأت العديد من التغيرات على مفهوم الجيوبوليتيك، مما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في عدد من المفاهيم القديمة. وكذلك في مواقف الجيوبوليتيك من كثير من القضايا الدولية المعاصرة. وتأثرت مفاهيم الجيوبوليتيك بتيارات التغيير في اتجاه الفكر الجغرافي نفسه، تلك التغيرات التي أصبحت تميل إلى الجوانب التطبيقية والعملية ليس فقط، و كان على الجغرافيا السياسية و مفكريها أن يبذلوا جهودا كبيرة لملاحقة سلسلة التغيرات التي شهدها العالم مؤخرا.

وتماشيا مع التغيرات الجغرافية والإيديولوجية التي عرفها العالم بعد انهيار المعسكر الشرقي، تغيرت نظريات الجيوبوليتيك، نفسها عن وظائف الدولة، ومقوماتها، وكذلك عن عناصر البناء السياسي للدولة خارجيا وداخليا، وتغيرت كذلك نظريات وأساليب دراسة الجيوبوليتيك وأصبحت الساحة الدولية مليئة بالعديد من النماذج العملية والواقعية عن المشكلات الخاصة بالحدود والأراضي المتنازع عليها.

المطلب الأول: الخارطة الجيواستراتيجية للمنطقة الأوراسية

تستمد أي منطقة كانت مكانتها عادة من موقعها الجغرافي وحجم الموارد التي تمتلكها، وأهمية هذه الموارد في الاقتصاد الدولي، ومن ينظر حقيقة إلى خريطة العالم السياسية يلاحظ تعدد وحداتها السياسية، وهو

[1] بلقرشي إيمان، **الإستراتيجية الأمنية الروسية تجاه منطقة آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر،2013/2012), ص.139.

ما يعكس التباين البشري فوق المعمورة وبالتالي تؤثر على الدول، وعليه الجغرافي عند دراسته لخريطة العالم السياسية يضع في اعتباره اثر التغيرات السياسية على تغير أشكال الدول و حجم اقتصادياتها وكذا العمل على دراسة القوميات المختلفة، والعوامل المؤدية إلى ظهورها.

أولا: تعريف الأوراسيا

أوراسيا هي كتلة أرضية مساحتها حوالي 54 مليون كم ^{2} وهي مكونة من قارتي أوروبا وآسيا، تشكلت أوراسيا قبل حوالي 350 مليون سنة بعد اندماج القارات :سيبيريا وكازاخستانيا والبلطيق، والتي اندمجت مع لورينتيا التي تمثل الآن أمريكا الشمالية لتشكل أوروأمريكا.

تقع أوراسيا في شمال الكرة الأرضية، اسم الكتلة مركب من كلمتي "أوروبا" و "آسيا". اعتبرها العديد من الجغرافيين كقارة واحدة مثل الأمريكيتين وأفريقيا، حيث أن القارتين غير منفصلتان بمحيط أو بحر كبير، قسم الإغريق العالم إلى ثلاث مناطق: آسيا وأوروبا وأفريقيا، وهذا الاستخدام لا يزال سائداً حتى الآن.

يوجد أيضاً تقسيم آخر هو أوراسيا الشرقية والغربية، تمثل أوراسيا الغربية أوروبا والشرق الأوسط، كما يضيف إليهما البعض شمال أفريقيا لكون المنطقة منفصلة عن بقية أفريقيا بواسطة الصحراء الكبرى، وتمثل أوراسيا الشرقية بقية آسيا عدا منطقة الشرق الأوسط منها.[1]

يرى بعض الجغرافيين أن الاوراسيا تقع شمال الكرة الأرضية، واسم الكتلة مركب من كلمتين هما: "أوروبا" و"آسيا" مشكلتان قارة واحدة حالها حال الأمريكيتين لغياب محيط يفصل فيما بين القارتين أو حتى بحر كبير.[2]

إن الاوراسيا تعتبر رقعة الشطرنج الكبرى التي تحدث فيها مستشار الأمن القومي الأمريكي زبيغنو بريجنسكي، وهي الرقعة التي يتواصل فيها الصراع من اجل الظفر بالسيادة العالمية، ويقول في هذا الصدد "أن

[1] **قاموس المعرفة: أوراسيا؟** تم التصفح يوم: 11 ـ 02 ـ 2016 على الرابط التالي:
www.marefa.org/index.php/

[2] عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، **الإستراتيجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط 2011-2008: دراسة حالة القضية الفلسطينية** (قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012)، ص.16.

الاوراسيا ذات المساحة الواسعة والشكل الغريب التي تمتد من لشبونة البرتغال إلى فلاديفوستوك بروسيا، توفر الأرضية لتي تدور عليها اللعبة[1].

ولقد قدم الجغرافي هالفورد ماكيندر، في جغرافيا الاوراسيا، المنطقة الاوراسية حدد فيها المنطقة المركزية وجعلها احد محاور التاريخ، بحيث ركز على المظاهر الجغرافية الطبيعية فيها، والتي ساهمت في سهولة العبور عبر تلك المنطقة المفتوحة إلى أوروبا، وعدد القوى الآسيوية التي غزت أوروبا من أقوام عديدين أمثال: **قبائل الهون***...، إن سهولة حركة هذه القوى من آسيا وتحديدا ما بين جبال الاورال وبحر قزوين، كانت بسبب المناطق المنبسطة أو السهوب الواسعة جنوب روسيا وصلت إلى هنغاريا ثم إلى قلب شبه الجزيرة الأوروبية، فيما أعاقت الغابات والجبال حركة غزو أوروبا من شمال روسيا.

إن المنطقة التي ترى أن أوروبا تحكم شعوبها ومصائرهم ودولهم عبر التاريخ، اصطلح على تسميتها بأوراسيا، أو قلب العالم أو المنطقة المركزية، وقد تعددت مسمياتها، وتطورت بحسب الدراسات التي حاولت وصفها، وبناء إستراتيجيتها ملائمة للتعامل معها، كما نطاقها الجغرافي زاد ونقص من دراسة الأخرى، وذلك حسب الزماني والمكاني التي كتب فيها.[2] **(انظر الملحق رقم 4)**

ثانيا: الأهمية الجيوسياسية للأوراسيا:

تتمتع الاوراسيا بأهمية بالغة حيث نجد بان موقعها الجغرافي جعلها تدخل ضمن مفكرة الدول الكبرى من اجل السيطرة العالمية.[3]

يؤكد ماهان أن الاوراسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي، وان روسيا تحتل موقعا بريا مسيطرا في آسيا ذات حصانة منيعة، رغم ذلك تبقى كتلة أرضية حبيسة، ويرى أن كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية المتحالفتين، بإمكانها الحصول على السيادة العالمية باستخدام قواعد عسكرية تحيط باوراسيا.[4]

ويرى بريجن سكي في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" أن الأهمية الجيوستراتيجية لأوراسيا تكمن في:

---

[1] زبيغنو بريجينسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى، الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوسياسية** (عمان :الأهلية للنشر والتوزيع، ، 1999)، ص ص.51-52.

[2] بلال بلمرابط، **السياسة الروسية في منطقة الاوراسيا 2000-2015** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر، 2015/2014)، ص.9.

[3] هشام قادري، **طبيعة الخلاف الروسي الأوكراني وتأثيره على الأمن الطاقوي للاتحاد الأوربي 2000-2014** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية ودولية، جامعة الجزائر، 2013-2014)، ص.11.

***قبائل الهون:** هم مجموعة من الرعاة الرحل، الذين ظهروا من وراء نهر الفولجا في روسيا حالياً و هاجروا إلى أوروبا الشرقية حوالي 370 ميلادية، و قاموا ببناء إمبراطورية في أوروبا. الهون كانوا يستخدمون الرماة على ظهور الخيل كالسلاح الرئيسى لديهم.

[4] بلمرابط بلال، مرجع سابق، ص.23.

- أنها القارة الأكبر في العالم وهي المركز الأول في مجال الجيوبوليتيك؛
- أن معظم ثروات العالم موجودة في أراضيها؛
- تنتج الاوراسيا حوالي 60% من إجمالي الناتج القومي العالمي، وتوجد حوالي ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المعروفة في العالم؛
- أوراسيا موطن الدول الأقدر سياسيا والأكثر ديناميكية في العالم؛
- تتواجد فيها معظم الدول النووية المعلنة.[1]

تعتبر المضايق المائية نقطة حيوية لإستراتيجية الاوراسيا لان لها القدرة على التأثير في العلاقات الدولية والتوازنات الإقليمية، وكذا تحديد مسار التجارة الدولية والمواد الخام وخطوط النقل الجيواقتصادية، وكذا مناطق التأثير ما بين القارات واستراتيجيات الأمن العالمية والإقليمية، تتمثل هذه المضايق في :

- **مضيق البوسفور والدردنيل**: يربطان ما بين البحر الأبيض والبحر الأسود يفصلان القارة الأوروبية عن القارة الأسيوية؛
- **قناة السويس**: التي تتصل قارة آسيا بقارة إفريقيا وتربط البحر المتوسط مع البحر الأحمر؛
- **مضيق باب المندب**: يصل ما بين آسيا وإفريقيا ويربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي؛
- **مضيق هرمز**: يصل ما بين الحزام الهندي الجنوبي للقترة الآسيوية، وما بين شبه الجزيرة العربية؛
- **مضيق جبل طارق**: يصل ما بين أوروبا وإفريقيا؛ ويربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي؛
- **مضيق مالقا**: يصل ما بين القارة الآسيوية بجزر أرخبيل اندونيسيا واستراليا؛
- **ممرا السوندوا واللمبوك**: يصلان جزر أرخبيل جنوب شرق آسيا ببعضهما ويربطان ما بين المحيط الهندي والأطلسي.[2]

وعليه يمكن القول أن الاوراسيا هي مركز ثقل العالم لما تحتويه من مميزات تميزها عن غيرها من خلال الموقع الجغرافي الذي تكتسبه.

[1] بوشلوش كريمة، **التحديات الجيوسياسية للحزام الأمني الروسي** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسة، تخصص دراسات أمنية ودولية، جامعة الجزائر، 2013-2014)، ص.168.

[2] احمد داوود أوغلوا, ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل, مرجع سابق، ص ص.189.188.

المطلب الثاني: موقع الاوراسيا في الإستراتيجية الأمريكية

أدى انهيار الاتحاد السوفياتي نهاية عام 1990م، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى على الساحة الدولية، في ظل ظهور قوى منافسة لها مثل الصين كقوى اقتصادية، وروسيا العائدة إلى الساحة الدولية من خلال التدخل في بعض القضايا الدولية، استوجب على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في سياساتها تجاه المنطقة الاوراسية بصفة عامة.[1]

وسعيا من أمريكا إلى تطويق روسيا قام مستشار الأمن القومي الأمريكي زبيغنو بريجنسكي بطرح نظرية "**قلب العالم**" التي جاء بها هال فورد ماكيندر ليعيد صياغتها في قالب جديد في مؤلفه "**رقعة الشطرنج الكبرى**"، انطلق من افتراض مفاده أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية تبقى مفتوحة وغير مكتملة ما لم تعززها على منطقة الاوراسيا والتي هي بمثابة الفراغ الجيوستراتيجي المتمم لسيطرتها العالمية إذا ما توفرت شروط ملء هذا الفراغ، ففي ظل تحول ميزان القوى من الغرب إلى الشرق، والولايات المتحدة الامريكية تواجه العديد من التحديات في ظل البحث عن السيطرة العالمية، وفي مقدمة هذه التحديات كبر حجم القارة الاوراسية والإمكانيات المتاحة فيها، على اعتبار ان من يسيطر على القارة الاوراسية يستطيع أن يسيطر على اثنين من مناطق العالم الأكثر تقدما في مجال الإنتاجية الاقتصادية، ويقصد بهذه المناطق كل من أوروبا وآسيا، وبالنظر إلى خارطة العالم يمكن ملاحظة أن من يسيطر على أوروبا سيسيطر حتما على إفريقيا، الأمر الذي جعل نصف العالم الغربي بمثابة المحيط الخارجي للقارة المركزية من الناحية الجيوبوليتيكية.[2]

وقد جاء في كتاب بريجينسكي ذائع الصيت "**رقعة** الشطرنج **الكبرى**"، مايلي: "**إن الجغرافيا السياسية متغيرة بالكامل حاليا، الاوراسيا هي المجال الجغرافي الكبير الذي تتفاعل فيه معظم القوى الكبرى، أنها القارة الكبيرة التي تنطوي على النزاعات الداخلية على تفسيرات دولية، النزاعات الإقليمية شكلها ومجالها (مثل منطقة الشرق الأوسط) هذه النزاعات الإقليمية لديها إمكانية تصديرها إلى مجال أوسع لوضع قد يكون سببا في زعزعة استقرار الاوراسيا بكاملها**"[3].

---

[1] أمين شلبي، **هل تنهار الإمبراطورية الأمريكية**، السياسة الدولية، العدد 189 (2012)، ص.17.

[2] عبد القادر فهمي، **المدخل إلى الدراسات الإستراتيجية** (القاهرة: دار مجدلاوي، 2011)، ص.111.

[3] زبيغنو بريجينسكي، ترجمة حمزة عبد الرحمن، **رؤية إستراتيجية – الولايات المتحدة الأمريكية – تركيا – روسيا –**: تم التصفح يوم14 – 02 - 2016 - : على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=rQIIUE9-mY

ليضع بذلك القارة الاوراسية على طاولة التشريح الجيوستراتيجي، ودرجها ضمن أولويات السياسية الخارجية الأمريكية، محددا بذلك خمس لاعبين جيوستراتيجين هم: فرنسا، ألمانيا، الصين، روسيا، الهند، وأن هؤلاء **اللاعبون الإستراتيجيون** وهم دول لها قدرة التأثير جيوبوليتيكيا إلى حد التأثير على المصالح الأمريكية في المنطقة، كما عمد إلى تحديد ثلاث **محاور جيوبوليتيكية** ارتكازية: أوكرانيا، أذربيجان، وكذلك كوريا الجنوبية، هذه المحاور الجيوبوليتيكية لا تستمد قوتها من دوافعها السياسية بقدر الموقع الجيوسياسي الذي تحتله ما يجعلها عرضة لتصرفات اللاعبين الجيوستراتيجيين، في حين اعتبر كل إيران وتركيا مناطق ذا أهمية حاسمة في المنطقة الاوراسية.[1]

يرى زبيغنو بريجينسكي أن الاوراسيا هي مفتاح السلام العالمي، ففي ظل التحول في ميزان القوى من الغرب إلى الشرق، وصعود القوى الآسيوية مثل الصين الهند، يدعو هذا الأخير إلى ضرورة التعاون الغربي مع كل من روسيا وتركيا لان هذا التعاون هو بمثابة مواجهة جديدة للتحديات العالمية فهو يرى في الاوراسيا محور الأحداث التي ستحدد مصير البشرية بحيث قال: **"لا يمكن استبعاد إمكانية تشكيل التاريخ المأساوي الأوروبي في القرن العشرين مع الدول الآسيوية في القرن الواحد والعشرين، نزاعات حدودية، طموحات قومية، مخاوف أمنية، صراعات أثنية والتعصب الديني، وكذا مسألة الموارد مثل المياه وحقوق استغلالها، مشكلة رسم الحدود البحرية، كلها مشاكل عالقة لكنها اليوم جزء من السياسة الدولية التي تحرك تصادمات القوى العظمى في القارة المحورية (الاوراسيا).**[2]

أعاد بريجينسكي من خلال هذا المؤلف إعادة إحياء الجدل الجيوبوليتيكي القديم حول منطقة قلب العالم، الذي يرى فيه أن الهدف الأساسي لأمريكا يتمركز حول إبقاء الاوراسيا تحت السيطرة، ومنع بروز تحالفات مضادة التي من شأنها أن تطيح بالمصالح الأمريكية في المنطقة، كما تسعى إلى إيجاد شركاء جيوستراتيجيين لبناء منظومة أمنية أكثر تعاون على امتداد الاوراسيا.

---

[1] جليل خشيب، **فلسفة الإستراتيجية الأمريكية**، الحوار المتمدن، العدد 3816(2012)، ص.14.

***اللاعبون الإستراتيجيون**: هم الدول التي لها القدرة في إحداث التأثير والتغير في الأوضاع الدولية، لما يمتلكونه من قدرات علمية ومعرفية، وخبرات سابقة.

***المحاور الجيوبوليتيكية**: وهي الدول التي لها موقع جغرافي متميز تستطيع من خلاله التأثير على التوازنات الدولية من خلال التحالفات، وتستطيع أن تعطي اللاعبين امتيازات.

[2] زبيغنو بريجينسكي، ترجمة حمزة عبد الرحمن، مرجع سابق.

المطلب الثالث: التحول في طبيعة الفكر الجيوبوليتيكي الروسي بعد نهاية الحرب الباردة

يتعين القول ابتداءً أنه إبان حقبة انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، وإعلان جمهورية روسيا الاتحادية، واستقلال دول الكومنولث الواحدة تلو الأخرى، حدث تدهور وانهيار شديدين في الدولة الروسية داخليًّا (الاقتصاد، التجارة، الاستثمار... الخ) وخارجيًّا (السياسة الخارجية، المكانة الدولية... الخ)، حتى أُطلِق على روسيا لقب "الرجل المريض"، وذلك في عهد الرئيس الروسي الراحل بوريس يلتسن.

شكل سقوط الاتحاد السوفياتي بعد نهاية الحرب الباردة عقبة أمام روسيا، مما توجب على روسيا النظر في سياستها الخارجية وإعادة تعريف المصلحة الوطنية، والعمل على إحداث تعديلات جوهرية حول مفهوم الإستراتيجية الدولية، ومن ثم تحديد أولويات السياسات الخارجية الروسية، غير أن هذا فتح جدلا واسعا بين المنظرين ولخبراء الروس، تجسد ذلك في شكل مدارس نظرية وهي كالآتي:

أولا: المدرسة اللبرالية وأولوية الغرب.

تنطلق هذه النظرية من أن مستقبل النظام الدولي لا يرتكز فقط على التنافس بين مجموع القوى الاقتصادية الكبرى، ولكنه يحفز على التعاون الاقتصادي المشترك والاعتماد المتبادل، وعليه ضرورة استبدال التفكير الجيوبوليتيكي بالتفكير الجيواقتصادي **fromes geopolilicis to geo economics**.

الأولوية لقضايا السياسة الدنيا على حساب السياسة العليا (الأمن العسكري)، باعتبار المشاكل الاقتصادية اخطر من توسيع حلف الناتو، وبالتالي ضرورة التركيز على مفهوم توازن المصالح بدل توازن القوى،[1] إذ ينطلق هذا التوجه من أهمية الاندماج الروسي مع الغرب فمنذ نهاية سنة 1991، في ظل الرئيس الروسي يلتسن ووزير الخارجية كوزيريف دعا إلى ضرورة اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف الأطلنطي، وذلك لعدة اعتبارات من بينها ضرورة فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي، وتبني نموذج **العلاج بالصدمة** *shock therapy من اجل إصلاح الاقتصاد الروسي، فبدأت روسيا تسعى لطمأنة الغرب في توجهات سياستها الخارجية من خلال تقديم التنازلات المنفردة،

[1] سهيل فرح، **الجيوبوليتيك الروسي، ملامح القوة والضعف في شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية،، العدد 112(بيروت ، 2003).

***العلاج بالصدمة:** هو أحد آليات الإصلاح الاقتصادية التي جاءت بها روسيا بعد نهاية 1991م، وهي تعني الانتقال المفاجئ من الاشتراكية إلى الرأسمالية، وهي تقابل مفهوم الإصلاح الاقتصادي بالاعتماد على آلية العلاج التدريجي.

والتعاون العسكري مع الغرب، وتمثل ذلك في المناورات المشتركة للأسطولين الأميركي والروسي في البحر المتوسط في فبراير سنة 1992، وفي رصد الولايات المتحدة 400 مليون دولار لمساعدة روسيا وباقي دول الكومنولث على تدمير أو خفض ترسانتها النووية. و الموافقة على العقوبات المفروضة على كل من يوغوسلافيا، العراق، ليبيا.[1]

أما في الشق السياسي تسع الولايات المتحدة الأمريكية إلى توثيق العلاقات مع روسيا، لإضعاف احتمالات عودة الشيوعية إلى روسيا، وأن روسيا لم تعد دولة كبرى وعليها إتباع سياسة مصلحيه، أي ''غير أيديولوجية''، وأن لديها كما كبيرا من المشاكل الداخلية ''الاقتصادية والسياسية'' التي أثرت في وضعها الدولي وعلى اعتبار أن روسيا قد أصبحت قوة عادية (دولة كبرى)، وليست احد ركني النظام الدولي، ما يتطلب تخليها عن حلم الهيمنة وان تتبع سياسة تتوافق والواقع الدولي .[2]

ثانيا: المدرسة الجيوبوليتيكية والتوجه الأوراسي الجديد:

تنطلق هذه المدرسة من فكرة أن الحكومة قد أعطت أهمية بالغة للغرب بينما أهملت الدول المجاورة لها في الشرق والجنوب، وضرورة التوجه نحو الاوراسيا فهي الحل الأمثل لحفاظ روسيا على استقرارها، وكذا الحفاظ على هويتها وحضارته، ارتكزت أيضا على المصالح القومية الروسية.[3] من خلال إعادة إحياء العلاقات مع الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي، وحماية الروس المقيمين في هذه الدول، كما عمدت إلى إتباع سياسة استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية،[4] وهذا ما حدث بعد عام 1994 حيث بدأ يتحدث كوزيريف وزير الخارجية الروسي آنذاك عن أهمية التكامل مع مجموعة الدول المستقلة (دول الكومنولث)، وحماية الأقليات الروسية، وزيادة مبيعات روسيا من الأسلحة إلى إيران، و إعادة بناء العلاقات بين الدولتين، وتصدير كميات ضخمة من السلاح إلى الهند. وانتقاد سياسة القصف الجوي الأميركي للعراق وتدخلها في نزاعات الدول

[1] محمد بن سليمان الطائي، **قضايا...روسيا والشرق الأوسط**، أوت 2015 جريدة الوطن, تم التصفح يوم: 14_02_2016 على الرابط التالي: http://alwatan.com/details/74440

[2] فتيحة فرقاني، مرجع سابق، ص.105.

[3] هشام قادري، **طبيعة الخلاف الروسي الأوكراني وتأثيره على الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي 2000 – 2014** (مذكرة مقدم لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص الدراسات الأمنية الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2013. 2014)، ص.5.

[4] أمينة بن نافلة، مرجع سابق ،ص.39.

كـالنزاع الجـورجي الروسـي في أبخازيـا، والنـزاع الأرميـني، واختلافهـا مـع دول الأطلنطـي حـول المشـكلة اليوغوسلافية...الخ.[1]

وعليه نقول انه وبعد 1994م بدأت تتبلور ملامح التوجه الروسي ببعدين أوروبي اوراسي، وقد شكل هذا التيار الخلفية الفكرية لمدرستين : سلافية وشيوعية، قد يختلفان في قضايا عديدة لكن يتفقان حول أولوية السياسة الخارجية.

- **الاتجاه الأول: السلافيون:** أو كما يعبر عنهم باليمينين الجدد برز هذا التيار أوائل 1990م ارتبط هذا الاتجـاه بالجيوسياسـي الكسـندر دوغـين والكسـندر بروخـانوف **Prokhanov**، وهـي مسـتوحاة أساسـا مـن جيوبوليتيـك الروسي في القـرن التاسـع عشـر، يتمركـز هـذا التفكـير اعتبـار روسـيا جـزء مـن الحضـارة الآسـيوية الأوربية، ووفقـا لنظرية الجيوسياسية الجديدة **لـدوغين**، هنـاك صـراع جيوسياسي بـين حضـارتين، أولئـك الـذين يعيشون في قلب (أوراسيا) وأولئك الذين يسكنون الهلال الهامشي **rimland** (أوروبا الغربية والشرق الأوسط) وهنـاك أيضـا جزيرة العـالم (أمريكـا). وهـو يرى في الاوراسيا أم الحضـارات مـا يتوجـب على وروسيا حماية الطابع الفريـد لهـذه الحضـارة، في ظـل السـيطرة التامـة علـى الهـلال الهامشـي **rimland**. مـن طـرف الولايـات المتحـدة الأمريكية من خلال توسيع حلف شمال الأطلسي. [2]وعليه تتحدد السياسة الخارجية الروسية وفق الرؤى التالية:

- علاوة على الموقع الجيوبوليتيكي الاستراتيجي لروسيا، التأكيد على مسألة الاختلاف الحضاري بين الشرق والغرب.
- التغيير في الأولويـات الجيوبوليتيكيـة، مـن خـلال توثيـق العلاقـة مـع الـدول المسـتقلة عـن الاتحـاد السـوفياتي سـابقا، في الجانـب الاقتصـادي والسياسـي، وكـذلك التعامـل مـع قـوس الأزمـات في الجنـوب والتـدخل في الـدول الـتي تعـاني مـن الصـراعات الداخليـة، ومـع الأقليـات الإسـلامية، إضـافة إلى اعتمـاد الـدول الآسـيوية كشـركاء اقتصاديين وتجاريين واعدين، والتعاون مع كل من الهند والصين كركيزة للأمن الجماعي الأوراسي.[3]

[1] محمد بن سليمان الطائي، مرجع سابق .

[2] Clapsa dimitri**. Russia and the European Security System** (Pols student**,** Febraury 2006)p2.

[3] أمينة بن نافلة، مرجع سابق، ص. 38.

- **الاتجاه الثاني: الشيوعيون:** تزعمه غاندي زيوغانوف، سعى إلى إحياء مكانة الاتحاد السوفياتي، وتعظيم القوة الشاملة للدولة إضافة إلى محاولة ترتيب العلاقات على المستوى الدولي،[1] وهو يمثل المدرسة الثانية الفكر الجيوسياسي من رؤية المحافظين الجدد للسوفييت أو الشيوعية في روسيا، يتجه زيغانوف على سبيل إحياء الدور الروسي، نسج علاقة جديدة بعيدا عن التكيف مع الإستراتيجية الأمريكية،[2] وعليه يرى مستقبل روسيا قائم على ضرورة العودة إلى الاتحاد السوفييتي، لتصبح الاوراسيا قوة عظمى على الصعيد العالمي، ويتم ذلك عن طريق تأميم الاقتصاد، وزيادة قدرة نووية، والعودة إلى الاشتراكية.[3]
- **الاتجاه الثالث: المدرسة الواقعية لأنصار روسيا القومية:**

جاءت المدرسة كحل وسط ما بين المدرستين السابقتين وجسر ربط بينهما، تتحدد أولويات الجيوبوليتيكية لروسيا في نقاط ثلاث رئيسة:

1- **رابطة الدول المستقلة:** تهدف إلى منع قيام أي نزاعات إقليمية عرقية أو دينية، مع السعي إلى إقامة علاقات جيدة مع الدول المجاورة، كذلك إدماج بلدان رابطة الدول المستقلة في الاتحاد الأوروبي الآسيوي هو ضرورة إستراتيجية كبيرة للاوراسية، كما تهدف إلى تطوير التقاليد الوطنية والتعاون بين الجنسيات في أوراسيا؛

2- **أوروبا الشرقية، الشرق الأوسط، الشرق الأقصى:** في ظل منع روسيا من التوجه نحو الغرب، يجب إعادة النظر في إستراتيجيتها صوب هذه الدول؛

3- **الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا):** سياسة روسيا سياسة مصلحيه نفعية تسعى لخدمة مصالحها الحيوية مثل الحفاظ على نظام الأمن الأوربي المشترك، مراقبة التسلح، منع بروز أي تحالفات وحشود عسكرية في الدول المجاورة لها.[4]

هناك بعض الجوانب المحددة من الاوراسية وهي قيد الاستخدام من قبل السلطات الروسية الجديدة الموجهة إلى حل مبتكر من المشاكل التاريخية الصعبة لروسيا التي لديها الآن في القرن الجديد. تسعى إلى إقامة عمليات التكامل في رابطة الدول المستقلة، وكذا إنشاء الرابطة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية، والخطوات الأولى من السياسة الخارجية الجديدة للاتحاد الروسي بشأن أوروبا واليابان وإيران وبلدان الشرق الأدنى، وإنشاء نظام الدوائر الاتحادية، و تعزيز الخط العمودي للسلطة،، وسياسة وطنية وإقامة الدولة.

---

[1] الكسندر دوغين، ترجمة عماد حاتم، **أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**(دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004)، ص ص.332 .333.

[2] هشام قادري، مرجع سابق، ص.6.

[3]- clapsa dimitri,op,cit.p.3.

[4] هشام قادري، مرجع سابق ،ص.6.

يعتبر علم الجيوبوليتيك من العلوم الحديثة الهامة حيث يعبر عن طبيعة العصر الحالي من حيث تكامل وتداخل العلوم الإنسانية المختلفة، والواقع المعاش يستمد جذوره من تركيبة معقدة من العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية، ولا شك أن اقتران هذه التشكيلة بعلم الجيوبوليتيك جعل منه منهجا علميا معاصرا يعمل على حل معظم الإشكاليات بصورة كاملة وخصوصا بعد أن أصبحت العالمية تفرض نفسها على عالم اليوم، وتلعب دورا كبيرا في حياة الشعوب والأفراد، وأصبحت انعكاسات الأحداث المحلية والإقليمية تتعدى بعدها الجغرافي المحلي لتظهر آثارها في كثير من أرجاء المعمورة ومن أمثلة ذلك، الأزمة الأوكرانية... الخ وسوف يتم التطرق في الفصل القادم لدراسة جيوبوليتيكا المنطقة الأوراسية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

الفصل الثاني
جيوسياسية وجيواستراتيجية المنطقة الأوراسية بعد نهاية الحرب الباردة

مع نهابة الحرب الباردة وانهيار نظام الثنائية القطبية نتيجة لتفكك الاتحاد السوفييتي، ظهر نظام دولي جديد من أبرز ملامحه ظهور الولايات المتحدة كقوة وحيدة ومهيمنة، تسعى إلي تعزيز تواجدها في العديد من مناطق العالم خاصة منطقة أوراسيا من أجل السيطرة والتفوق وتكريس الأحادية القطبية.

هذا الواقع الجديد والمتسم بالهيمنة الأمريكية أدى إلى تراجع دور روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفييتي على المستوى العالمي، فهي لم تكن قادرة على دخول في صراع جديد مع الولايات المتحدة نتيجة انشغالها بإصلاح شؤونها الداخلية، ورغم الخلاف بين الدولتين في بعض المسائل خاصة في أوكرانيا إلا أن العلاقات كان يغلب عليها طابع التعاون والتفاهم.

هذا الوضع بدأ يتغير ويتجه نحو التنافس بسبب التحول الكبير على مستوى الإستراتيجية الروسية وبروز مظاهر التعافي الاقتصادي في رؤيا نتيجة للعديد من العوامل الداخلية والخارجية، فروسيا في ظل حكم الرئيس بوتين خاصة في العهدة الرئاسية الثانية أخذت تعمل على تعزيز قوتها الشاملة وتسعى لاستعادة مكانتها العالمية كقوة أوراسية .

وللإمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى ما يلي:

- المبحث الأول: تداعيات نهاية الحرب الباردة – التحول في النظام الدولي –؛
- المبحث الثاني: الإستراتيجيتان الأمريكية والأوربية تجاه الأوراسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة ؛
- المبحث الثالث: عودة روسيا كقوة أوراسية.

المبحث الاول

تداعيات نهاية الحرب الباردة: التحول في النظام الدولي

لقد كان النظام الدولي وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية نظاما واضح المعالم، فقد تميزت خارطة العالم السياسية بالدقة والوضوح، بحيث كانت مناطق النفوذ مقسمة الى معسكر شرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي ومعسكر غربي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، بيد أن انهيار الاتحاد السوفييتي شكل تغيرا جذريا في معالم النظام الدولي ما ولد بطبيعة الحال خصائص جديدة، فالنظام الدولي على اعتباره ظاهرة سياسية تاريخية مستمرة، تعود جذوره التاريخية الى توقيع معاهدة وستفاليا سنة 1648 م، وبالتحديد مع ظهور مفهوم الدولة القومية، تم من خلال هذه المعاهدة، وضع الاسس الاولى لهذا النظام والتي تقوم على مفهوم توازن القوى، غير انه ومع نهاية الحرب الباردة بتداعياتها ادت الى اعادة النظر في هذا المفهوم لتبرز مفاهيم جديدة للنظام الدولي وهذا ما سيتم معالجته في هذا المبحث، محاولين الوقوف على طبيعة النظام الدولي من حيث المستوى المعياري القيمي او من حيث البنية، وكذا تأثير الازمة الاوكرانية على طبيعة النظام الدولي.

المطلب الاول: النظام الدولي ما بين الاحادية والتعدّدية القطبية

عرف النظام الدولي بعد انهيار جدار برلين تغيرات جذرية حدثت على مستوى هذا النظام، بداية وقبل التطرق الى طبيعة النظام الدولي الراهن، يتعين الوقوف عند حدثين أساسين ساهما في بلورة وتطور هذا النظام في فترة نهاية الحرب الباردة، هما تفكك الاتحاد السوفييتي واندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991م. هذان الحدثان فتحا مجالا واسعا للريادة الامريكية، وعززا من قدرتها ومركزها العالمي، غير انه وبالاستناد الى المعطيات الدولية الراهنة، بروز قوى منافسة للولايات المتحدة في الساحة الدولية – الصين، اليابان، روسيا، المانيا (الاتحاد الاوروبي) – الى جانب دول اخرى محتملة قد تظهر مستقبلا مثل: اندونيسيا، البرازيل، الهند، توحي ببروز نظام دولي متعدد الاقطاب وعلى اثر ما تم قوله يمكن تحديد طبيعة النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة بناء على الأبعاد التالية:

- انتشار موارد القوة في النظام العالمي، بحيث وصل عدد الدول المالكة لعناصر **القوة الشاملة** * في النظام الدولي الى عشر دول وهي الدول السبع الصناعية اضافة الى كل من روسيا، الهند والصين، بحيث اصبح الاقتصاد العالمي مرهون بهذه الدول؛[1]
- نهاية الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة بالزعامة، تسعى من خلالها للحفاظ على الاستقرار العالمي وتطبيق الشرعية الدولية، وكذا نشر قيم الديمقراطية وحقوق الانسان طبقا للمعايير الغربية، اضافة الى احترام مبدأ سيادة الدول واستقلاليتها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها؛[2]
- على الرغم من بروز العديد من الاتجاهات بعد انهيار نظام الثنائية القطبية، إلا انها لم تترسخ كقواعد ناظمة تتحكم في التفاعلات الدولية وتسيطر على النظام الدولي، وما نلاحظه على النظام الدولي، حدوث تغيرات بنيوية قيمية في هرم القوة، وفي قواعد التي تحكم النظام الدولي، غير ان اهم قيمتان فيه لا تزال قائمة منذ معاهدة وستفاليا 1648م هما: القوة والمصلحة.[3]
- الحقيقة التي لا يمكن نفيها، هي وجود مجموعة من القوى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة الامريكية الا انها تبقى محدودة الدور، فعلى سبيل المثال نجد روسيا كقوة عسكرية لا يزال يحيط بها الغموض حول مستقبل الدور الاقليمي والعالمي لها، فعلى الرغم من كونها قوة عسكرية إلا انها لا تزال تعاني من مشكلات اقتصادية، الصين هي الاخرى دولة تمثل قوة سكانية هائلة، لكنها لا تضاهي الولايات المتحدة الامريكية في قوتها، كذلك اليابان قوة اقتصادية لكن بحماية أمريكية الولايات المتحدة الامريكية، هي الاخرى تعاني مشكلات

---

[1] الياس قسايسية، **العلاقات الصينية الروسية واثرها في التوازن الدولي للقرن الحادي والعشرين** (مذكرة شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات امنية ودولية، جامعة الجزائر3، 2011.2012).ص.17.

[2] عبد السلام جمعة زاقود، **الابعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد: قراءة في حصاد ووقائع عقدين من الزمن 1989–2011** (القاهرة: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013م)، ص.11.

[3] الياس قسايسة، مرجع سابق، ص ص، 18ـ 19.

***القوة الشاملة:** هو قدرة الدولة على استخدام كل مواردها بطريقة تؤثر على سلوك الدول الأخرى، وقد انقسمت وجهات النظر حول عناصر ومكونات القوة الشاملة للدولة إلى وجهتين: الوجهة الأولى وجهة شرقية نسبة للاتحاد السوفياتي السابق ، وصنفت كالآتي: القدرة السياسية(القدرة الداخلية) القدرة الدبلوماسية (القدرة الخارجية) ، لقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية والقدرة المعنوية، أما الوجهة الثانية وفقا المصادر الغربية وطبقا لرأى «رأي كلاين» أن قوة الدولة الشاملة تتكون من خمسة عناصر أساسية وهى الكتلة الحيوية /الحرجة للدولة «Critical mass» وهى تعنى الأرض والسكان، القدرة الاقتصادية «Economic capability»، القدرة العسكرية «Military Capability» ، الهدف الاستراتيجي «Strategic Purpose»، الإرادة الوطنية«National will» .

على المستوى الداخلي، بالتالي النتائج المباشرة لهذه الاحداث هي ازدياد درجة عدم اليقين لمسار ومستقبل هذه الاحداث، بسبب سرعة التواصل، سرعة معدل التغير، وتداعي الاحداث وتلاحقها.

فبعد تفكك الاتحاد السوفييتي وزوال الثنائية القطبية، أثيرت العديد من التساؤلات حول طبيعة النظام الدولي، فهناك يعتبره نظاما دوليا احادي القطب بزعامة امريكية، وهناك من يرى أنه عالم متعدد الاقطاب، إثر بروز قوى جديدة لها تأثير على الساحة الدولية، [1] وعليه سيتم التطرق الى تيارين اختلفا في تحديد طبيعة النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وهما كالآتي:

أولا: النظام الدولي الراهن والتفرد الامريكي بالزعامة: واجه النظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة جنوحاً أميركياً غير مسبوق لاستخدام القوة و التهديد بها في كافة الأزمات والصراعات الدولية، إذ قطعت الإدارة الأميركية في تلك الفترة الطريق على أي مفاوضات أو تدويل للمشاكل والأزمات، إلا بما يخدم سياساتها، وتفردها بالقرارات مستبعدة حتى حلفاءها التقليديين كأوروبا، وبالنظر إلى السياسات الأمريكية منذ حرب الخليج الثانية – عملية عاصفة الصحراء – (17 جانفي– 28 فيفري 1991م)، بدا واضحاً أن الإدارة الأميركية في قيادتها للعالم تستعيد في ممارستها نموذج السيطرة الاستعمارية، فقد تعددت وتنوعت مظاهر تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحل المشاكل الدولية، مثلما حدث في جورجيا 1993م، طاجاكستان 1994م.[2]

وعليه، اتجه هذا التيار إلى رؤية مفادها أن العالم اصبح يخضع الى نظام الاحادية القطبية بعد فترة 1991م بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، وهذا ما تم تأكيده من طرف الرئيس الامريكي جورج بوش في خطاب له بتاريخ 29-01-1991 م، بعد أحداث حرب الخليج الثانية :**"ان الولايات المتحدة الامريكية من بين دول العالم التي تمتلك على المستوى الاخلاقي من الامكانيات لخلق نظام عالمي جديد.**[3]

وعليه تعتبر مذكرات التحالف الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، لتقوية الذراع العسكرية الاسرائيلية في الشرق الاوسط، واهم ترجمة للنزعة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية هي

[1] رباحي امينة، **تأثير التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية**، 07-03-2016 على الرابط التالي:

http://www.univ-chlef.dz/ratsh/RATSH_AR/Article_Revue_Academique

[2] عائشة المري، **النظام الدولي من الاحادية إلى التعددية:** تم التصفح يوم: على الرابط التالي:

www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/951.htm

[3] عبد القادر رزيق مخادمي، **النظام الدولي الجديد: الثابت...والمتغير** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ط.2).ص,44

العمليات الواسعة التي قامت بها في حرب الخليج الثانية، والتي كانت بمثابة حرب نظام دولي جديد بزعامة امريكية.

وما يدعم صحة هذه الرؤية، احداث 11-09-2011م، الهجوم الذي استهدف على اثرها برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك تحديا للهيمنة الامريكية، غير ان الرئيس بوش الابن يوم 20-09-2001 م ، وبعد هذه الاحداث اعلن عن استراتيجية جديدة تتمثل في الحرب على الارهاب بدل السياسات التوسعية الردع والاحتواء السابقة، وجاء في الاعلان: **"سوف نعطل وندمر جميع المنظمات الارهابية، من خلا العمل الدؤوب مستخدمين كافة عناصر القوة الوطنية."**[1]

اشارت ادارة واشنطن من خلال هذا الاعلان وبشكل غير مباشر أن العالم هو عالم احادي القطب، بدت من خلاله وكأن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، ترجع هيمنتها الى حجم الامكانيات والموارد التي تزخر بها فكل ما يتعلق بالولايات المتحدة ضخم بكافة المقاييس، سواء كان اقتصادي، او عسكري، وحتى التكنولوجي وما يتعلق بالاختراعات العلمية، الانتاج الفني والاعلامي، كما انها توفر نسب عالية من الرفاه للأفراد وهي من اكبر القوى الاستغلالية في العالم.[2]

ثانيا: نظام دولي متعدد الاقطاب: فيما يعتقد آخرون أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب . هذا التيار يرى أننا الآن بصدد مرحلة انتقالية لم تتحدد ملامحها بعد، ومما لا شك فيه أن التباين في الرؤية يعود إلى سببين رئيسين هما:

- عدم وضوح مفهوم النظام، فأحيانًا يفسر هذا المفهوم على أنه نمط لتوزيع القوة بين الدول، وأحياناً أخرى يفسر على أنه نمط للعلاقات القائمة بين الدول الرئيسة في النظام.
- عدم وضوح الأسس التي يتم بموجبها قياس القوة وتوزيعها بين الدول؛ فالبعض من المحللين يركز على المفهوم العسكري للقوة، بينما يركز آخرون على القاعدة الاقتصادية كمعيار أساسي لتحديد قوة الدولة.

فهناك مؤشرات تشير الى التراجع الأمريكي في مجالات عديدة، فأمريكا التي كانت تستحوذ على 75 **%** من احتياطي الذهب العالمي سنة 1950 **م** باتت اليوم في المركز الخامس، في حين اصبحت اليابان هي

[1] عبد القادر رزيق مخادمي، مرجع سابق، ص. 44.

[2] علي العطار، **العولمة والنظام العالمي الجديد** (بيروت، دار العلوم العربية، 2002)، ص ص. 18ـ 19.

الرائد الاول في هذا المجال، كما اعتبر العديد من الباحثين ان حرب الخليج لم تكن سببا لقيام نظام دولي جديد، وانما كانت بمثابة اختبار للسياسة الخارجية الامريكية وفقط، فكانت هذه الأزمة فرصة لاتخاذ قرار الحرب.[1]

ايضا تحقيق بعض الدول الاسيوية نموا اقتصاديا هائلا كالصين التي تمثل قوة بشرية لها اهمية جغرافية وعسكرية، يعتبر اقتصادها الاسرع نموا في العالم بمعدل 11% ، ومن بين الدول الاكثر اجتذابا للاستثمارات الاجنبية بلغت ما يعادل 11 مليار عام 1992 اضافة الى الصين نجد كل من الهند واندونيسيا وتايلاند ، في حال استمرار الوضع على هذا الحال سيؤثر حتما على المستوى العسكري والسياسي للدول.[2]

كما لا يمكن أن ننفي وجود بعض الدول في امريكا اللاتينية والشرق الاوسط وكذا اوروبا الشرقية تقوم بتجربة اقتصاد السوق والحكم الديمقراطي والتي من المحتمل ان تنجح في هذه التجربة كثير من دول العالم الثالث تعاني الفقر المدقع مل يجعلها عرضة لخطر اندلاع الحروب الاقليمية الكبرى ومحاولات فرض الهيمنة من طرف الدول الامبريالية، كذلك اخطار انتشار اسلحة الدمار الشامل ووسائل اطلاقها.

- زيادة التنافس الاقتصادي والاحتكاكات التجارية الدولية بين الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها م قد يؤدي الى تعقيد العلاقات.

 اتساع دائرة الدول الرافضة للنظام الدولي الراهن بما في ذلك روسيا التي تراهن هي الاخرى على الزعامة، فعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفييتي، الا انها احتفظت بترسانتها النووية، وعلى الرغم من انها تواجه بعض الصعوبات اقتصاديا، إلا أنها تحاول أن تستعيد أدوارها العسكرية بتكثيف حضورها العسكري من خلال المناورات العسكرية المتوالية، إذ أجرت روسيا في 30 ماي الماضي تجربة ناجحة، عشية انعقاد مؤتمر الدول الثماني، اطلقت خلالها صاروخين عابرين للقارات بهدف التذكير بأهمية المفاوضات حول سياسة التسلح، وأعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استئناف سلاح بلاده الجوي القيام بإرسال طائراته القاذفة بمهام طويلة

[1] سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة**، (بغداد: الاهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص. 32.

[2] ابراهيم أبراش، **النظام الدولي والتباس مفهوم الشرعية الدولية**، جامعة الازهر، تم التصفح يوم 06-03-2016م على الرابط التالي:

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/08/16/26945.html

المدى في الأجواء الدولية، قائلاً: إن "وقف مثل هذه العمليات منذ انتهاء الحرب الباردة قبل 15 عاماً، قد أثر على الأمن الروسي لأن "لم يحذ الجميع حذو روسيا".[1]

اضافة الى ذلك نجد بأن موسكو في المجال العسكري لاتزال تحافظ على استراتيجية التسلح الشامل حيث انفقت ما بين 2009-2011م ما يقارب 130 مليار دولار لتطوير مجمعها العسكري الصناعي وتحديثه وفتح آفاق امام السوق العالمية للتسلح وتزويد قوتها المسلحة بتقنيات حديثة. في الوقت ذاته تشترك القوات الروسية في مناورات مشتركة مع الصين في الأراضي الروسية، والى جانب روسيا نجد كل من :ايران كوريا الشمالية، كوبا، الصين تسعى الى تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، ما يشكل هاجس للولايات المتحدة الامريكية. ومع التسارع الحالي في التغيرات التقنية، التي تحمل في طياتها اثار هائلة على القوى الاقتصادية والعسكرية في العالم، يتعين على كل دولة اتخاذ القرار الصائب حتى تتفوق على الدول الاخرى، اما فيما يخص الجانب العسكري الاعتماد على المفاهيم للتشغيل والتغيرات التنظيمية وهو ما يعرف بالثورة الجديدة في الشؤون العسكرية.[2]

استنادا الى الحقائق الراهنة، وفي ظل عودة روسيا بقوة الى الساحة الدولية، خاصة بعد الازمة التي حدثت في القوقاز، استفادت روسيا من رفع اسعار البترول ما عزز اقتصادها بشكل ملحوظ ووطد استقرارها السياسي، كذلك الرد السريع والفعال على الاعمال الحربية الجورجية، التدخل في الازمة السورية، كما لا يمكن أن ننسى القضية الاوكرانية وانطلاقا من الوضع المميز لروسيا كقوة عظمى للطاقة، وفي ظل التخوف الاوربي من الهيمنة الامريكية بروز بعض الدول المنافسة على المستوى الاقتصادي، بروز ما يعرف بالدول الدول المارقة، مؤشرات توحي الى أن الولايات المتحدة لم تستطع ان تؤسس نظام احادي القطب، هكذا أصبحنا أمام نظام عالمي جديد بكل معنى الكلمة يحمل في باطنه خصائص وسمات لم تألفها البشرية.

[1] عائشة المري، مرجع سابق.

[2] عدنان صافي، **الجيوبوليتيكا الجغرافيا السياسية من النشأة إلى الحداثة** (مصر: جامعة الاسكندرية، مركز الكتاب الاكاديمي، 2010)، ص. 354.

المطلب الثاني: التحولات القيمية للنظام الدولي الجديد

بعد دراستنا التحولات الهيكلية للنظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة من خلال التحول في بنية النظام الدولي الجديد (النظام العالمي ما بين الاحادية والتعددية القطبية)، نتطرق الى المنظومة القيمية للنظام الدولي، بحكم أن هذه الاخيرة هي حصيلة التحولات الهيكلية للنظام الدولي[1].

فبعد التفرد الامريكي بالمكانة الدولية اثر انهيار الايديولوجية الشيوعية، في مقابل انتشار الايديولوجية اللبرالية كما عبر عنها الامريكي فرانسيس فوكو ياما Francis Fukuyama في مؤلفه نهاية التاريخ la fin de l'histoire، وبعد زوال الخطر الشيوعي برزت العديد من المخاطر الايديولوجية نجد على سبيل المثال: الكونفشيوسية ممثلة في الصين الشعبية، وكذا الخطر الاسلامي او كما يسميه الغرب **الاسلاموفوبيا** islamophobie*، على إثر هذه المعطيات، تم التحول من مفهوم **الصراع الأيديولوجي*** الى مفهوم **الصراع الحضاري***، هذا ما اشار اليه احد علماء علم السياسة صمويل هنتنغتون S. Huntington في مقاله صدام الحضارات le conflit des civilisations .

---

[1] عبد الناصر جندلي، **إنعكاسات تحولات النظام الدولي لفترة مابعد الحرب الباردة** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004-2005)، ص.350.

***إسلاموفوبيا** هو التحامل والكراهية والخوف من الإسلام أو من المسلمين. برغم استخدام المصطلح على نطاق واسع حالياً، إلا أن المصطلح تعرض لانتقادات شديدة. عرف بعض الباحثون ظاهرة مصاحبة لتزايد عدد المهاجرين المسلمين في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وربطها البعض الآخر بأحداث 11 سبتمبر.

***الصراع الإيديولوجي**: هو التعارض بين دافعين أو رغبتين) الشيوعية و الرأسمالية (بحيث يحبذ كل منها القضاء على الآخر وفرض مذهبه.

***الصراع الحضاري**: عام1993 ، أثار هنتغتون جدلاً كبيراً في أوساط منظري السياسة الدولية بكتابته مقالة بعنوان صراع الحضارات ، يرى أن الصراع بعد الحرب الباردة لن تكون بين الدول القومية واختلافاتها السياسية والإقتصادية، بل ستكون الاختلافات الثقافية المحرك الرئيسي للنزاعات بين البشر في السنين القادمة.

***البروسترويكا** وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفيتي، و تعديل التخطيط المركزي، * **الغلاسنوست**: هي سياسه الدعاية القصوى والانفتاح والشفافية في انشطه جميع المؤسسات الحكومية في الاتحاد السوفيتي سابقا بالإضافة إلى حريه الحصول على المعلومات

اسباب تراجع الايديولوجية الشيوعية:

تعود اولى مبررات تراجع الإيديولوجية الشيوعية إلى البدايات الاولى من عام 1985م، بعد تولي ميخائيل غورباتشوف زمام الحكم، تخلى فيها عن المعتقدات اللنينية والماركسية وانتهاج سياستي **الغلاسنوست والبروسترويكا***. كثورة ضد تلك المعتقدات والمبادئ، وعمل على تقوية التوجه الغربي للتعايش والشراكة، فبعد زوال الاتحاد السوفياتي وتراجع ايديولوجيته الشيوعية وظهور روسيا كدولة منفصلة ومستقلة كما كانت قبل قيام الثورة البلشفية، كل ذلك جعل روسيا تعيد النظر في تحديد مصالحها الوطنية في سياستها الخارجية مبنية أساسا على البراغماتية، وليس من منطلقات ايديولوجية وعقائدية، فمنذ عام 1986م أقر مبدأ حرية الصحافة والتعبير، وانتقاد سياسات كل من ستالين وغورباتشوف، ومن بين النقاط التي تثبت ذلك مايلي:

- مشاركة الكنيسة البابوية مع الولايات المتحدة الامريكية ودعوة رجال الدين الى الثورة على الايديولوجية الشيوعية.
- سقوط جدار برلين وانهيار الحكومات الشيوعية الواحدة تلو الاخرى، وكافة الانظمة الشيوعية في اوروبا الشرقية.

ثانيا: بروز قضايا جديدة قائمة على المنشأ والانتماء والثقافة على مستوى النظام الدولي.

بعد انهيار الكتلة الشيوعية برزت العديد من القضايا العالمية التي تهم جميع الدول منها: مسألة المحافظة على البيئة، حقوق الانسان التي تشمل الحقوق المدنية و السياسية (الحق في التمثيل والتعبير عن الآراء والأفكار والمعتقدات، المشاركة العامة، الانتخابات وحق التصويت...)، وما جعل هذه النقطة مهمة لدى المجتمع الدولي هو انعقاد مؤتمر فيينا سنة 1993 م لحقوق الانسان الذي جاء بمبادرة الامم المتحدة، وكذلك قضية التدهور البيئي وقضايا التنمية، الطفولة، المرأة، الإرهاب المخدرات الفقر.[1]

على مدار نصف قرن كانت الايديولوجيا بين الدول لا تنبثق عن فكرة المنشأ أو الدين أو العرق، فبقدر ما يهم التوافق في الآراء والافكار، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ظهرت هناك تمايزات على مستوى المنشأ

[1] سمير باهي، **تأثير التحولات الدولية لفترة مابعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية** (الاسكندرية: مكتبة وفاء القانونية، 2014م)، ص ص.43-44.

والدين والثقافة والانتماء و في ذات السياق برزت نظريتين الاولى لصمويل هنتنغتون" صدام الحضارات" والثانية لفوكو ياما "نهاية التاريخ".

نظرية صدام الحضارات: le conflict des civilization

يرى هنتنغتون في مؤلفه صدام الحضارات في 90 تسعينيات القرن الماضي ان الصراع مبني على القيم اكثر منه على المادة، ويقر بأن الصراع بين الحضارات يكون ذا قيمة رئيسية ما بعد الحرب الباردة، ويقول في هذا الصدد "افترض ان المصدر الاساسي للصراع في العالم الجديد لا يكون بالأساس ايديولوجيا او اقتصاديا، وانما الفجوة الكبيرة بين البشر والمصدر السائد للصراع سيكون ثقافيا، وان النزاعات الرئيسة في السياسة العالمية ستحدث بين امم وجماعات تنتمي الى حضارات مختلفة، وسيسود صدام الحضارات السياسة العالمية وستكون خطوط التماس بين الحضارات هي خطوط معارك المستقبل والمصدر الحقيقي لهذا الصراع سيكون ثقافيا.

وعليه هذا الصراع لا ينشأ بين الغني والفقير، او بين جماعات محددة على المستوى الاقتصادي، وإنما سيكون بين حضارات وكيانات مختلفة، وعلى سبيل المثال: نجد الصراع الدموي القائم بين القبائل في الصومال لا يتعدى الحدود الداخلية للدولة، في حين نجد أن الصراع بين الحضارات ما بين البوسنة، القوقاز، كشمير قد يذهب الى ابعد من ذلك، فالصراعات اليوغسلافية نجد فيها أن روسيا قد قدمت مساعدات الى الصرب، السعودية، تركيا، ايران، وليبيا، هذه المساعدات ليست لأسباب إيديولوجية وانما بسبب القرب الثقافي.[1]

نظرية نهاية التاريخ لفرانسيس فوكو ياما:

مع انهيار النظم الشيوعية في الاتحاد السوفياتي، وما بدا لها من فشل على المستوى الفلسفي والسياسي والاقتصادي، [2] وفي صيف 1989م كتب المفكر الامريكي فرانسيس فوكو ياما .Francis

[1] صمويل هنتغتون،مرجع سابق، 46.

[2] السيد أمين شلبي، **من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد** (القاهرة: جمعية الرعاية المتكاملة المركزية، 2005) ص.139.

Fukuyama في مقاله الشهير نهاية التاريخla Fin de l'histoire "ان التصور الايديولوجي للإنسانية افضى الى تدويل الديمقراطية، وتعميمها على الكون، وكأنها الشكل النهائي لأي حكم سياسي"[1]

وقدم أيضا قراءة عن تصدع النظم الشمولية في ضوء فلسفة التاريخ، ورأى في فشل هذه النظم وخروج الغرب منتصرا بمثابة انتصار نهائي للديمقراطية اللبرالية في نسق النظام الاقتصادي (اقتصاد السوق) وكذا الديمقراطي، ومن بين المفارقات التي حدثت والتي اعتبرت تحديا لهذه النظرية ما حدث في 3-اوت-1990م حين اقدم العراق على غزو الكويت، ما بدا كتحد للقوة الامريكية، ولكي تثبت هذه الاخيرة قيادتها استخدمت القوة العسكرية ولجأت الى التحالفات الدولية وتعبئتها لكي يشكل ائتلاف دولي من شأنه تأييد القيادة الامريكية، وقد بلور الرئيس الامريكي جورج ديبلو بوش وهو في قلب ازمة الخليج هذه المعاني في خطابين لهافي 11-سبتمبر-1990 م والاخر في 29-جانفي-1991 م تحدث عن النظام الدولي الجديد وتصوره بانه النظام اذي يحل محل حكم الغابة، وعلى الامم الاعتراف وتحمل المسؤولية المشتركة حول قيم العدالة والحرية.[2] وبحسب **فرانسوا برغت**burgat .**Fronçios** "الحضارة مسألة نسبية لا يمكن تعريفها او تمييزها الا بوجود الاخر، اي معرفة على اساس النقيض فاذا سقط النقيض سقطت معه"[3] وهذا ما استلزم على الولايات المتحدة الامريكية، خلق عدو لها من اجل استمرار حضارتها، وهذا ما حدث فعلا من خلال اعتبار الاسلام يشكل تهديدا على الثقافة الغربية، خاصة بعد أحداث 2001 م، ما عبر عنه باستئناف التاريخ ليظهر بعدها مصطلح الاسلاموفوبيا فما كان من الولايات المتحدة سوى استحداث استراتيجية الحرب على الارهاب من خلال الاطاحة بنظام طالبان في أكتوبر 2001 م، وكذا الاطاحة بنظام صدام حسين في افريل 2003 م، تصنيفها ضمن منظومة الدول المارقة.[4]

[1] عبد القادرر رزيق المخادمي، مرجع سابق،ص ص .113 ـ 114.

[2] امين شلبي ، مرجع سابق، ص ص.143ـ 145.

[3] باهي سمير، مرجع سابق، ص.46.

[4] خضر عباس عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الاقليمية** (الاردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 19.

المطلب الثالث: موقع اوكرانيا في ترتيبات النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة

وفق معطيات الدولية الراهنة حول طبيعة النظام الدولي، تعتبر الازمة الاوكرانية احد اهم المتغيرات التي ساهمت في بلورة النظام الدولي، فأكرانيا تمثل أهمية بالغة بالنسبة لروسيا والغرب من الناحية الاستراتيجية والجيوسياسية والاقتصادية واللوجستية، **انظر الملحق (رقم (05))**

اولا: الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا بالنسبة لكل من روسيا الغرب.

ان العالم أمام مرحلة جديدة في النظام الدولي، فالعلاقات الدولية تشهد تغييراً جوهرياً بسبب الأزمة الاوكرانية، التي تسببت بإجماع العديد من الآراء في عودة اجواء الحرب الباردة بين القوي الكبرى في النظام الدولي الولايات المتحدة، روسيا، والقوى الاوروبية، وبعد اقل من عقدين ونصف من نهاية نظام القطبين، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وبزوغ النظام الدولي الجديد عقب حرب الخليج الثانية شكلت الأزمة الاوكرانية نقطة فارقة في تاريخ العلاقات الامريكية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة نظرا لموقعها الجيوسياسي، وأهميتها اللوجيستية، وبالتالي سيتم التطرق الى اهمية المنطقة بالنسبة الى كل من روسيا والولايات المتحدة الامريكية على النحو التالي:

1. اهمية اوكرانيا بالنسبة الى روسيا:

تعد اوكرانيا بمثابة المربع الجديد والمهم ضمن الاستراتيجية الروسية، وتشكل محور ونقطة ارتكاز جيوبوليتيكية مهمة لها، بحيث تسعى روسيا الى تعزيز مجال نفوذها في الاراضي المجاورة لها، ما يسمح لها بحماية المنطقة الاوراسية، خاصة بعد التوسع الغربي باتجاه اوروبا الشرقية.[1]

تقع اوكرانيا في المنطقة الشرقية من القارة الاوروبية، يحدها من الشرق الفيدرالية الروسية ومن الجنوب البحر الاسود، مشكلة بذلك نقطة الالتقاء ما بين القارتين الاسيوية والاوروبية وهي تعني الحافة أو التخوم تمبد على مساحة 600 الف كلم^2 .

[1] هشام قادري، مرجع سابق، ص ص.18ـ 19.

وقد ازدادت اهمية هذه المنطقة في سلسلة الاحداث الكبرى 1989م-1991م فبعد انهيار الكتلة الشرقية وسقوط الاتحاد السوفياتي وانحلال حلف وارسوا، واستقلال العديد من الدول عن الاتحاد السوفياتي من هاته الدول اوكرانيا سنة 1991م.[1]

وهي تمثل كما وسبق الذكر اهمية بالغة لروسيا من الناحية الاستراتيجية والجيوسياسية والاقتصادية واللوجستية بحيث تعد خاصرة روسيا الرخوة وقلب الدفاع العسكري لها، مثلما شهدناه في الحرب العالمية الثانية عندما اتخذ الالمان من اوكرانيا قاعدة لبدء قصف ستالين غراد بروسيا، فكما قال مستشار الامن القومي بريجينسكي **"أن روسيا بعيدة عن أوروبا ومن دون أوكرانيا تصبح دولة عادية، لكن في حال وجود علاقة قوية مع أوكرانيا تصبح روسيا قوة إمبريالية عظمى"**[2]

اضافة الى اهمية الجيوسياسية لها في كونها همزة وصل بين روسيا واوروبا الشرقية (انابيب الغاز الى دول اوروبا الشرقية)، وكذا لتعزيز اسطولها في البحرين الابيض المتوسط والاسود.

الاهمية الاقتصادية واللوجستية هي الاخرى لا تقل اهمية عما سبق ذكره بحيث نجد ان الاقتصاد الروسي يعتمد بدرجة اولى على اوكرانيا من خلال عائدات البترول.

كما تشكل الموانئ الاوكرانية في كل من أوديسا وسباستبول ركيزة دعم خط التجارة الروسية، اذ تسمح هذه الموانئ بعبور السفن التجارية والعسكرية من البحر الاسود الى المياه الدافئة (البحر المتوسط)[3] ، ومنه يمكن القول ان اي تهديد مباشر للأمن اوكرانيا هو بمثابة تهديد للأمن القومي الروسي.

2. اهمية اوكرانيا بالنسبة الى الغرب:

لا تقل أوكرانيا أهمية من وجهة نظر الغرب، فأوكرانيا مساحة وسكانا، هي أكبر دولة أوروبية خارج الإتحاد الأوروبي، هذا الاخير الذي يسعى لأن تكون أوكرانيا الإطار المستقبلي للقارة ثقافيا، اقتصاديا،

[1] بشير نافع، **الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد** ، مركز الجزيرة للدراسات، يوم 30 مارس 2016، على الرابط التالي :

[2] F. Stephen l arraber et autre the .Ukrainian crisis and European security implication for the united states and us army (and corporation arroyo center 2015).p.8.

[3] حمزة جمول، **اوكرانيا ورقعة الشطرنج**، تم التصفح:30-03-2016 على الرابط التالي:

http://www.al-akhpar.com/mode/201537

وسياسيا، وخارج حلف الناتو، الإطار الأمني للكتلة الغربية، وتعتبر أوكرانيا الممر أو المعبر الرئيسي لأنابيب النفط والغاز الروسي إلى أوروبا الغربية. وهي المصدر الرئيسي للمواد الغذائيةالمصدرة إلى الدول الأوروبية.[1]

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فأوكرانيا لها أهمية حيوية وجيوسياسية، وجيوستراتيجية خاصة، فمن خلال هذه المنطقة تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية النفوذ الروسي تعتبر أيضا أن موانئ أوكرانيا مهمة للحلف الأطلسي وبوارجه المطلة على البحر الأسود، كما أن النفوذ الأمريكي في أوكرانيا يعني نزيفا مستمرا لخاصرة روسيا ووسيلة ضغط عليها لعدم عرقلة مشاريعها في المنطقة وخاصة الشرق الأوسط، [2]فالولايات المتحدة الأمريكية لا تنظر إلى القضية الأوكرانية من خلال دعمها لها على أنها قضية أمن قومي وإنما اعتبارها منطقة نفوذ يجب التأني والصبر في خيار استراتيجي عسكري اتجاهها.[3]

ثانيا: أسباب للأزمة الأوكرانية.

فتحت الازمة الاوكرانية فصلا جديدا من الصراعات الدولية، نظرا للأهمية الجيوسياسية لهذه المنطقة والموقع الجغرافي والخلفية التاريخية، ما جعل منها محط انظار القوى الكبرى.

إن الموقع الجيوبوليتيكي لأوكرانيا حتم عليها على مدار التاريخ، أن تكون جزءا من روسيا، حيث تشكل رابط بين الفضاء الاوروبي والفضاء الاوراسي[4].

ما يلاحظ على أوكرانيا أنها دولة متعددة الإثنيات، تتكون من: 77% من سكانها ارثذوكس أوكرانين كاثوليك، 17% روس؛ و 6% أقليات تترية مسلمة ويهودية؛ فأوكرانيا تعد ثاني أكبر الجمهوريات المنفصلة عن الإتحاد السوفياتي، [5] وأكبر الدول المصدرة للقمح في المنطقة وتعد كذلك الممر الوحيد للغاز الروسي نحو أوروبا، وتتمتع أوكرانيا بإمكانيات زراعية هائلة، كما أنها تشكل أحد أهم الدول غنى على صعيد الثروات

[1] إيمان أشرف أحمد محمد شلبي، **الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية**، المركز الديمقراطي العربي: 30-03- 2016 على الرابط التالي:
http://democraticac.de/?p=25929

[2] حسين بوبريق، مرجع سابق، ص.26.

[3] أنس الطراونة، **تداعيات الأزمة الأوكرانية في العلاقات الروسية – الغربية**، تم التصفح يوم 30 مارس 2016 على الرابط التالي:
http://adelamer.net/?p=45935

[4] Daniel Hatton,did the orange revolution change Ukraine's geopolitical position regarding Russi and the west, University of leeds,polis journal ،vol: 3,winter 2010, P04.

[5] Vincent l. morelli. Ukraine: current issues and us policy (congressional research service 29 march 2016). P.8.

المعدنية المختلفة، إذ تتمركز معظم الاراضي بالمنطقة الشرقية في أوكرانيا، كما أنها تحتوي على الحديد والفحم الحجري والحديد والمغنيزيوم والألمنيوم، والتي تشكل أحد أهم الثروات في أوكرانيا، وعلى ضوء هذه المعطيات تعد اوكرانيا قاعدة صناعية في إنتاج الحديد والصلب.

غير أن الانقسام المجتمعي داخل أوكرانيا بين شرق من أصل روسي يتحدثون الروسية ويدينون بالانتماء لأصلهم الروسي وللكنسية الأرثذوكسية، ويرون أن روسيا بلدهم الأم، وبين الغرب يتكلم الأوكرانية ويرون أنهم جزء لا يتجزأ من القارة الأوروبية ويدينون إلى الكاثوليكية في روما ويدعون إلى الإنضمام للإتحاد الأوربي، [1] أدى إلى ظهور إنقسام سياسي بين الجزء الشرقي الذي يميل باتجاهات السياسية إلى روسيا، وإلى قسم غربي صاحب الافكار التحررية اللبرالية الغربية، وعليه تعود حيثيات الأزمة الاوكرانية والمشاهد الاولى لها، بتاريخ 21-11-2013م الى قرار الرئيس فيكتور يانكوفيتش victor yanokovitche عندما رفض التوقيع على الاتفاق الذي يقتضي الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، محاولا التمسك بتحالفه مع الفدرالية الروسية، وتراجع عن التقارب مع الإتحاد الأروبي في الوقت الذي وقع فيه الاتفاق التاريخي مع روسيا الذي تم بموجبه منح أوكرانيا ما يقارب 15 مليار دولار، وخفض سعر الغاز الذي تستلمه من روسيا بمعدل الثلث 1/3 وهو مستوى تفضيلي مقارنة بجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا.[2]

بعد التقديم المختصر لأوكرانيا، نتطرق إلى الصراع القائم داخل المجتمع الأوكراني، عبر رصد أهم المؤشرات التي ساهمت في اندلاع هذه الأزمة، حيث بدأ الاستقطاب الداخلي عام 2004، عندما تم إجراء انتخابات رئاسية بين المرشحين "فيكتور يانوكوفيتش" الروسي الأصل صاحب التوجه الشرقي و"بترو بوروشينكو" الأوكراني الأصل صاحب التوجه اللبرالي، والتي فاز فيها "فيكتور يانوكوفيتش" بفارق 3%، مما أثار غضب أنصار "بروشينكو "الذين أعلنوا عن وجود تزوير في العملية الانتخابية وقاموا بالتجمهر في الميادين اعتراضا عن النتيجة وقد استخدموا الأوشحة البرتقالية كرمز للتأييد حيث أنه كان لون شعار ''حزب بروشينكو'' وتصاعدت الاحتجاجات حتى سميت بالثورة البرتقالية، بعدها مباشرة أعيدت الانتخابات، أعلنت بعدها النتيجة بفوز المرشح "بروشينكو"، مهدت هذه الاوضاع بروز المعارضة داخل أوكرانيا حتى عام 2010م التي ترشح فيها المعارض للنظام القائم "فيكتور يانوكوفيتش" وفاز بها، وتعهد من خلالها بأجراء تعديلات من

[1] إيمان أشرف أحمد محمد شلبي، مرجع سابق.
[2] حسين بوبريق، مرجع سابق، ص.22.

أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، [1] نتيجة للأزمة الاقتصادية التي حدثت سنة 2009 أدت إلى تدهور الأوضاع المالية في أوكرانيا وأصبحت الميزانية العامة وميزان المدفوعات في حالة عجز مزمن ليضاف ذلك إلى حالة الفساد وسوء الإدارة والأزمة السياسية القائمة.[2] وجود رئيس أوكراني موالي لروسيا وهو الرئيس المخلوع فيكتور يانكوفيتش حال دون تحقيق اتفاق الشراكة اقتصادية مع أوروبا، في قمة فيلينيوس 28 نوفمبر2013، وأعطيت أوكرانيا فرصة للقيام ببعض الإصلاحات الهامة خاصة فيما يتعلق بالفساد القضائي، [3] حيث وافق مبدئيا على توقيع إتفاقية الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الاوروبي في مدينة فيلينيوس بليتوانيا، وعند وصول التاريخ المنشود لتوقيع الاتفاق، قامت روسيا بالضغط بشدة على الحكومة الأوكرانية، واستعملت كل الوسائل لمنعها من توقيعها، وهوما تحقق قبل 28 نوفمبر 2013، عندما أعلن الرئيس الأوكراني أسبوعا واحدا قبل انعقاد قمة الشراكة الاوروبية الشرقية في فيلينيوس تجميد توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، وحاول إقناع الشعب أن هذا في صالح الاقتصاد الأوكراني، وسارعت روسيا للإعلان عن تقديم قرض ضخم بقيمة 18 مليار دولار وبشكل عاجل ، حيث قدمت فور إعلانها عن ذلك 3 مليار دولار، وكان الروس يظنون أن الإعلان عن هذا المبلغ كاف جدا لتهدئة الأوضاع، بدأت الازمة بمظاهرات سلمية سرعان ما تحولت إلى مواجهات محتدمة بين الطرفين، وإنقسمت صفوف الشعب الأوكراني إلى طرفين:

الأول: ينتمي إلى تنظيمات المعارضة المعروفة بميدان الراديكالية الأوروبية maidan radical-euro الذي طالب بتغيير القوانين للاديمقراطية، والانضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

الثاني: مؤيد للنظام الرئيس فيكتور يانكوفيتش (رجال الشرطة، وحدات الحماية الشعبية).[4]

---

[1] ايمان أشرف أحمد محمد شلبي، مرجع سابق.

[2] صباح نعوش، **وضع أوكرانيا المالي بعد الأزمة العالمية** ، تم التصفح يوم، على الرابط التالي :
/http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/3/11

[3] مجلة البيان ، **الأزمة الأوكرانية جذورها .. خلفياتها ومستقبلها..بين يدي الأزمة.. الإسلام والعلاقات الدولية**. تم التصفح يوم: على الرابط التالي:
http://www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?id=3403

[4] محمد قليط، **الأزمة الأوكرانية: الحكاية من البداية**، تم التصفح يوم: 30-03-2016م، على الرابط التالي:
http:// www.alakhbar.com/mode/199823

غير أن الإشكال الأساسي يكمن في كيفية تأثير الأزمة في النظام الدولي، فلقد أثرت هذه الأزمة بشكل مباشر على منظومة القواعد الدولية، جولة الصراع الدولي التي تجددت حول أوكرانيا تعتبر " أخطر أزمة تواجهها أوروبا منذ نهاية الحرب الباردة " علي حد قول الامين العام لحلف الناتو اندرس فوج راسموسن Anders Fogh Rasmussen، وبأن روسيا تحاول " أعادة تشكيل الحدود في العالم "كما صرحت وزيرة الخارجية الامريكية السابقة هيلاري كلينتون Hillary Clinton ، وهي التصريحات التي اعلن مثلها كلا من وزراء خارجية المانيا وفرنسا وبريطانيا. وهو ما ينذر بنشوب صراع دولي كبير في منطقة الاوراسيا بين روسيا من جانب والغرب من جانب آخر إذا استمرت روسيا في انتهاج سلوكياتها العدوانية تجاه جيرانها.[1]

حول هذه الرؤية يتجه العالم نحو رؤية جديدة فيما يتعلق بهذه الأزمة، والجنوح نحو العديد من التوقعات والاحتمالات عما يمكن أن تسفر عليه هذه الازمة علي مستقبل الامن والاستقرار العالمي والاقليمي، ولا تؤثر هذه الأزمة فقط على المناطق الاوراسية بل دول البلطيق، البلقان، الشرق الأوسط، وما جاورها، إل أن الأكيد أن هناك تطوراً وتغيراً كبيراً حدث في منظومة السياسات الدولية وتوازن القوي علي مستواه العالمي. ولعل من اهم هذه التطورات هو عودة سياسات القوى الواقعية لتصدر المشهد الدولي مرة أخري بعد عقود من الانزواء والتجاهل من قبل الكثير من المراقبين والمهتمين بالشؤون الدولية، وثانيها هو الإهتمام البالغ بالصراعات الجيوبولتيكية علي الصراعات الجيواقتصادية في تحديد مصير مستقبل التوازن الدولي والعلاقات بين القوى الدولية الكبري في النظام الدولي.

[1] احمد محمد أبو زيد، **الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة. في فهم الواقع الدولي**، على الرابط التالي:
/http://studies.alarabiya.net/hot-issues

المبحث الثاني

الإستراتيجيتان الأمريكية والأوروبية تجاه المنطقة الأوراسية في فترة ما بعد الحرب الباردة

لقد جاءت العديد من القضايا بعد نهاية الحرب الباردة لترسم العلاقات ما بين الدول الغربية (دول الاتحاد الاوروبي، والولايات المتحدة الامريكية)، ودول آسيا، وعليه سنحاول أن نستعرض في هذا المبحث استراتيجية كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي تجاه المنطقة الاوراسية.

المطلب الاول: المصالح والأهداف الأمريكية في المنطقة الأوراسية بعد الحرب الباردة

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى في العالم التي يلعب فيها الباحثون و الأكاديميون دورا مهما وفعالا في رسم استراتيجياتها الكبرى وسياساتها الخارجية، وذلك من خلال النشاط الذي يقوم به هؤلاء في الجامعات ومراكز البحث والتنظير والإستشراف الواسعة الإنتشار، وإعانة الدولة لهذه المراكز مما أضفى عليها طابعا من الإبداع والتنوع في الأفكار. [1]

لقد اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية على سياسة الإحتواء التي وضعها جورج كينان عام 1947، التي تأسست على مواجهة التهديدات بمختلف اشكالها وكذلك استراتيجيات أخرى مثل الردع ومكافحة الارهاب والدرع الدفاعي الصاروخي، في حين نجد استراتيجية الردع اصبحت استراتيجية القرن الحادي والعشرين خاصة بعد أن ارتبطت بتهديد الإرهاب وبرغبة أمريكا في اقامة الدرع الدفاعية الصاروخية كحماية لأمنها القومي .[2]

جاءت هذه الاستراتيجية في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م، حين وجدت الولايات المتحدة الامريكية نفسها أمام تحد حقيقي، دفعها إلى إعادة رسم الاستراتيجية الامريكية على أساس تطوير التدخل الانتقائي، تم على إثرها إعادة صياغة الاستراتيجية الامريكية، أعلن عليها الرئيس الامريكي جورج بوش George W. Bush الابن في 20 سبتمبر 2002م، وتم وضعها في تقرير للبيت الأبيض، اعتبر بمثابة "الاستراتيجية الأمريكية الجديدة".[3]

---

[1] جلال خشيب، مرجع سابق. ص. 1.

[2] لهيب عبد الحق، **بين انهيارين: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة**، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003)، ص.2.

[3] آسيا فضيل الشريف، **البعد العسكري في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في ظل الوضع الدولي الجديد**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم والإعلام، جامعة الجزائر، 2011)، ص.144.

هذه الاخيرة تعتبر بلورة للطبيعة الجديدة للنظام الدولي من طرف الادارة الامريكية "المحافظون الجدد"، حدد ومن خلالها رؤيتهم للعالم، كما تعتبر ملخص للاستراتيجية الامريكية الجديدة تجاه العالم، حيث ترتكز في مجملها على منطق القوة والحرب الاستباقية كوسيلة لتغيير الوضع الدولي بما يخدم مصالحها، ومحاربة كل ما يتعارض و المصالح الامريكية (محاربة الارهاب الدولي، كافة الفواعل التي تسعى الى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، بكافة الوسائل المادية والعسكرية).[1]

وعليه وضعت الولايات المتحدة الامريكية مبادئ إستراتيجية أساسية، حافظت على استمراريتها منذ أن ظهرت على مسرح السياسة العالمية بإعتبارها قوة دولية مهمة حتى يومنا هذا، وتبرز المبادئ أولويات تلك القوة العظمى العالمية في مستوييها العالمي والاقليمي وهي:

- ان تكون الحروب بمنأى عن القارة الأمريكية وإذا اقتضت الضرورة تكون في ابعد نقطة ممكنة عنها.
- صياغة آليات استراتيجية ودبلوماسية تؤثر في السياسة الافرواوروآسيوية.
- الاهتمام الدائم بالقوة البحرية.[2]

من خلال المبادئ السابقة الذكر تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى إدامة السيطرة الجيوسياسية ما بعد الحرب الباردة، ذلك لأن السياسة الدولية تمتاز بقدر عالي من التنافسية.[3]وعليه تولي الولايات المتحدة الامريكية اهمية بالغة للمنطقة الاوراسية، للحفاظ على بقائها وهيمنتها كان لابد لها أن تمد جذورها نحو الشرق، من خلال وضع مجموعة من القواعد العسكرية في الدول الحليفة لها والنظر الى اوروبا كمحور ارتكاز لإستراتيجيتها، وكذا التدخل في بعض القضايا في المنطقة الآسيوية، التي تضمن تواجدها في المنطقة.

واضافة الى ما سبق ذكره فإن بروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى وحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، ما يجعلها مضطرة الى تطوير استراتيجية متكاملة وواضحة الرؤى تجاه مستلزمات البيئة الاورو-

[1] ليلى مداني، **توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية**، دراسة حالة الحرب على العراق 2003، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008/2007)، ص.60.

[2] احمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص.376 .

[3] كريستو فرلين، ترجمة: اديب يوسف شيش، **إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى**، (د.س.ن، د.ب.ن، د.د.ن)، ص.29.

آسيوية المتميزة، وقد أدرك قادة الولايات المتحدة الامريكية عدم اغفال اهمية الجانب الجيوبوليتيكي الذي يمثل احد اهم المعطيات في الشؤون الدولية، وكأحد اهم المداخل للحفاظ على الصدارة العالمية.

أما بالنسبة الى المجال الاوراسي ضمن التفكير الاستراتيجي الامريكي، فهي تندرج ضمن القوة الكامنة الضخمة الموجودة في هذا المجال، فالأوراسيا حسب بريجينسكي هي موطن معظم الدول الاكثر وديناميكية سياسية في العالم، ذلك أن كل الطموحات التاريخية للسيطرة العالمية تجد مصدرها في اوروبا، وكذا جميع القوى النووية ما عدا الولايات المتحدة الامريكية الموجودة هناك، كما يمكن الاشارة إلى أن الاوراسيا تمثل 75% من الموارد الطاقوية العالمية، بعبارة اخرى يمكن القول أن الاوراسيا تفوق بكثير الولايات المتحدة الامريكية، وعليه ضمن هذه المعطيات يمكن تصنيف الاوراسيا قارة محورية أو "قلب العالم" heart land كما جاء على حد تعبير الاستراتيجي هالفورد ماكيندر ، من الناحية الجيوستراتيجية، فمن يسيطر على هذا المجال الجيوسياسي يستطيع التأثير على المناطق الاكثر إنتاجا في العالم (أوروبا الغربية، وشرق آسيا).[1]

لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة لنشر قواتها العسكرية البحرية والبرية على تخوم هده المنطقة القارية الواسعة وفي محيطاتها، كما تجنح إلى استقطاب قوى دولية مؤثرة، بالوسائل الدبلوماسية او التهديد العسكري، كما تعمد الى فرض وقائع على العديد من الدول تملي عليها وعلى الآخرين تحالفات قد لا ترغب بها، غير أن الاكيد منه أن الولايات المتحدة الأمريكية لها امكانيات عسكرية، و اقتصادية عملاقة لا يمتلكها احد سواها في العالم، لكن الصحيح أيضا أن الإدارة السيئة لها قد تساهم في تبديدها، وخاصة أن في العالم من يجتهد ويستفيد من تجاربه السابقة وبالتالي لن يسمح لخصمه بتنفيذ مخططاته التي تطوله في العمق نفوذا ومصلحة ووجودا فاعلا على الساحة الدولية.[2]

وقد يكون على الأمريكيين السعي للعمل على خطين:

1- خط تفكيك أي تكتل يقوم، ويشكل تهديد لمصالحها في المنطقة الأوراسية،

2- خط اجتذاب الجمهوريات في آسيا الوسطى بإغراءات اقتصادية لإبعادها عن أي تكتل معاد.

---

[1] زهير بوعمامة، **أمن القارة الاوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، (الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص . 22 ـ 23.

[2] علي نصر الله، **الاوراسيا...والحلم الأمريكي**، سوريا، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر: يوم2016/04/03 على الرابط التالي:
http://www.islautoday.net/artshow-95-801-htm

وفي هذا الصدد يرى بريجنسكي في كتابه "رقعة الشطرنج" أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحرم روسيا من ثلاث دول ركائز جيوسياسية مهمة بحكم موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية هي: أوكرانيا أوزباكستان وأذربيجان، فأوكرانيا تطل على البحر الأسود المؤدي إلى المضائق التركية وعدد سكانها لا يتجاوز الخمسين مليون نسمة وأي وجود أمريكي في المنطقة سيمنع روسيا من نشر أساطيلها بذلك على أوروبا وآسيا .

إن من مصلحة الإستراتيجية الأمريكية حسب بريجنسكي هو أن التعدديات الجيوسياسية في المنطقة الأوراسية وبقاء خطوط التماس العقائدي بين الدول لمنع قيام تحالف كيانات معادية للولايات المتحدة الأمريكية وفي الوقت نفسه على الأمريكيين البحث عن شركاء استراتيجيين لبناء نظام أمني أوراسي أطلنطي .[1]

ويؤكد بريجنسكي على حقيقة الولايات المتحدة الأمريكية ومواجهتها في الفترة الحالية مع ما تمثله أوراسيا كرقعة شطرنج جيوسياسية حاسمة، لم يعد كاف الآن البحث عن سياسة لأوروبا وأخرى لآسيا. وما يحدث بتوزيع القوة في المجال الأوراسي سيكون له أهمية حاسمة للدور الريادي للولايات المتحدة الأمريكية والمكتسبات التاريخية في هذه المنطقة، وعليه لابد على الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على المنطقة والتمتع بالريادة الكاملة.[2]

أولا– الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة:

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الواحد والعشرين بتفوق كبير لم تكن عليه يوما كما لم تضاهه حتى أعظم الإمبراطوريات الرومانية والبريطانية من حيث السيطرة للحفاظ على استقرارها، وعليه فقواتها العسكرية منتشرة في كل منطقة من مناطق العالم تحت اسم "حفظ السلام" وبالتالي الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى الهيمنة المنفردة على العالم وذلك عن طريق تفوقها العسكري.

وفي هذا السياق يقول هيرفيه كوتو Herve couteau مدير معهد الإستراتيجيات المقارنة بفرنسا:"الإستراتيجية الأمنية الأمريكية هي متلاحمة ومرتبة حول ثلاث محاور: إستراتيجية اقتصادية، إستراتيجية عسكرية، وإستراتيجية عامة"، كذلك فالهيمنة الأمريكية على باقي العالم قائمة على الانسجام بين أربعة مجالات رئيسية للقوة: قوة عسكرية، قوة ثقافية، قوة تكنولوجية، قوة اقتصادية، حيث تسعى إلى تكريسها

[1] حنان العلي، **الأوراسية الروسية و الأوراسية الأمريكية، استراتيجية جديدة للهيمنة على العالم**، الوحدة الإسلامية، العدد134، (1434هـ)، ص.7.
[2] زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص.238.

والحفاظ عليها.[1] وهذا ما دعت العقيدة الامنية الامريكية الجديدة إليه من خلال توسيع مجالات التعاون في جميع أنحاء العالم، مع الحفاظ على الحلفاء الحاليين، وأكدت أن هناك علاقات ثنائية معينة، مثل علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالصين، والهند وروسيا ستكون عالية الأهمية بالنسبة لبناء تعاون أوسع في المجالات ذات الاهتمام المتبادل، وأن تأكيد القوى الصاعدة في كل منطقة في العالم نفسها بشكل متزايد، يعزز فرصة الشراكة للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وعليه قد ركزت الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في مختلف مراحلها (مرحلة بوش الأب: 1989- 1993 /مرحلة حكم بيل كلينتون:1993- 2001/مرحلة جورج دبليو بوش: 2001- 2008) على غاية واحدة تتمثل في المضي قدما في صعود قوة أمريكا وفرض سيطرتها على النظام الدولي.وبالتالي يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد طورت في المجال الأمني للسياسة الخارجية .

العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة :عليه تنطلق **العقيدة العسكرية*** الأمريكية المرتبطة بمفهوم الثورة في المجالات العسكرية. فالإستراتيجية الأمريكية تقوم على وجود أكثر من 100 ألف من العسكريين الامريكيين في أوروبا ومثل هذا العدد في آسيا، وهناك 25 ألف في الشرق الأوسط، و20 ألفا في البوسنة، وهناك 12 مجموعة من حاملات الطائرات في حالة تأهيب عسكري.[3]

وتستخدم الولايات المتحدة القدرة العسكرية بحكمة، وهي القدرة العسكرية المهيمنة على الأرض وتفوق الآخرين بعدة درجات من الضخامة، فهي تصرف على مؤسساتها العسكرية أكثر مما تصرفه على القوى الكبرى التي تليها وتشمل: الصين، روسيا، والمملكة المتحدة.[4]

بعد التطور التكنولوجي السريع أدى إلى بلورة العقيدة العسكرية الأمريكية من آليات الإستراتيجية الدفاعية إلى آليات الإستراتيجية الهجومية، حيث قال في هذا السياق الجنرال جيمس مكارتي James

[1] نسيمة طويل، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 /2010)، ص.71.

[2] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2011)، ص.49.

[3] أناتولي أوتكين، ترجمة، أنور محمد براهيم، **محمد نصر الدين الجبالي الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي و العشرين**، (القاهرة: مطابع المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص.19.

[4] غاري هارت، ترجمة، محمد محمود التوبة، **مقالة في قوة مبادئ الولايات المتحدة**، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2005)، ص.174.

Maccarty: "**الثورة في الشؤون العسكرية**"* (RMA - Revolution in military affairs)، من شأنها الإطاحة بكل المفاهيم والعقائد السابقة، فكما كان ظهور التقنية النووية منعرجا لتبني مفاهيم عسكرية ترتكز على فكرتي الردع والإحتواء كاستراتيجيات دفاعية، كذلك أدى التطور لعملية تغيير تدور مع دوران دولاب الزمن "، وتتمثل التقنيات التي أفرزتها "الثورة في الشؤون العسكرية" في الجمع بين دقة وكثافة المعلومات المرسلة عبر الأقمار الصناعية واستخدام "الأسلحة الذكية أو أسلحة الدقة عالية التصويب الموجهة الكترونيا، يقول أحد المحللين الأستراليين بول ديب Poul Dyb: "الثورة في الشؤون العسكرية سوف تستمر في إعطاء الميزة بشكل ثقيل للتفوق العسكري الأمريكي، وليس من المحتمل ان تسد الصين فجوة هذه الثورة بينها وبين أمريكا بأية طريقة ذات معنى.[1] ومن خلال هذا نتطرق الى برنامج الدفاع المضاد للصواريخ Programme de défense anti-missile " الذي أسال الكثير من الحبر وتسبب في اثارة الغضب الروسي واحتداد العلاقات بين البلدين على وجه التحديد وذلك رغم المزاعم الأمريكية التي تقول بأن هذا المشروع موجه لحمايتها من الخطر الإيراني، حتى وإن تمثلت رغبتها في إرسائه على مشارف الحدود الروسية وذلك من خلال تمركز قواعده على الأراضي التشيكية والبولندية.[2]

ولقد علق وزير الدفاع الأمريكي السابق دونا لد رامسفيلد حول انشاء نظام دفاعي مضاد للصواريخ بقوله: "أعتقد أن علينا الإعتراف بأن الردع الذي كان معتمدا أيام الحرب الباردة المتمثل بالتدمير المتبادل وبمفهوم الهجوم المرتد الساحق كان ناجحا خلال تلك الحقبة، لكن مشاكل اليوم تختلف عن مشاكل تلك الفترة والمتطلبات مختلفة ايضا ويقع على عاتقنا بموجب التخطيط لهذه الظروف المتغيرة، كي نضمن أن يكون في وسعنا قبل كل شيء ثني معتدين متهورين عن القيام بأي عمل عدواني أو التهديد بالقيام بمثل هذا العمل، .. ويبدو لي أن نظام الصواريخ الدفاعية مناسبا جدا، حيث أنه مع انتهاء الحرب الباردة انتشرت هذه التكنولوجيا وأسلحة الدمار الشامل في مختلف أنحاء العالم وأي رئيس أمريكي من منظور مسؤوليته قائدا

[1] موهوبي خالد، **الحرب الوقائية في العقيدة العسكرية الأمريكية: الدوافع والأهداف**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: الدراسات الأمنية الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012/2011)، ص.52.

[2] آسيا فضيل الشريف، مرجع سابق، ص.145.

***الثورة في الشؤون العسكرية:** ثورة كبيرة في التكنولوجيا العسكرية قد بدأت بالفعل منذ حرب الخليج الثانية عام 1991، وهي نتيجة طبيعية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي الذي يتحرك على التوازي مع عصر المعلومات.

للقوات المسلحة لابد أن يرى أنه لا معنى لسياسة تبقي الشعب الأمريكي معرضا كليا للخطر[1]، وبالتالي يرى وزير الدفاع الأمريكي السابق في انشاء نظام دفاعي مضاد للصواريخ ملائم لحماية مصالح أمريكا خاصة مع التطور التكنولوجي الحاصل.

إن إشكالية إنشاء وتوسيع هذا الدرع كان ولا يزال محل مناقشات كثيرة سواء على الصعيد الأمريكي أو على الصعيد العالمي، وخصوصا في أوساط القوى الناشئة التي قد تشكل في المستقبل القريب منافسا جديدا للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا راجع إلى أن برنامج الدفاع المضاد للصواريخ وتقنيته العالية تشكل خطرا واضحا وتهديدا لا يستهان به للقوى الناشئة، كذلك نجد أنه جاء في وثيقة" استراتيجية الأمن القومي الأمريكية" في حال شعرت أمريكا أن هناك دولة تشكل تهديد من حق أمريكا أن تشن ضربات استباقية ومن طرف واحد على أرض تلك الدولة لتدمير مصدر التهديد، إن قوة برنامج الدفاع المضاد للصواريخ المرجوة ونصوص الإدارة الأمريكية التي تعطي للولايات المتحدة الأمريكية كل الصلاحيات في حماية حدودها وشعبها حتى قبل أن تتعرض للخطر المباشر، تشكل درعا حقيقيا وفعالا في وجه أعداء أمريكا في حال تجرؤوا على شن هجوم صاروخي عليها، ولكنها بالمقابل تزيد من مخاوف الدول الأخرى في أن يصبح هذا الدرع وسيلة اعتداء لا وسيلة دفاع رغم الضمانات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص هذا البرنامج.[2]

ملامح الإستراتيجية الأمريكية اتجاه بعض المناطق من العالم: يمكن التطرق الى اوجه الإستراتيجية الأمريكية في بعض المناطق منها المناطق الآسيوية ونذكر منها على سبيل المثال الدول التي كالآتي :

1- تجاه شمال شرق آسيا : تكتسب أي منطقة اقليمية أهميتها من خلال أهميتها الإستراتيجية ومن حجم مصالح الدول الكبرى ببها، وقد اكتسبت منطقة شمال شرق آسيا هذه الأهمية من توفر العناصر التالية :

- احتوائها على العديد من الثروات الباطنية مثل النفط في العديد من جزرها؛
- الموقع الجغرافي المتميز حيث تحوي العديد من الممرات والمضائق الهامة من حركة التجارة الدولية ؛
- تعدد مصالح الدولة الكبرى على المستوى العالمي أي الولايات المتحدة الأمريكية؛
- بروز وصعود والعديد من القوى الإقليمية بها وتأتي على رأسها الصين.

[1] حسين محمد صالح، **زياد خلف عبد الله، وسيلة الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية**، دراسة تحليلية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد: 1، ص. 300 .

[2] آسيا فضيل الشريف، مرجع سابق، ص.ص.145- 146.

ولتزايد أهمية منطقة شمال شرق آسيا كان انعكاسا واضحا على تعدد الرؤى الأمنية الإقليمية بها.[1] وعليه تكمن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أو الإستراتيجية اتجاه منطقة شمال شرق آسيا على النحو التالي:

- ابرام العديد من الإتفاقيات الثنائية مع دول منطقة شمال شرق آسيا؛
- السباق حول القدرات العسكرية هو الطابع المميز للمبدأ الإقليمي الذي يسير هذه المنطقة؛
- حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تأمين ما يعرف "الطرق البحرية المشتركة" نظرا لأهميتها في تسهيل حركة التجارة الأمريكية من وإلى شمال شرق آسيا؛
- تحقيق توازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا؛
- المحافظة على التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، وعليه تتحدد المصالح الأمريكية من خلال هذه الإستراتيجيات من خلال :
- حماية حلفائها من الهجوم أي التدخل السريع اذا ما تعرضت دولة من دول الحلف للاعتداء اليابان خاصة؛
- الحفاظ على السلام والإستقرار العالمي؛
- الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية؛
- العمل على وقف انتشار الأسلحة النووية، الكيميائية، البيولوجية؛
- تأمين حرية الملاحة من خلال التدخل للتخفيف من النزاعات حول الجزر[2]، وعليه اهتمام الولايات المتحدة بأي منطقة يكون بدافع المصلحة القومية.

2- تجاه الشرق الأوسط : تعتبر هذه المنطقة من بين أكثر المناطق توترا في العالم بسبب الصراع العربي – الإسرائيلي ومنابع النفط الإستراتيجية للإقتصاد العالمي. وحرب العراق، وغيرها من المناطق التي تحدث فيها الصراعات في الوقت الراهن، وعليه منطقة الشرق الأوسط تمتاز كذلك بأهمية ومكانة اقليمية ودولية جعلت منها محل للأطماع الدولية، حيث تهتم الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب اوروبا وروسيا والعديد من دول هذه المنطقة فهي تسعى لحماية مصالحها.

[1] عامر مصباح، **الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية ـ السعودية من خلال بعض القضايا الدولية المعاصرة**، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، من قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم والاعلام، بجامعة بي يوسف بن خدة، الجزائر، 2005- 2006)، ص.242.

[2] نسيمة طويل، مرجع سابق، ص ص.176- 188 .

لقد استهدفت السياسة الخارجية الأمريكية خلال السنوات السابقة الإبقاء على التوازن الإستراتيجي في المنطقة على المستوى الدولي بما يخدم مصالحها فقط وذلك من خلال :

- دعم الوجود العسكري الأمريكي والغربي بصورة شبه دائمة في المنطقة، لمحاصرة النفوذ الروسي فيها وضمان تقليصه ومنع انتشاره وحضر انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- السيطرة وادارة الصراعات الاقليمية والتحكم في تطوراتها ومحاولة الإستفادة منها والعمل على الحفاظ الاستقرار فيها؛
- تشجيع الإستثمارات العربية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لضمان تدفق بترول دول الشرق الأوسطية فيها، والإستفادة من عوائد النفط من أجل حماية مصالحها الإقتصادية والتجارية في المنطقة؛
- تفضيل الترتيبات الأمنية الثنائية مع الدول العربية خصوصا دول المجلس التعاون الخليجي والإبتعاد عن صيغ الأمن الجماعي في المنطقة؛
- العمل على دعم النفوذ الأمريكي في المنطقة وتقليص نفوذ الدول الأخرى فيها عن طريق استقطاب دول المنطقة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية؛
- حماية اسرائيل وضمان تفوقها العسكري والإقليمي على دول المنطقة؛
- الوقوف ضد كل محاولات التكامل العربي ومنع وحدة النظام العربي من أجل عرقلة دوافع ذاتية للمجتمع العربي.[1]

وعليه نستنتج أن منطقة الشرق الأوسط تتمتع بموقع استراتيجي مهم ومترامي الأطراف، فهي تتوسط القارات الثلاث، كما أنها تخص بأهمية اقتصادية واستراتيجية وثقافية، جعلتها محل تنافس بين الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وعموما هذا التنافس يدور حول المواد الطاقوية الكثيرة التي تزخر بها دول منطقة الشرق الأوسط.

3- تجاه منطقة آسيا الوسطى : تعد منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين منطقة تتقاطع فيها المصالح المتعددة بين الدول الكبرى، حيث تتصارع عليها القوى الكبرى، وجوهر تلك المصالح القضاء على المصالح

[1] قلو زهرة، **دور روسيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الثورات العربية دراسة حالة سوريا**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: دراسات اقليمية، كلية العلوم السياسية والإعلام والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر، 2014 /2015)، ص.10.

الإسلامية ومصالح شعوبها، وبالتالي السيطرة على مثلث الخيرات الذي يمتد من أفغانستان والشيشان وحتى الخليج العربي وتركيا، إذ كل الأحداث العالمية تشير إلى تركيز الصراع والعلاقات الدولية على منطقة حيوية مثل آسيا الوسطى والخليج العربي، بعد ضعف القوة القارية لأوراسيا وانسحابها إلى الخطوط الخلفية، ظهرت ساحة استراتيجية للمناورات الكبرى وفراغ قوة جيوسياسية بين الحزام المحيط الذي تتمركز فيه المنافسة بين القوة البحرية والقوة القارية الأوراسية ، في آسيا الوسطى ومناطق الجناح الجنوبي التي تنفتح فيها آسيا الوسطى على البحار وانفتاح المجال أمام الولايات ئ عذا المتحدة الأمريكية لملء هذا الفراغ الذي يمثل مركزا للصراعات والازمات الاقليمية والدولية، وبروزها كقوة وحيدة مسيطرة لها قدرات وإمكانيات للتدخل في هذه الازمات[1]، في ظل الوضع الدولي الجديد الذي تضطلع الولايات المتحدة الامريكية برعاية التوازن الاستراتيجي العالمي سعت إلى تطوير إظار يقوم على تحقيق التوافق بين توزيع مصادر الاقتصادية السياسة العالمية ذات الطبيعة الاستراتيجية وبين توازنات القوى الأوروآسياوية.

فالأهمية التي تتميز بها المنطقة في إطار التوازن الإستراتيجي الدولي تشكل محورا اهتمام أمريكي، تفرض على هذه الأخيرة ضرورة تطوير حساباتها فيما يخص المنطقة في اتجاهين:

اولا : تعظيم المصالح الأمريكية الإقتصادية والسياسية والجيوسياسية الدولية .

ثانيا : تجنب المخاطر التي يمكن أن يخلقها الفراغ الإستراتيجي على استقرار النظام الدولي ، ويهدد هيمنتها عليه، حيث أن ساحات الفارغ السياسي مثل : منطقة آسيا الوسطى تستلزم التعامل معها بكل حذر نتيجة أنها مسرح مفتوح أمام كل اللاعبين، ومن هنا كان لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية الحرص على عدم تحول المنطقة الى منطقة أزمة عالمية عبر علمية الحفاظ على التوازنات بين القوى المحيطة بآسيا الوسطى، هذه التوازنات هي في نفس الوقت مرهونة بالعلاقات العالمية وبعوامل القوة داخل المعادلة الاوروآسيوية.[2]

وقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها في آسيا الوسطى من خلال :

- تشجيع إنشاء علاقات ودية بين دول المنطقة وروسيا نتيجة أن هذه الأخيرة لن تتردد في إعادة بناء الإمبراطورية القديمة في حال إتباع هذه الجمهوريات سياسات معادية أو عدائية تجاه منبع الإنتشار النووي في

[1] ايمان بلقرشي، مرجع سابق، ص.180.

[2] أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص.506.

آسيا الوسطى، عبر نقل الأسلحة النووية في المنطقة إلى روسيا والحرص على التحكم في الخبرة التكنولوجية النووية المتوافرة لدى علماء تلك الجمهوريات وآثارها على الدول المجاورة؛

- حماية المصالح التجارية المتمثلة في الموارد الخام بالمنطقة وبالذات احتياطات النفط في كازاخستان واحتياطات النفط في تركمانستان؛
- وجود حكومات معتدلة ومستقرة في دول آسيا الوسطى .[1]

أصبحت آسيا الوسطى أحد أهم المناطق تأثيرا في الإستراتيجيات الدولية بعد الإعلان عن الإحتياطي النفطي في بحر قزوين وعن وجود أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم في كازاخستان وتركمانستان.

رابعا – الهدف من هذه التدخلات : تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التدخلات في مختلف الأزمات الى :

- عزل روسيا عن أوروبا، وإفشال أي محاولة للتكامل الإقتصادي والسياسي معها؛ واحتوائها عن طريق إقامة قواعد عسكرية على حدودها؛
- محاصرة القوى البحرية المعادية والمنافسة؛
- السيطرة على مناطق الطاقة في العالم؛
- تعزيز الحضور الأمريكي في المنطقة؛
- تحدي كل المحاولات الروسية وجعل المناطق خاضعة لنفوذها ورغبتها.[2]

ومن بين الأهداف التي سعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إليها هي تأمين سيادتها على نطاق واسع من المجال الحيوي وهذا يستلزم حيازة قوة تهديدية مرعبة حتى لا يتجاسر أحد على تلك السيادة وهذا أحد أسباب بناء الترسانة النووية، وكذلك توفير دعم حكومي للصناعات التكنولوجية المتقدمة ولأسباب متنوعة قام جزء كبير من هذا الدعم على الإنفاق العسكري.[3]

[1] إيمان بالقرشي، مرجع سابق، ص.182.

[2] عبد الرحمن علوي، مرجع سابق، ص. 54.

[3] نعوم تشومسكي، ترجمة، عادل المعلم ، **ماذا يريد العم سام**، (القاهرة: دار الشروق، 1998)، ص.15.

وعليه تلعب البيئة الدولية دورا بارزا في صياغة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، خاصة الأحداث المفصلية مثل: نهاية الحرب العالمية الثانية، نهاية الحرب الباردة، أحداث 11 /2001/09، ظهور بعض الأزمات.

المطلب الثاني: التوجه الاستراتيجي الاوروبي نحو الاوراسيا

سعى الاتحاد الاوروبي، بعد نهاية الحرب الباردة الى بناء علاقاته مع بقية دول العالم على أسس ومعايير متعلقة بالسلام، الحرية، الديمقراطية، حقوق الانسان، دولة القانون، المساواة، التضامن الاجتماعي التنمية المستدامة، وكذا الحكم الراشد وعليه قبل التطرق لاستراتيجيات الاتحاد الاوروبي تجاه المناطق الحيوية في آسيا، سنتطرق بداية نبذة عن تأسيس الاتحاد الاوروبي.

تأسس الاتحاد الأوربي بناءا على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة سنة 1992م، يضم 27 دولة، تبنى من خلالها سياسات اقتصادية وسياسة وأمنية مشتركة، كما اعتمد على استراتيجة تهدف الى ضم دول أوروبا الوسطى ودول القوقاز والبلطيق وكذا دول أوروبا الشرقية. برزت فكرة الوحدة الاوروبية في القرن 13م، وتواصلت عبر قرون دون انقطاع الى أن حانت الفرصة لتحويلها الى حركة سياسية نشطة متفاعلة مع الواقع.

أولا: السياسة التوسعية للإتحاد الاوروبي

ضمن السياسة التوسعية للإتحاد الأوروبي في المنطقة الأوراسية، يسعى الإتحاد الأوروبي إلى انتهاج إستراتيجية في المنطقة تتماشى ومصالحه بما في ذلك الدول السابقة التابعة للإتحاد السوفيتي وكذا انتهاج إستراتيجية تجاه مناطق آسيا الوسطى فمنذ منتصف التسعينات شرع الأوروبيون في التقرب من جمهوريات آسيا الوسطى وبحر القزوين "كازاخستان وتركمانستان وكذا أذربيجان هذه الدول تمتلك كميات هائلة من إحتياطات الغاز والنفط[1] ظهر الاهتمام الأوروبي بهذه المنطقة في وثيقة **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه منطقة آسيا الوسطى سنة 2002م–2006م**، التي أكدت على ضرورة الإهتمام بمصادر الطاقة، والعمل على إستئناف مشاريع نقل الطاقة من بحر القزوين وآسيا الوسطى نحو أوروبا، خصص على إثرها مبلغ قدر ب

[1] بلال بلمرابط، مرجع سابق، ص135.

375 مليون دولار، خلال هذه المرحلة واصل الاتحاد الأوروبي تقديم المعونات تجاه دول المنطقة، كما عمد الإتحاد الاوروبي في سنة 2004م الى ضم كل من جورجيا أرمينيا أذربيجان الى سياسة الجوار الأوروبي.[1]

فعامل الطاقة ركيزة في الإستراتيجية الأوروبية، دفعت به إلى إنتهاج سياسة تعاون شراكة مع دول آسيا الوسطى خاصة بعد قيام الأزمة الأوكرانية، سنة 2006م، تسارعت على إثرها وتيرة التسابق بين الإتحاد الأوروبي وروسيا حول مراكز الطاقة في المنطقة، قامت على أثرها إتفاقية مع تركمانستان سنة 2008م، تعهدت بموجبها تزويد أوروبا بإمدادات الطاقة، والتي تعد أهم عامل لتبني هذه الإستراتيجية، ذلك عبر خط أنابيب نابوكو، الذي يمر عبر آسيا الوسطى عبر بحر القزوين وصولا إلى تركيا، يهدف هذا المشروع لتخفيض نسبة الإعتماد على الغاز الروسي، كما يهدف إلى تفادي روسيا كمنطقة عبور.[2] **انظر الملحق (رقم(06))**

أما حاليا يلعب الإتحاد الأوروبي دورا مهما على الساحة الدولية، يسعى لتحقيق أهدافه في علاقاته مع العالم، وفيما يتعلق بدول آسيا الوسطى، يعمل على انتهاج سياسات مشتركة من أجل التعاون الإقليمي وهذا من خلال الوثيقة الصادرة في الفترة 2007-2013 تركز محاور أساسية تسعى إلى دعم التكامل الإقليمي والحوار بين دول الاتحاد الأوروبي، وكذا دعم المسائل المتعلقة بمجال الطاقة البيئة، تغير المناخ. التعليم العالي والدعم لمعاهد البحوث، التعاون عبر الحدود على صحة الإنسان. تقديم المساعدات للمهاجرين...الخ،

وبالإضافة إلى هذه الأولويات، هناك مواضيع شاملة –تضمنتها هذه الوثيقة فنجد على سبيل المثال: تعزيز حقوق الإنسان، والديمقراطية، والمساواة بين الرجل والمرأة، والحكم الرشيد...إلخ.

كما تبنى الإتحاد الاوروبي إستراتيجية أمنية سنة 2008م، وضعت من خلالها مجموعة من المبادئ و الأهداف لتعزيز مصالحها الأمنية، حددت استراتيجية الأمن الأوروبي مجموعة من التهديدات، صنفها كالآتي:

أسلحة الدمار الشامل: وهو على الارجح أكبر تهديد للأمن الأوروبي، وعليه يتوجب مراقبة تصدير ومنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة في المناطق المجاورة لها في الشرق الاوسط.

[1] عمر عبد الله وآخرون، **الاتحاد الاوروبي وأسيا الوسطى قضايا والتعاون والشراكة الاستراتيجية** (لبنان، العدد2، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 2014)، ص. 239 .

[2] بلال بلمرابط، مرجع سابق، ص135.

الإرهاب: يعرض الإرهاب حياة العديد من الناس للخطر، وقد صنفته المفوضية الأوروبية ضمن أهم التحديات التي تواجه الأمن الأوروبي، وهو من بين الهواجس التى تؤرق أوروبا بصفة خاصة، والغرب بصفة عامة.[1]

النزاعات الاقليمية: تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على المصالح الأوروبية خاصة أن آسيا الوسطى ومناطق الشرق الأوسط، التي هي مسرح النزاعات المعاصرة، وما تشكله هذه المناطق من أهمية للإتحاد الأوروبي.[2]

أمن الطاقة: يساور الإتحاد الأوروبي هاجس التبعية الإقتصادية خاصة فيما يتعلق بالطاقة، خاصة في الخمس سنوات الأخيرة، وعليه تتجه دول الإتحاد الأوروبي إلى بناء علاقات جيدة مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، وكذا الدول الشرقية، وتبني إستراتيجية تقتضي إستيراد حوالي 75% من حاجيات البترول مع حلول 2030م.[3]

أمن الفضاء الإلكتروني: تعتمد الاقتصاديات العصرية بشكل كبير على بنية تحتية مهمة من ضمنها النقل، الإتصالات وموارد الطاقة...إلخ، يسعى الإتحاد الأوروبي إلى مكافحة هذه الهجمات ضد التكلونوجيا المعلوماتية، خاصة الحكومية منها داخل الدول الأعضاء.[4]

ثانيا الإتحاد الأوروبي ضمن الإستراتيجية الأمنية الأمريكية:

تنطلق هذه الرؤية من فرضية " بناء أوروبا حرة آمنة" من خلال إدراجها ضمن المظلة الأمريكية، وعليه يسعى الغرب إلى توسيع كل من حلف الشمال الأطلسي، والإتحاد الأوروبي لتقليص الدور الروسي في المنطقة الأوراسية والوصول إلى أبعد نقطة فيها.

توسيع حلف الشمال الأطلسي داخل أوروبا: يرى كينيت ولتز أن الجهود الوطنية لتأمين كيان الدولة غير كافية، فتسعى إلى الموازنة الخارجية والإصطفاف ضد الدولة أو التحالف المتفوق، حيث يقول فيه فهذا

---

[1] Javeir solana.Startégie europene de sécurité une Europe sure un monde melleur(secrétariat général du conseil. Belgium. 2009).P .13.

[2] تقريرعن الاستراتيجية الامنية الاوروبية، **أوروبا آمنة في عالم أفضل**، على الرابط التالي:
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/031208ESSIIAR.pdf

[3] تقرير حول : **تصنيف الإستراتيجية الأمنية وتوفير الأمن عالم متغير**: على الرابط التالي :
https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/081205_ARESSRep

[4] L'élaboration d'une stratégie de sécurité intérieure renouvelée pour l'union europérnne,conceil de luion européenne. Bruxelles. Le4 décember.2014).P 15.

الصدد: "يتهدد امن أي دولة إذا إمتلكت أو أوشكت دول أخرى على أن تكتسب قوة متفوقة، في هذه الحالة تعمل الدول على موازنة تلك القوة.[1]

مع بروز كل من روسيا والصين كأحد أهم الأقطاب الدولية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، تنتهج واشنطن إستراتيجية لتوسيع حلف الشمال الأطلسي في أوروبا، ومن خلال الملامح العامة لخريطة التوسيع تتضح أن الخطط الأمريكية بهذا الشأن مدفوعة بإستراتيجية تتحدد ضمن أبعاد محاصرة الدور العالمي القادم للصين وروسيا، فتوسيع الحلف الأطلسي لا يعني الإقتراب جغرافيا من روسيا، وتهديد أمنها القومي فقط، وإنما يمكنها من الإستحواذ على أهم أسواق الأسلحة بالنسبة إلى روسيا المتمثلة فيدول أوروباالشرقية، فتلك الدول بعد انضمامها إلى الحلف الأطلسي ستغير بنية جيوشها، وأنظمة التسلح الخاصة بها، التي كانت تحصل عليها الإتحاد السوفياتي السابق، ومن روسيا حاليا، لتتكيف مع أنظمة التسلح الغربية التي يعتمدها حلف الشمال الأطلسي[2].

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسهيل إنضمام سبع دول جديدة إلى الحلف الأطلسي في عام 2004م، وهي: لتوانيا، لاتفيا استونيا رومانيا، بلغاريا، سلوفاكيا، وسلوفينيا، وقد كان هذا التوسع أعمق أثرا مما أحدثه إنضمام بولنداوالتشيك والمجر سنة 1999م من الناحية الإستراتيجية.

بعد انضمام الأعضاء السبعة سنة 2004م، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية انتزاع قرار إستراتيجي مهم من البرلمان الأوكراني يمنح قوات الحلف حق المرور بالأراضي الأوكرانية، كما قام الحلف الأطلسي بضم كرواتيا وألبانيا إلى الحلف في مؤتمر ستراسبورغ عام 2009م، ووصل بذلك أعضاء الحلف إلى 28 دولة، ولا تزال الإدارة الأمريكية تتطلع إلى ترشيح عدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة مثل أوكرانيا وجورجيا ومولدا فيا وربما أذربيجان للانتساب إلى عضوية الحلف في محاولة ابعاد هذه الدول وفك ارتباطها اقتصاديا عبر عضويتها في رابطة الدول المستقلة بغية تحقيق سياسة ترمي إلى إقامة منطقة إقتصادية عازلة حول روسيا.

[1] حسين بوبريق، مرجع سابق، ص.48.

[2] منير مباركية، **إستراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الإحتواء الأمريكية حالتي: روسيا والصين** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص ص.8 ـ 86.

وعليه قد صرح كاتب الشؤون الخارجية الأمريكي السابق "ألبرت" في شهادته أمام لجنة القوات المسلحة عام 1997م، أن هناك ثلاث أسباب لتوسيع الحلف الأطلسي وهي:

- الحماية ضد الحروب المستقبلية في أوروبا؛
- تقوية منظمة الحلف الأطلسي بإضافة أعضاء جددإليها،
- الدفاع عن المكاسب الديمقراطية والسلام، وكذا التكامل الأوروبي.

لقد سعت منظمة حلف أطلسي إلى ضم أوكرانيا وكذلك جورجيا، مما زاد من تفاقم الوضع بين روسيا والحلف الأطلسي، خصوصا أن الدولتين سعتا هما أيضا إلى الإنضمام إلى الحلف في إطار "خطة عمل الإنضمام"، خاصة أوكرانيا، في عهد الرئيس السابق "كوتشما" كانت عضوا ضمن الدول المتكتلة تحت القيادة الأمريكية لغزو العراق عام 2003م، حيث أرسلت أكثر من 1600 جندي إلى المنطقة.[1] يقول بريجنسكي: "أن القوة (الدولة) التي تحكم أوراسيا سوف تسيطر على إثنين من مناطق العالم الأكثر تقدما والأكثر إنتاجا على الصعيد الإقتصادي ... اوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يستمر فيها الصراع على السيطرة العالمية"[2].

في أفريل سنة 2005م أطلق الحلفاء وأوكرانيا حوارا مكثفا يعكس دعم الحلف لإستكمال تطلعات إدماج أوكرانيا إليه، ولو أن هذا الدعم كان على مستوى رسمي إلا أنه ليس هناك ما يضمن العضوية المستقبلية لأوكرانيا توقفت خطة عمل عضوية أوكرانيا بسبب غياب إرادة سياسية من البرلمان والحكومة الأوكرانية، خصوصا مع الإنتخابات التي حسمت لصالح الأغلبية البرتقاليين إضافة إلى ذلك فإن الشعب الأوكراني في تلك الفترة قد أبدى مشاعر قوية مضادة للحلف الأطلسي، وأشارت الإحصائيات إلى أنه فقط من 12 – 25% من الأوكرانيين من يؤكدون خيار الإنضمام إليه.[3]

لقد بدأ يتبادر في ذهن القادة الروس أن إنضمام أوكرانيا المحتمل إلى الحلف الأطلسي، برغم حقيقة أن عضويتها في الإتحاد الأوروبي تبدو غير مرجحة، وإن كانت لن تهدد روسيا بأي نتائج سلبية، على العكس أن تقرب روسيا أكثر، حيث أن عضوية الحلف الأطلسي لا تتطلب فترة إنتقالية طويلة والخوف ليس من أن الحلف الأطلسي سيكون أكثر قربا من حدود روسيا (فالحلف بات قريبا بالفعل من هذه الحدود في دول

[1] حسين بوبريق، مرجع سابق، ص. 57.

[2] زبيغنو بريجنسكي، مرجع سابق ، ص. 32.

[3] Rainer linder ،sommet de riga :l'dhésion de l'ukraine à l'otan remise aux calendes grecques ،revue regard sur l'est (RSE) à : http://bit.ly/1dygeke/consult le : 8/04/2016.

البلطيق)، وإنما من تعريض جزء كبير من صناعة الدفاع الروسية التي لها روابط تعاونية بمصانع الذخيرة في أوكرانيا الخطرة.[1]

وعليه لتضمن الولايات المتحدة الأمريكية عدم عودة أوكرانيا إلى المدار الروسي، تسعى لبسط نفوذها من أجل تحقيق الهيمنة من خلال ضم أوكرانيا إلى المدار الغربي للقارة الأوراسية من خلال ضم أوكرانيا إلى الإتحاد الأوروبي، وعليه يدعو مستشار الأمن القومي الأمريكي زبيغنو بريجينسكي إلى ضرورة توسيع حلف الشمال الأطلسي نحو الأوراسيا قال في هذا الصدد " أن نهاية تقسيم أوروبا يجب أن لا ترتد إلى الوراء نحو أوروبا المتكونة من دول قومية متخاصمة، وإنما يجب أن تكون نقطة إنطلاق حقيقية نحو صياغة أوروبا أوسع أكثر تماسك، يعززها حلف الناتو الموسع"، من هنا يمكن تلخيص الدافع الأمريكي الجيوستراتيجي المركزي الذي تسعى للعمل من خلاله، عن طريق إقامة شراكة عبر أطلسية، هذه الشراكة تميل إلى تطويق القارة الأوراسية، ومن أجل أن تتحول أوروبا الموسعة إلى نقطة إنطلاق حيوية يفرض من خلالها على الأوراسيا النظام التعاوني الديمقراطي الدولي.

لقد تعرض توسيع حلف الشمال الأطلسي إلى جملة من الإنتقادات التي وجهها إليه مجموعة من المفكرين، حيث أن هذا التوسع سيلاقي مواجهة من طرف روسيا خاصة أن هذا التوسع لابد من مواجهته، وعليه يمكن أن يؤدي هذا التوسع إلى تأزم الأوضاع بين روسيا والغرب، خاصة أن حلف الشمال الأطلسي يعتبر أكبر تهديد لروسيا، بمعنى آخر أن روسيا لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه الشراكة الأوروأطلسية.

[1] فيتالي نومكن، **العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية: إنعكاسات على الأمن العالمي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006)، ص.15.

المبحث الثالث

عـودة روسيا كقوة اوراسية

شهدت روسيا في عقد التسعينات انقلابا عميقا في استراتيجياتها على المستوى الدولي، واهم ما طرأ عليها من تغيير هو التخلص النهائي من مبادئ الماركسية اللنينية التي كانت تحكم وتحرك النظام السوفييتي ,مما لا شك فيه سرعة استعادة روسيا لنفسها، اقتصاديا ودوليا، وحفاظها على جزء مهم من ترسانتها النووية الاستراتيجية، اسهم في تعزيز دورها، وعودتها الى الساحة العالمية، من باب الدول الكبرى والمالكة لقدرات وامكانات تؤهلها لتكون لاعب جيوستراتيجي فاعل ومؤثر في العلاقات الدولية ضمن المنظومة العالمية الحالية، وعليه سنحاول ابراز التوجهات الاستراتيجية الروسية فترة ما بعد الحرب الباردة ، وكذلك العوامل التي ساهمت في بروز روسيا كقوة وكلاعب استراتيجي على الساحة الدولية.

المطلب الاول: التوجهات الاستراتيجية لروسيا بعد الحرب الباردة

ان الاهمية الاستراتيجية لأي دولة تنبع اساسا من الموقع الجغرافي الذي تكتسبه بالنسبة للمناطق الاخرى من العالم، وفي حديثنا عن روسيا نجد بانها دولة بموقعها الجيوسياسي تحتل مكانة كبيرة باعتبارها جزء مهم من الاوراسيا,[1] وهي احد اهم القوى الدولية الاساسية على المسرح الدولي، ليس فقط الانها تعتبر الوريث للاتحاد السوفياتي السابق وحسب، كذلك لأنها تتوفر على مجموعة من العوامل التي تؤهلها للعب دور رئيس على المستوى الدولي، ما يؤهلها لتتبوأ مكانة الصدارة في النظام الدولي[2].

ولعل اهم معضلة واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991م ، هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل الانهيار الشامل لوريثة الاتحاد من ناحية، وفي ظل بروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة عالمية من ناحية اخرى، فانهيار الاحاد السوفياتي وتفكك جل مؤسساته، تعين على روسيا إعادة صياغة منظور جديد للتعامل مع الوضع لدولي الراهن، كما واجهت مشكلة اعادة هيكلة السياسة الخارجية واعيد الجدل التاريخي حول هوية روسيا هل هي دولة اوروبية ام اسيوية؟ (بحيث كان الشعار الرسمي لروسيا يمثل نسرا ذو رأسين واحد باتجاه تجاه شرق اسيا، وآخر باتجاه غرب اوروبا ، وقد شهدت السياسة الروسية اعادة انبعاث الهويتين في سياستها الخارجية، فقد تراوحت السياسة الخارجية منذ

[1] الياس قسايسية، مرجع سابق، ص.26.

[2] هشام قادري، مرجع سابق، ص.9.

1991م بين توجهين أساسين اولهما توجه اورو-اطلنطي euro-Atlantic والثاني اوراسي جديد new-eurasien.[1]

مع نهاية 1991م دخلت روسيا الاتحادية عهد الاستقلال الكامل معترفة بالاختلال الذي حصل على مستوى الدولي لصالح الغرب في ظل الخلل الاقتصادي، قامت روسيا بتقديم مجموعة من التنازلات لصالح الولايات المتحدة الامريكية. منها اعلان الالتزام بالديمقراطية اللبرالية والاقتصاد الحر، وقف التجارب النووية، غير ان التزام الغرب بمعاهدات حظر السلاح النووي وتقديم المساعدات الاقتصادية لروسيا زاد من حدة المشاكل في داخل الاتحاد الروسي الجديد[2].وعليه انتهاء الحرب الباردة وتحول النسق الدولي، وظهور متغيرات جديدة اثرت على السياسة الخارجية الروسية، وفرضت على سياستها الخارجية معطيات جديدة وجبت عليها التكييف معها وادارتها بشكل يحقق امكانيتها ويحقق مصالحها.

اولا: التوجه الاورو-اطلنطي Euro-Atlantic: ويمثله اليمينيون أو الاصلاحيون الراديكاليون هذا التوجه كان يميل بالدرجة اولى للغرب، ومدى التوافق والانسجام المؤسساتي والايديولوجي بين الطرفين، وان مصلحة روسيا مرهونة بالانضمام الى الغرب,[3]وقد شهد هذا الاتجاه مرحلتين:

1. المرحلة الأولى الممتدة من نهاية 1991-1995م:

سيطر هذا التوجه على السياسة الخارجية الروسية، من نهاية 1991م الى غاية 1995م في فترة الرئيس بوريس يلتسن Boris. Eltsine ووزير الخارجية اندريه كوزيريف Andrei. Kozyrev[4]، نادى يلتسن و هو اول رئيس الفيدرالية الروسية ابتداء من جوان 1992م ببرنامج الاصلاح الاقتصادي عبر التوجه الى سياسة اقتصاد السوق، وفتح المجال امام الاستثمارات الاجنبية، كما عمد الى انتهاج نموذج الغرب دعا من خلاله الى توثيق العلاقات الخارجية الروسية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية وفي خطاب له امام الجمعية

[1] محمد السيد سليم "**التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**"، السياسة الدولية، العدد 170 (اكتوبر 2007)، ص.40.

[2] عبد الرحمان علوي: **البحر الابيض المتوسط في السياسة الروسية-فترة ما بعد الحرب الباردة-** (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة,2015)، ص.48.

[3] ماسينسا بكتاش، **الاتجاهات الكبرى للسياسة الخارجية لروسيا منذ سنة 2000: دراسة حالة اسيا الوسطى** (مذكرة ماجستير تخصص دبلوماسية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012)، ص.46.

[4] فتيحة فرقاني، مرجع سابق، ص.105.

العامة في جانفي 1992م أكد ان روسيا سوف تنتهج معايير الديمقراطية، حقوق الانسان والحرية من جانب واقامة تحالف غربي روسي من جانب اخر.[1]

غير ان حقبة يلتسن في نهجها الجديد لم تكن هينة وسلسة، فقد ولدت في اوقات كثيرة ردود فعل سلبية في اوساط النخب الروسية، بالرغم من الدعم المالي من طرف البنك العالمي من الولايات المتحدة الامريكية بعد تعثر مسيرة الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة، وعليه تركزت الاستراتيجية الروسية اتجاه واشنطن في ولايتي يلتسن وكلينتون على مبادئ اساسية وهي:

- مبدأ التبادلية تقوم الولايات المتحدة الامريكية بتقديم مساعدات مادية مقابل السلوك الخارجي لروسيا موافق لاستراتيجيات امريكا بمعنى ان الولايات المتحدة الامريكية تسعى لضمان مصالحها الاقليمية مضمونة مقابل السلوك الروسي الملائم، خاصة فيما يتعلق بمسائل السلم والامن النووي.
- مبدأ الارتباط القوي بين تطبيق الاصلاحات في روسيا والدعم الاقتصادي المقدم من طرف الغرب، بحيث نجد الغرب قدمت مساعدات وقروض لروسيا.
- مبدأ الاستراتيجي الاهم تحقيق ميزان اكثر توازن في منطقة الاوراسيا وفق هذا المبدأ نجد بأن امريكا طوقت روسيا كثيرا خاصة فيما يتعلق بمسألة نقاط الخلافات الامنية مثل: توسيع حلف الشمال الاطلسي، الانشطة النووية، دعم انفصال واستقلال الجمهوريات لسوفياتية.[2]

غير ان السياسة التي جاء بها بوريس يلتسن لقيت العديد من الانتقادات، لان روسيا اضحت موضع خطط نظرية استهدفت خلق رأسمالية روسية قادرة على مسايرة العولمة والانفتاح على الاسواق، دون وضع اي اعتبار لعقلية الشعب الذي سيخضع لهذا التحول، ومدى تقلبه واقتناعه بهذه الفكرة.

اضافة الى الاعتماد المفرط على المساعدة المالية الخارجية، كأحد مظاهر الانفتاح، الا ان النتيجة كانت هروب رؤوس الاموال الى الخارج، والتوجه الى صندوق النقد الدولي الذي الزمها اجراءات داخلية وخارجية لمواصلة دعمه المالي لها.[3]

2. **المرحلة الثانية 1996 – 1999م** : عمل يلتسن على تغيير واعادة ترتيب الويات السياسة الخارجية الروسية، التي اتجهت صوب الجمهوريات المستقلة لسببين هما:

- صعود التيارين القومي والشيوعي ذوي الاغلبية البرلمانية اللذين ساهما في التوجه نحو دول الجوار.

[1] ايمان بلقرشي، مرجع سابق،ص 42.

[2] امبارك الرافع، **الثابت والمتغير في سياسة روسيا الخارجية تجاه دول اسيا الوسطى دراسة حالة: كازخستان 1991م–2012** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم سياسية علاقات دولية، فرع علاقات دولية تخصص دراسات اسيوية، جامعة الجزائر3، 2013)،ص.ص 62 ـ63.

[3] عبد الرحمن علوي، مرجع سابق، ص ص. 62ـ 63.

- نية امريكا في اسقاط روسيا سياسيا وعسكريا واقتصاديا.[1]

ثانيا التوجه الاوراسي الجديد: يؤمن هذا التوجه بامتلاك خصوصية ثقافية منفصلة عن الحضارة الاوروبية، [2] كما يشكل الخلفية النظرية والفكرية لمدرستين اساسيتين هما: السلافية والشيوعية، سبقا ذكرهما .

يعمل هذا التوجه على احياء الدور الروسي الفاعل، ونسج شبكة جديدة من العلاقات الدولية بعيدا عن دائرة التكيف مع السياسة الامريكية.

بعد تخلي الرئيس يلتسن عن مهامه للرئيس فلاديمير بوتين قبل حوالي اربعة اشهر من نهاية ولايته، بعد ان عينه رئيسا للوزراء، وعليه دخل بوتين بقوة الى الكرملين كرئيس لروسيا في 7- ماي- 2000.[3] اتجه على اثرها الى الاهتمام بالمصالح الروسية قبل كل شيء، وهنا تبرز العوامل السيكولوجية لدى صانع القرار، فوصول بوتين الى الحكم بموروثه التكويني السياسي اضفى على عمل السياسة الخارجية لروسيا، ديناميكية جديدة وتقديرات برغماتية، يدرك من خلالها جيدا المواقع الملائمة والادوار التي لابد لروسيا ان تلعبها على المسرح العالمي خصوصا فيما يتعلق بدول آسيا الوسطى ودول الجوار.[4]

ما يمكن ملاحظته على السياسة الخارجية الروسية منذ اعتلاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين السلطة، تبني استراتيجية اتصال مفادها ايصال الافكار الروسية الى الدول الغربية، مع فسح المجال لمناطق النفوذ والعلاقة الصفرية، لتصبح بذلك سيد الموقف في السياسة الروسية.[5]

لقد جاءت العديد من التطورات على المستوى من التطورات على المستوى الوطني قد حدثت من اجل تعزيز الدور الروسي على الساحة الدولية اهمها:

- السعي للوصول الى وضع مساو مع القوى الكبرى بحيث كانت تلك قمة اولويات روسيا في تطوير في تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية، ودول اوروبا الغربية.[6]وعليه يتوجب القبول بهذه الدول ضمن

---

[1] عادل عباسي، **السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الاسلامية المستقلة فرصها وقيودها**(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007)، ص.31.

[2] ايمان بلقرشي، مرجع سابق ، ص، 44

[3] عبد الرحمن علوي، مرجع سابق، ص.51.

[4] امبارك الرافع، مرجع سابق، 63.

[5] ماسينسا بكتاش، مرجع سابق، ص، 47.

[6] عبد العزيز مهدي الروي، **توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحللة ما بعد الحرب الباردة**، دراسات دولية، العدد 35، ص. ص. 162.163.

أمن المنظمة الغربية وبالتالي هي تحت المظلة الاوروبية – الامريكية، فليس اولوياتها استعادة قبضتها المباشرة على المنطقة، وانما يتمركز حول طبيعة العلاقات بين هذه الدول، من خلال التوجه الى رؤية برغماتية وتعزيز الاستفادة المتبادلة في مجالات عدة، ذلك لان الامن القومي الروسي يرتبط بشكل كبير بمنطقة شرق اوروبا.[1] وذلك لمنع توسع حلف شمال الاطلسي شرقا، والحد من قدرته على لعب دور في شؤون منطقة الاوراسيا؛

- وضع استراتيجية لتمكين الاقتصاد الروسي ومحاولة التغلب على الصعوبات الاقتصادية، لاسيما نقص الارصدة البنكية، والاحتياطات الاجنبية بالبنوك، وكذا صعوبة الاستثمار، وتفاقم المشاكل المتعلقة بالجانب الاجتماعي؛
- تقوية الموقف الروسي والتأثير كقوة أوراسية، خاصة بعد توسع حلف الشمال الاطلسي شرقا اواخر التسعينات من القرن الماضي، حيث سعت روسيا الى محاولة ايجاد عالم متعدد الاقطاب، والتوجه جنوبا نحو الصين والهند والدول الاسيوية الاخرى بهدف تقوية الدور الروسي في الشؤون العالمية.[2]

المطلب الثاني: العقيدة العسكرية الروسية الجديدة

بداية وقبل التطرق الى المذهب العسكري لروسيا نعرج اولا الى العقيدة العسكرية في حقبة الاتحاد السوفياتي، محاولين ابراز الجوانب الرئيسية المتعلقة بفلسفة العقيدة العسكرية السوفياتية ومضامينه الاستراتيجية من جانب، وفلسفة العقيدة العسكرية الروسية لمرحلة ما بعد الباردة، واهم التغيرات المهمة التي طرأت عليه، مما افرز بطبيعة الحال مضامين مذهب عسكري روسي جديد قد يتقاطع مع المذهب السوفياتي في بعض الرؤى والتصورات الاستراتيجية.

لقد تمت صياغة العقيدة العسكرية للاتحاد السوفياتي في ضوء الآراء الحزبية للنظرية الماركسية اللنينية، التي تبنى على فلسفة الحرب والتي تعد شعارا اساسيا في مطالب الثوار ولقد اعتبرها لينين "الحرب هي لكي يحصل الناهب الانكليزي، او الناهب الالماني على اكبر جزء من الغنيمة ولكي يخنق هؤلاء الجلادون شعوب

[1] حسيبة مخبئ، مرجع سابق، ص 92.

[2] عبد العزيز مهدي الروي، مرجع سابق، ص.163.

العالم الضعيفة كلها" وعليه الحرب هي ظاهرة اجتماعية تاريخية تحدث في كل مرحلة من مراحل الصراع الطبقي.[1]

وعلى ضوء مفهوم الصراع الطبقي قسم العقيدة العسكرية السوفياتية، الحروب الى انماط عديدة منها الحرب العالمية القائمة بين نظامين عالميين رأسمالية واشتراكية، حروب استعمارية، وحروب اهلية بين فئات متناحرة داخل الدولة.

اضافة الى كتابات لينين والحزب الشيوعي، تأثر المذهب العسكري السوفياتي بالخبرة المكتسبة بعد نهاية الحربين العالميتين الاولى والثانية زودتها بمبادئ جديدة مثل العمليات الهجومية، الدفاع الساكن، الدفاع في العمق، استخدام الجيوش المجمعة في العمق، مبدأ الجمع بين القيادة السياسية والعسكرية اثناء الحرب.[2]

بعد نهاية الحرب العالمية الاول وحتى تفكك الاتحاد السوفياتي طور هذا الاخير مذهبه العسكري، استنادا الى التطور الحاصل في بنية الدولة، جعلها تهتم بالجانب التقني للقوات وتنظيمها، وكذا انضباطيها العالية وتثقيفها وفق تعاليم الماركسية اللّنينية، معتمدة بذلك على مبدأ العملية العميقة أو مبدأ الحرب البرية، ما استلزم على الاتحاد السوفياتي تحقيق معدلات عالية للتقدم والهجوم اعتمادا على انظمة التسليح الحديثة (سلاح جو، الطائرات الهجومية...)، اصبح على اثرها هذا المبدأ الاستراتيجية العسكرية المطبقة داخل حلف وارسو، تهدف الى الاختراق السريع للدفاعات الامنية لحلف الشمال الاطلسي، وكذا اعاقة وصول الامدادات العسكرية الامريكية.[3]

ونتيجة للتغيرات التي طرأت على المبادئ الرئيسة للمذهب العسكري السوفياتي ما بعد الحرب الباردة ساهم ذلك في تشكيل منظومة انساق فكرية كمتكاملة لمذهب عسكري روسي جديد، اسهم ذلك في تعزيز مدركات صناع القرار الروس حيال توسيع حزمة الخيارات الاستراتيجية للدفاع عن المصالح الروسية الحالية، وكذا المصالح الروسية المستقبلية عبر تنشيط الدور الروسي سياسيا واقتصاديا في حل المشكلات الاقليمية والدولية، التي تواجه الامن القومي الروسي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأضحت العقيدة العسكرية الروسية

[1] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الاوسط والشمال الافريقي من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين** (لبنان: الدار العربية ناشرون وموزعون، 2013)، ص.83.

[2] عبد المنعم ممدوح، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة**، مرجع الكتروني ص.28.

[3] نزار اسماعيل الحيالي، **قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر**، دراسات دولية ،العدد 56، ص.10.

جزءا من سياسة الأمن القومي الروسي، تلعب دورا هاما في تحقيق الأمن والإستقرار داخل روسيا.[1]:عليه مرت التوجهات الاستراتيجية الروسية بمراحل كالآتي:

الوثيقة الاولى 1992 م: تركزت فيها العقيدة الروسية بعد هذه الفترة على مجموع القضايا ذات الاولوية في الفكر العسكري الروسي في وثيقة تشبه وثيقة استراتيجية الامن القومي الامريكي تأسست سنة ماي 1992م، [2] جاءت كنتيجة للتغيير الحاصل في المذهب العسكري السوفياتي وفيه اشارت الى ثلاث مصادر اساسية للتهديد:

- الغرب لا يزال يشكل مصدر تهديد الامن القومي الروسي، ما يدل على ذلك استمرار حلف الشمال الاطلسي بالتوسع في منطقة اوروبا الشرقية، وكذا التواجد الامريكي في معظم المناطق المجاورة لروسيا؛
- عدم الاستقرار السياسي في كثير من دول العالم الثالث، مع تنامي القدرات العسكرية للكثير منها، مما ينطوي على ثنائية مخاطر الانتشار النووي، والارهاب النووي.
- احتمال نشوب اضطرابات داخل الفيديرالية الروسية، او داخل رابطة دول الكومنولث لاسيما بما يتعلق بحقوق الاقليات الروسية فيها، او انضمام احدى الدول الى ترتيبات امنية مع قوى اجنبية، الامر الذي يستوجب تدخلا عسكريا من طرف روسيا.[3]

ضمن التهديدات الخارجية لروسيا صنفت التهديد الغربي والتوسع الاطلسي صنفت في هذه الوثيقة، وكذا مجموع الاولويات المتمثلة في كيفية احتواء العدوان الخارجي، والاعداء الموجهة الحروب المحلية والاقليمية، وكذلك الاهتمام بالتطور التطور التكنولوجي العسكري في ظل اهتمام روسيا بالدور المتنامي الهجومي وانظمة الدعم النيراني وخاصة الاسلحة الدقيقة.

وثيقة 23 –ديسمبر– 1993م:

نتيجة للتعديلات التي خضعت لها مدركات التهديد للأمن القومي الروسي، حدثت تغيرات للوثيقة السابقة، ركزت فيه على جانبين سياسي عسكري، ففي الجانب السياسي لم يعد المذهب العسكري يربط أمن

[1] Stephen j.blank. russian military politics and Russia s 2010 defense doctrine strategic studies institute. 2011) P 6.

[2] منير مباركية، مرجع سابق، ص.97.

[3] احمد محمود ابراهيم: العقيدة العسكرية الروسية، **التحولات والدوافع**، العدد 115، جانفي 1994، ص. 97.

روسيا ومصالحها، بأمن ومصالح المنظومة الاشتراكية، حيث اتخذت قضية الامن والمصالح طابعا قوميا خالصا، [1] اي أن المصدر الرئيسي لتهديد امن روسيا قائم بدرجة أولى على الصراعات الاقليمية الصغيرة القائمة، داخل الحيز الجيوبوليتيكي المحيط بالاتحاد الروسي كما انطوت الوثيقة على تقنية التدخل للقوات المسلحة الروسية في الشؤون السياسية الداخلية في البلاد بهدف حماية النظام الدستوري لها، وتدعيم السلطة[2]. وعلى ضوء هذه المصالح حدد المذهب العسكري الروسي اهداف اساسية هي:

1. الدفاع عن امن وسيادة روسيا من كافة التهديدات الخارجية بما فيها حلف الشمال الاطلسي؛
2. حماية النظام السياسي والدستوري للبلاد؛
3. مواجهة النزاعات القومية والانفصالية في البلاد؛
4. حماية الاقليات الروسية في دول الاتحاد السوفياتي السابق؛
5. الحفاظ على امن واستقرار في منطقة الكومنولث. [3]

اما الجانب العسكري فلم يكن المذهب يحمل رؤية واضحة حول مستقبل الحرب التي من المحتمل أن تخوضها او حتى في كيفية الدفاع عن امنها ضد توسع حلف الشمال الاطلسي نحو الشرق ووصوله الى الحدود الروسية، وما يبرز حقيقة أن العقيدة العسكرية الروسية ما هي الا نوع من السيطرة الجديدة على دول الاعضاء داخل رابطة الكومنولث.[4]

الوثيقة 24 – 01– 2000 م : بعدما كان التوجه الروسي منصب حول التهديدات التي يفرضها الارهاب، غير انه ولوقت قريب اعيد ترجمة السياسة الخارجية الروسية في تحديد التهديدات الخارجية، الى الولايات المتحدة الامريكية وحلف الشمال الاطلسي باعتباره المهدد الرئيسي لروسيا في المنطقة الاوراسية، وبالتالي تحتم عليها تغيير الاولويات والتركيز على البناء حسب اكبر قوة وقدرة على التعامل مع الدول بدلا من الفاعلين الغير الدوليين في وثيقة 2000م بحيث تم الاشارة الى منظمة حلف الشمال الاطلسي والولايات

[1] نزار الحيالي، مرجع سابق، ص.26.

2 Chqrles w.kegley jarand engen r .wittkoph. world polities trend and transformation (fifthedion.st martin. Press. New york. 1995). p. 149.

[3] ايمان بلقرشي، مرجع سابق، ص ص، 124-129.

[4] نزار الحيالي، مرجع سابق، ص.26.

المتحدة الامريكية اضحت الخطر الاول على روسيا، خاصة بعد توسع الحلف الاطلسي شرقا، وقيام الثورات الملونة والوجود العسكري الامريكي في جورجيا.[1]

في هذه الوثيقة مرت السياسة الخارجية الروسية بثلاث مراحل:

المرحلة الاولى مرحلة الانتشال:

هي المرحلة الاولى من هذه الوثيقة صدرت في 24 – جانفي – 2000م ، موقعة من طرف الرئيس فلاديمير بوتين تتضمن مفهوم الامن القومي من خلال وجود منظومة متكاملة لضمان الامن للمجتمع والدولة ضد التهديدات والمخاطر التي تواجهها، سواء داخلية او خارجية، في ظل التأكيد على ان روسيا تملك تاريخ عريق، لما لها من قدرات تقنية وتكنولوجية وعسكرية، ما يؤهلها للتأثير على المتغيرات في الساحة الدولية.[2]

كما عبرت هذه الوثيقة عن عزم روسيا على الدفاع عن عزم روسيا على الدفاع على مصالحها وعلى مكانتها الدولي، واستعادة وضع التوازن السياسي والاقتصادي مع الدول المجاورة لها، وكذا رفضها للاستراتيجية الامريكية للسيطرة العالمية، وعليه قام بوتين بإعادة التأهيل الجيش تتخللها عملية تسليح ضخمة وتجديد للجيش وزيادة في ميزانية الدفاع من 2.5 % من الدخل الوطني الخام الى 3.5% من النفقات العسكرية كما وكزت على اعادة تأهيل القوات والموارد البشرية من خلال التدريبات المكثفة وكذا المناورات الضخمة التي تقوم بها.[3]

المرحلة الثانية مرحلة بناء الدولة القومية العابرة للقارات" فرض الاحترام" :

استمرت هذه المرحلة خلال العهدة الثانية للرئيس فلاديمير بوتين بحيث كانت هذه العقيدة تنبع من التوجه الجيوسياسي العالمي، والسعي نحو تقاسم رقعة الشطرنج الكبرى، وهو توجه قائم بالأساس على القدرات العسكرية والدفاعية، غير ان هذا المرحلة كانت اقرب الى الدفاعية نتيجة التخوف من المتربصين

[1] منير مباركية، مرجع سابق، ص.ص.97ـ 98.

[2] Stephen j.balank. Russian military politics and Russia 2010 defense doctrine. (Strategic studies institute. 2010).P 06.

[3] هادي زعرور، **توازن الرعب القوى العسكرية العالمية أمريكا، روسيا، ايران، الكيان الصهيوني، حزب الله، كوريا الشمالية** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013)، ص.102.

بالدولة الناشئة، وعليه سعت الى توطيد العلاقات مع الدول المجاورة لها خاصة الجنوبية منها اسيا الوسطى، الصين، لتعزيز والحفاظ على امنها.[1]

المرحلة الثالثة وهي الفترة الممتدة من 2011م – 2015م:

تبنى روسيا في هذه الفترة سياسة دفاعية هجومية سعت من خلالها الى رفع ميزانية الدفاع المخصصة للتدريب وكذا الانضباط و التنظيم، ولكن الاعتماد الذاتي يشكل ركيزة اساسية يقع بحسب القارة الروسية على القوة النووية الهائلة، كما عمد بوتين الى رفع مستوى التحويل وفرض مجموعة قوانين مراكز جديدة للجيش، ووضع خطة عسكرية يتم من خلالها توجيه واعادة تأهيل الجيش في الفترة الممتدة ما بين 2015م – 2020م ما يثبت حقيقة تعافي رسيا وعودتها الى الساحة الدولية على اساس الجيش الثاني الاقوى بعد الولايات المتحدة الامريكية، بتعداد يبلغ 766 الف من الجنود النظاميين، 485 من احتياطي ناشط، فبعد قيامها بتجربة ناجحة لإطلاق صاروخ في 29 – اكتوبر – 2010م عابر للقارات من نوع **بولاف** قادر على حمل ما يقارب 10 رؤوس نووية، ويبلغ مداه 8 الاف كلم، قررت وزارة الدفاع الروسية رفع الميزانية الى ما يقارب 53 مليار دولار سنة 2011م بزيادة هائلة عن السنوات الماضية تبعا لنص الميزانية لسنة 2009م والذي ينص على زيادة الانفاق العسكري بنسبة 25.7% ، [2]وهذا تخطط روسيا الى انفاق ما يقارب 770 مليار دولار ما بين 2012م الى غاية 2020م من اجل الصيانة واعادة التسلح وتطوير التكنولوجيا العسكرية وتطوير القدرة الصاروخية بأكثر 70 صاروخ نووي، وسيحصل الجيش الروسي ايضا على 48 طائرة مقاتلة، و6 طائرات تجسس واكثر من 60 طائرة عمودية، 14 سفينة بحرية ونحو 300 دبابة.[3]

ان الغاية من زيادة روسيا لترسانتها النووية، منح نفسها القدرة للتعاطي مع التطورات الجيوسياسية على الساحة الدولية، وكذا تحضير الدولة بشكل يسمح لها بالدفاع عن نفسها ضد كافة التهديدات المحتملة، لاسيما في السنوات القادمة التي يتوقع فيها وصول الصراع الى ذروته.

---

[1] مارسيل دي هاسن، روسيا تعدل من نظريتها العسكرية للمرحلة القادمة، ترجمة مركز القدس للدراسات السياسية، تم التصفح يوم: 20-03-2016، على الرابط التالي:

http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php

[2] هادي زعرور، مرجع سابق، ص ص 85 ـ 86.

[3] كريمة بوشلوش، مرجع سابق، ص.115.

لقد شكلت الأزمة الأوكرانية بين روسيا ودول الغرب بكل حيثياتها وأطرافها المتعددة ومتغيراتها المختلفة مؤشرا واضحا لبداية هذه الجولة من التنافس المستمر الاستراتيجي بين الطرفين الأمريكي والروسي يمتد من الجوار القريب لروسيا مرورا بالفضاء الأوراسي والأوربي وانتهاء بالفضاء العالمي بشكل عام.

الفصل الثالث

آفاق العلاقات الروسية الغربية في ظل الأزمة الأكرانية

بانتهاء الحرب الباردة التي بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى عام 1991م وانتهى معها الاتحاد السوفييتي بوصفه أحد طرفي الحرب فضلا عن تفكك الكتلة الاشتراكية بشكل عام وانتصار المعسكر الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة وما تبعه من تدهور كبير في قوة ومكانتها روسيا كوريث للإتحاد السوفييتي وانسياقها وراء السياسة الأمريكية العالمية إلى حد كبير لا سيما في السنوات الأولى التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي فضلا عن خسارة روسيا المتتالية لسمعتها الدولية ومكاسبها الاستراتيجية حتى على صعيد الحوار القريب لها.

ساد اعتقاد عالمي أن احتمالات عودة الحرب الباردة بين طرفي الصراع القديم حتى ولو بشكلها البسيط وعودة روسيا لتكون قوة دولية من جديد أصبحت مستحيلة، إلا أن مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية ذات الصلة بروسيا الاتحادية بدأت تظهر وصولا إلى الحدث الأهم ألا وهو الأزمة الأخيرة التي اندلعت بين روسيا ودول الغرب حول أوكرانيا، قد غيرت تلك القناعات والتصورات والمدركات الدولية عن القوة والدور الروي العالمي سواء على صعيد إدراك الروس لدورهم ومكانتهم الإقليمية والدولية الجديدة أو على صعيد إدراك حلفاء أو أعداء روسا الإقليميين أو الدوليين إلى الحد الذي دفعت فيه أسباب هذه الأزمة والمتغيرات الفاعلة فيها والنتائج المتوقعة منها الكثير إلى أن يجمعوا على أن هذه الأزمة ستؤسس لبداية نوع جديد ومختلف من العلاقات الدولية تكون فيها روسيا طرفا فاعلا وإذ لم يكن مشابها لذلك الدور الذي كان يؤديه الاتحاد السوفييتي السابق فضلا عن أن أوكرانيا كطرف مباشر في الأزمة لم تكن هي الأخرى بمعزل عن التحرك في اطار أهداف ودوافع دولية تمثل مصالح وتصورات قوى دولية أهمها الولايات المتحدة وحلف الناتو.

ومثلما أن لكل أزمة أسبابا ودوافع ولها متغيرات وفواعل تؤثر في اتجاهاتها العامة نحو شخص معين أو شواخص متعددة، فإن لها كذلك نتائج وتداعيات تنعكس على البيئة الداخلية لأطراف الأزمة وعلى البيئة الإقليمية والدولية، وهذه الأخيرة هي التي ستكون محط اهتمام هذا البحث في هذا الفصل لاسيما منها تلك التداعيات التي تمس حاضر العلاقات الروسية الأمريكية ومستقبلها كأهم الأطراف الدولية الفاعلة والمؤثرة وما تعكسه هذه العلاقة تبعا لذلك على مجمل العلاقات الدولية.

المبحث الأول

الازمة الاوكرانية وانعكاساتها على العلاقات الروسية الغربية

لقد شكلت الأزمة الأوكرانية منذ نهاية الحرب الباردة والى غاية الآن، نقطة فارقة في تاريخ العلاقات الروسية الغربية، فبعد ضم روسيا شبه جزيرة القرم، والمسألة الجورجية، وكذا القضية السورية، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأزمات كتحد استراتيجي لها في المنطقة الآسيوية، ما جعلها تسعى جاهدة لعرقلة التوجه الروسي في القضايا الدولية الساخنة.

وعليه سنعمد في هذا المبحث إلى تتبع مسار العلاقات الروسية الغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة وإلى غاية اندلا ع الأزمة الأوكرانية، مرورا بجملة من الأحداث التي ساهمت في بلورة هذه العلاقات.

المطلب الأول: التنافس الأمريكي الروسي في أوكرانيا

يعود تاريخ الصراع الأميركي–الروسي إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، ونشوء المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، برزت على إثرها المجابهة العالمية والجيوسياسية والاقتصادية والإيديولوجية بين الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها من جهة، والاتحاد السوفياتي من جهة أخرى. فقد أثبت كل من الطرفين مجال نفوذهما من خلال بروز الكتلتين السياسيتين والعسكريتين، وهما حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، وتجسّد ذلك في محطات تاريخية عديدة في فيتنام، كوريا وغيرهما. إضافة إلى السباق على التسلّح وظهور ما يسمى بالحرب الباردة، وعليه مرت العلاقات الروسية الأمريكية بمراحل عدة ميزتها طابع التنافس والصراع أكثر من التعاون ولم تصل إلى الآن إلى الشراكة الإستراتيجية، فقد تميزت فترة الحرب الباردة بالصراع الحاد بين الطرفين، غير أن نهايتها كانت بمثابة صدمة لروسيا التي كانت مثقلة بالأعباء والالتزامات الاقتصادية بعد هذه الفترة. وعليه سنقدم قراءة للعلاقات الروسية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة.[1]

بعد نهاية الحرب الباردة، أنتج لنا الواقع الدولي بيئة دولية جديدة تمثلت بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات الدولية بجميع جوانبها، الأمر الذي انعكس على طبيعة العلاقات الأميركية الروسية ، بل أصبحت هذه العلاقات غير متكافئة وتحديدًا خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي.

لقد كان لقدوم الرئيس السابق للإتحاد السوفيتي ميخائيل غورباتشوف للحكم، وخططه في إعادة بناء الإتحاد

[1] هالة حميد، **العلاقات الروسية الأمريكية بعد 2001 المسار والمستقبل**، تم التصفح: أفريل 2016، على الرابط التالي:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94825

السوفيتي، والسعي لتخفيض حدة التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتوجه نحو السلم، دورا كبيرا في انهيار الاتحاد السوفيتي[1]، ليتقلد بعدها مباشرة الرئيس بوريس يلتسن الحكم سنة1991م، ويتم الإعلان الرسمي لانهيار الاتحاد السوفيتي، وعليه اتجهت روسيا بعد هذه الفترة إلى صياغة سياسة تتماشى والمصالح الأمريكية، وعمدت إلى تبني الأسس الرأسمالية باعتبارها الحل الأمثل لإخراج روسيا من الأزمة التي كانت تعاني منها في تلك الفترة، على اعتبار أنها الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي السابق، وهذا ما شهدناه سنة 1992م، عندما انضمت إلى صندوق النقد الدولي كمرحلة رئيسة ونقلة نوعية من النظام الاشتراكي إلى سياسة الخصخصة الرأسمالية.[2]فقد اتجه الرئيس يلتسن إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتم الإعلان الرسمي بأن روسيا لم تعد ترى واشنطن عدوا لها، وقد أسفر عن هذا الخيار الاستراتيجي في فيفري من نفس العام، وثيقة التعاون الأمريكي الروسي لبناء منظومة عالمية، وقعها كل من الأب جورج بوش وبوريس يلتسن تقتضي بناء علاقات تعاون وشراكة بين الدولتين، قائمة على الثقة والتفاهم المتبادل، والالتزام بمبادئ الديمقراطية، والاقتصاد الحر.[3]

غير أن خروج روسيا مثقلة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية رغم التوجه الروسي نحو الولايات المتحدة الأمريكية، حتم عليها فتح مسار جديد في العلاقات، خاصة مع اشتداد الصراع في روسيا على المستوى الداخلي (السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية) وبروز تيارات قومية متطرفة وأخر شيوعية تنادي بضرورة التخلي عن التوجه الغربي لصالح سياسة روسية تحترم الأهداف والمصالح الروسية العليا كدولة لها مكانتها الإقليمية والدولية، ونتيجة للتعنت الغربي في التعامل مع روسيا كدولة عظمى أو اعتبارها على الأقل دولة عظمى، أجبرت الرئيس يلتسن تبني استراتيجية جديدة مع الغرب، وقد جاءت هذه المتغيرات كعقبة تحول دون استمرار العلاقات التعاونية ما بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وعليه اتجهت السياسة الخارجية الروسية بعد هذه الفترة إلى المناطق المجاورة لها، ويمكن وسم هذه الفترة بمرحلة الفتور والتراجع ما لصالح الدول الآسيوية.

ليأتي مباشرة بعد انتهاء فترة حكم الرئيس يلتسن، الرئيس فلاديمير بوتين ليحدد مسار أكثر وضوح فيما يتعلق بالعلاقات الروسية الأمريكية، فبعد دخول حقبة من النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي مع مطلع الألفية

---

[1] هالة حميد، مرجع سابق.

[2] محمد نجيب السعد، **روسيا بين أمجاد الماضي وتحديات المستقبل**، تم التصفح 15- 05- 2016 على الرابط التالي:
http://almawqef.com

[3] خليل حسين، **النظام الدولي المفاهيم والأسس...والثوابت والمتغيرات** (بيروت: منشورات الحلبي، ، 2013م)، ص.335.

اتجهت السياسية الروسية صوب مصالحها الوطنية، حيث عمد الرئيس فلاديمير بوتين إلى انتهاج سياسة برجماتية نفعية، يهدف إلى ضمان التنافسية والابتكار التكنولوجي، في ظل الإمكانات والقدرات العسكرية الاقتصادية التي تمتلكها، بجعلها تلعب دورا رئيسيا في ضمان الأمن العالمي، وعليه بدأت العلاقات الأميركية–الروسية تأخذ منحى آخر، من خلال محاولة استعادة روسيا لمكانتها الدولية وتعزيزها في مواجهة الهيمنة الأميركية، وانعكاس ذلك على طبيعة العلاقة الإستراتيجيّة مع الولايات المتحدة سلبًا وإيجابًا. وعليه تسعى روسيا للوصول مرة أخرى إلى قمة الهرم الدولي وأخذ مكانتها السابقة، وقد اتّضح ذلك بشكل جلي في مجموعة من المعطيات الدولية، لعل من أبرزها الحرب الروسية الجورجيّة، وموقف روسيا من الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط وسلوكها في الأمم المتحدة.[1]

فمع بداية الأحداث التي شاهدتها السفارة الأمريكية في أفغانستان، توعدت واشنطن بالرد على هذه الهجمات، وفي11سبتمبر2001م حصل ما لم يكن متوقع، عندما استهدفت طائرات مدنية بقيادة انتحاريين، وزارة الدفاع وبرجي التجارة العالميين في مانهاتن، ما استوجب غلى الولايات المتحدة وبتأييد روسي مكافحة الإرهاب وهو ما حدث فعلا في 7 أكتوبر 2001معندما قامت أمريكا وبدعم من الحلفاء إسقاط حكومة طالبان، وبتأييد روسي للغزو الأميركي ضد أفغانستان في العام 2001م، سهّلت عملية إنشاء قواعد عسكرية في أوزباكستان لاستخدامها في الغزو ضد أفغانستان، بالمقابل اعترفت الولايات المتحدة للقيادة الروسية بأن منطقة آسيا والقوقاز، هي منطقة نفوذ روسي، كما تم إبرام اتفاقيات ومواثيق، وعقد قمم على مستوى رؤساء الدول ووزراء الخارجية، ولقاءات على أرفع المستويات بشكل غير مسبوق، وذلك في إطار بلورة العلاقات بين الدولتين في مجال الاستقرار الاستراتيجي والتعاون وحل النزاعات القائمة.

غير أنه ومن هذه الفترة بدأ الحذر الروسي إزاء التمدد الأمريكي في مناطق عديدة من آسيا المناطق،أوزبكستان، وتركمانستان، وكازاخستان، وطاجكستان ،ومحيط بحر القز وين وعلى الأخص قرغيزيا. بحيث اتهمت روسيا الولايات المتحدة الأمريكية بالفشل في أفغانستان، بينما اتهم حلف شمال الأطلسي روسيا بعدم المساهمة بشكل كافي في الحرب على الإرهاب[2]، وفقا لما سماه نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بمبدأ بوش "

[1] فيتالي نومكن ،**العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على الأمن العالمي**(أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2006) ص3.

[2] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط والشمال الإفريقي، من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**(بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص. 222-223.

"**سينظر لأي نظام يدعم الإرهاب ويأويهم معاد لأمريكا** "،وذلك حرصا من الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب، وقد جاء التدخل الأمريكي في العديد من مناطق العالم من بينها الشرق الأوسط باعتبارها منطقة حيوية بدعوى مكافحة الإرهاب، وعليه، وعلى الرغم من أن هذه الفترة شهدت نوعا من التقارب الأمريكي الروسي، اعترفت من خلالها روسيا بالعلاقة الإستراتيجية ما بين الدولتين والتي أعلنها كل من بوش وبوتين في 24 مارس 2003 م في تصريح لهما " إننا نقر بمصلحتنا المشتركة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز في تعزيز الاستقرار والسيادة والسلامة لكافة دول المنطقة"[1]. وهو ما حدث في العراق على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع تحديد أي من التهم بوجود صلة مباشرة ما بين الرئيس العراقي صدام حسين وما بين الإرهابيين، فقامت بصياغة مزاعم عن سعيه إلى تطوير أسلحة نووية بيولوجية، كيميائية، تعاملت هذه الأخيرة مع هذه المسألة على أنها خطر جدي يهدد الأمن الإقليمي والعالمي[2]. نجد بأنها اتخذت موسكو موقفا مستقلا من هذه الحرب، لكن بعد سنوات من احتلال العراق انقسمت الآراء إلى نهجين، نهج يدعوا للانخراط إلى تحالف الحرب ضد النظام من منطلق الربح والخسارة للحفاظ على المصالح الروسية في المنطقة، وتيار يكتفي بعدم عرقلة النظام الأمريكي مع الاحتفاظ بالقدرة على المناورة في الوقت المناسب[3]. وعليه سعت روسيا في هذه الفترة إلى اتخاذ موقف محايد إزاء القضية العراقية، لكن توجب عليها إعادة النظر في مساراتها الجيوبوليتيكية والإستراتيجية، وذلك نتيجة للتوغل الأمريكي في مناطق كانت تشكل مناطق نفوذ روسيا سابقا، بذريعة محاربة الإرهاب والأصولية والطالبانية، واستعمل بوتين أحداث 11 سبتمبر 2001م، من أجل التخفيف من الضغوط والانتقادات التي واجهته أثناء الحرب على الشيشان، على اعتبارات جزء من حرب روسيا على الإرهاب الدولي، حيث قامت روسيا بالموافقة بصورة ضمنية على الانضواء تحت المظلة الأمريكية في وسط آسيا للحفاظ على مصالحها في المنطقة. من خلال عقد صفقة يتم من خلالها أو تتحصل بمقتضاها روسيا على القوقاز،إضافة إلى تخفيف ديونها والحصول على مكاسب اقتصادية.[4]

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001م منعطفا مهما في العلاقات الروسية الأمريكية ولقد برزت العديد من العوامل التي ساهمت في تحجيم هذه العلاقة فبعد أن خسرت روسيا العديد من دولها بعد انهيار الاتحاد

[1] زبيغنو برجنسكي، ترجمة عمر الأيوبي، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**(بيروت: دار الكتاب العربي. ، 2004)، ص.117.

[2] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة: فادي حمود وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ، 2004)، ص.3.

[3] سلام مسافر، **تشريح الموقف الروسي من غزو العراق 2003**(قطر: مركز العربي للدراسات الإنسانية، ، 2013)، ص.2.

[4] حسبة مخبئ، مرجع سابق، ص. 117.

السوفييتي، أفقدها عمقها الإستراتيجي، وتسعى جاهدة إلى أن تنحى منحنى الدول الأوروآسيوية القائدة والمهيمنة على سياسات هذه الدول وتوجيهها، فبعد التدخل الروسي العسكري في الشيشان بدعوى الحرب على الإرهاب والتوافق الروسي الأمريكي في مسائل تتعلق بالأمن الدولي، تأتي مباشرة بعد هذه الأحداث الثورات الملونة التي حدثت في المنطقة الأوراسية، بما في ذلك الثورة البرتقالية في أوكرانيا سنة 2004م، وبعدها الأزمة الجورجية سنة 2008م التي ساهمت هي الأخرى في إبراز التناقض في العلاقات ما بين موسكو وواشنطن، فقد كان الهدف الأساسي من توريط جورجيا في الحرب هو لضمها لحلف شمال الأطلسي لمحاصرة روسيا من جهة القوقاز الجنوبية ، ونصب قواعد الدرع الصاروخي في بولونيا وجمهورية التشيك، اتهمت روسيا على إثرها الغرب انتهاج سياسة عدم استقرار مدبر في مناطق من **دول الكومنولث*** المستقلة[1]، وكما سعت الولايات المتحدة إلى نسج صورة عن الحكومة الروسية، باعتبار النظام الروسي نظام مناهض للديمقراطية، وعليه بانتصار روسيا في هذه الحرب كانت بمثابة ضربة موجهة للولايات المتحدة الأمريكية ومواجهة النفوذ العزبي في محيطها الإقليمي منذ تلك الفترة[2].

وفي ذات السياق، شكل انعقاد مؤتمر الأمن في فيفري 2008م، سبب آخر من أسباب توتر العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ،هذا المؤتمر شهد انتقادات حادة من طرف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للولايات المتحدة فيما يتعلق بمسألة الدرع الصاروخي، وعليه قام بوتين بالرد على هذا المشروع من خلال تهديده بتوجيه صواريخ إلى أوروبا، وإصداره أمرا في 14جويلية 2008م لوقف التزام روسيا بمعاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا، وعليه قام الباحث الصيني beixin zha في دورية له Foreing Affairs journal(Automne 2007) التي تصدر عن المعهد الصيني جاءت بعنوان إلى تتجه العلاقات الروسية الأمريكية؟، برصد ثلاث أسباب رئيسة ساهمت في التحول في هذه العلاقات وهي كالآتي:

1. اتجاه روسيا إلى مزيد من الواقعية، فروسيا بدرجها ضمن مصاف الدول الكبرى، يجب أن لا تعتمد إلا على نفسها في التطور والتنمية؛
2. لمست روسيا أن الولايات المتحدة لا تنظر إليها كشريك، فواشنطن لا تزال تنظر لموسكو كمنافس محتمل يجب منع إحيائه، واستخدام كل فرصة لإضعاف نفوذه؛

[1] فيتالي نومكن، مرجع سابق, ص5.

[2] هالة خالد حميد، مرجع سابق.

3. على الرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العسكرية الأولى في العالم، ألا أن وضعها الاستراتيجي يتآكل، مع تزايد الضغوط الدولية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ما زاد من ثقة روسيا مع نفسها في التعامل مع الولايات المتحدة.[1]

وفي حديثنا عن العلاقات الروسية الأمريكية، نشير إلى الأزمة الأوكرانية وانعكاساتها، والتي شكلت منعطفا حاسما في تاريخ العلاقات الروسية الأمريكية، لدرجة وصل عندها رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيديف أكد فيها أن العالم دخل "حرباً باردة جديدة" بعد أن هيمنت التوترات المتزايدة بين الغرب والشرق بشأن العديد من القضايا من بينها أوكرانيا.[2]نظرا لموقعها الاستراتيجي بين روسيا وأعضاء الحلف الأطلسي، كما تحتل نصف البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا, وهي بمثابة الخط الفاصل للنفوذ الأمريكي في منطقة الاوراسيا، ما استلزم على روسيا تبني إستراتيجية تحول دون السيطرة الأمريكية على هذه المنطقة.

في سياق الصراع المتجدد بين الغرب وروسيا شكلت الأزمة الأوكرانية نقطة تحول جذرية في مسار العلاقات الروسية الأمريكية[3]، فقد كان موقف الرئيس الأوكراني فيكتور يوكوفيتش بمثابة صدمة لكل من أوروبا وأمريكا بعد رفضه التقارب الاقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي، والتقارب لصالح روسيا، في خضم هذا القرار تشكلت أزمة داخل أوكرانيا، إلى جزء شرقي يميل نحو السياسة الروسية، وغربي تحرري لبرالي. وعليه تميزت العلاقات الروسية الأمريكية في ضوء الأزمة الأوكرانية بالتنافس الحاد، بحيث تعاملت روسيا ومنذ البداية بمنطق القوى العظمى التي تمتلك مقومات القوة السياسية العسكرية الاقتصادية، سعت من خلاله من بداية الأزمة إلى احتوائها، فقد اعتبرتها روسيا محاولة أمريكية لتغيير الأنظمة الموالية لها في المنطقة الاوراسية، حيث كانت إدارة بوش الابن قد تبنت إستراتيجية نشر الديمقراطية، وتغيير الأنظمة السياسية داخل الدول منذ نهاية الحرب الباردة. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد سعت إلى انتهاج سياسة بقصد إضعاف الدور الروسي في مناطق نفوذها من

[1] السيد أمين شلبي، **العلاقات الأمريكية–الروسية...إلى أين...؟..وجهة نظر صينية**، مجلة السياسة الدولية، العدد171(جانفي2008)، ص ص.191. 192.

[2] وكالات، **عودة الحرب الباردة.. تصاعد التوتر بين روسيا والغرب بشأن سوريا وأوكرانيا**، تم التصفح يوم: 29-05-2016م على الرابط التالي: http://www.huffpostarabi.com/2016/02/13/story_n_9228012.html

[3] عماد قدورة، **محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب, أوكرانيا بؤرة للصراع سياسات عربية**، العدد9, جويلية 2014)، ص.45.

خلال السعي إلى انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، واحتواء أوزبكستان وإبعاد آسيا الوسطى من ساحة النفوذ الروسي ولتحقيق هذا الهدف، سعت الولايات المتحدة إلى إفشال أي تقارب روسي أوروبي[1].

غير أن روسيا ومنذ اندلا ع الثورة البرتقالية 2004م، ظلت هي المتحكم الحقيقي في أوكرانيا، على الرغم من التأييد غالبية الأوكرانيين للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، إلا أن بوتين نجح إلى حد ما احتواء العنف الأوكراني بتقديم إغراءات مادية تقتضي تعويض ومساعدة أوكرانيا، وكذا أعرضها للانضمام إلى اتحاد جمركي معها تعويضا لها عن الانضمام إلى الاتحاد الأوربي[2].

يمكن القول في الختام بأن التنافس الشرس بين أمريكا وروسيا حول أوكرانيا أثر سلبا على أوكرانيا في جميع الجوانب سواء اقتصادية سياسية أو أمنية وما يلاحظ على هذه الأزمة هو الاستمرارية في ظل غياب قرار حاسم بشأن هذه القضية التي تنحوا منحنى جديد نحو حرب باردة جديدة وفي ظل غياب هوية حقيقية لهذه المنطقة كونها أوربية أم روسية، تبقى القضية الأوكرانية بين المطرقة الروسية والسندان الأمريكي.

المطلب الثاني: التقاطع المصلحي بين روسيا وأوربا في أوكرانيا

تمثل أوكرانيا مركز الأزمة العالمية الجديد بحكم موقعها الاستراتيجي، وهو ما جعلها محط الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وعليه تسعى دول الاتحاد الأوربي إلى انتهاج استراتيجية تتماشى ومصالحها في المنطقة الاوراسية بغرض الحفاظ على أمنها الداخلي، خاصة فيما يتعلق بمجال الأمن الطاقوي.

مرت السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها مع الاتحاد الأوربي بمرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى: وهي مرحلة حكم الرئيس بوريس يلتسن وهي مرحلة التطبيع والتعاون غير المشروط، في حين المرحلة الثانية عرفت تحولا على مستوى العلاقات، اتجهت صوب تحقيق روسيا لمصالحها في ظل الاستقلالية أمام الاتحاد الأوربي[3].

ولو تتبعنا تاريخ العلاقات بين الاتحاد الأوربي وروسيا، نهاية الحرب الباردة نجد تميزت بالتقارب والتعاون، والذي كان بمثابة خطوة هامة لروسيا في فترة حكم الرئيس الروسي يلتسن، وقد شهدت هذه العلاقات أهم تغيير

[1] إيمان أشرف أحمد محمد شلبي، **الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية، المركز العربي الديمقراطي**، تم التصفح أفريل 2016، على الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=25929

[2] هالة خالد حميدو، مرجع سابق، ص. 15.

[3] Laurent viratier. les relations. UE. Russie. .Moscou pose ses condition études aderecheice, P.1

لها سنة 1992م، بعد الاستقلال الذي عرفه الاتحاد الأوروبي عن الولايات المتحدة الأمريكية، واكتسابه دور مؤثر في العلاقات الدولية, فقد عملت كل من روسيا وأوروبا على التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الدول 12 للاتحاد الأوربي سنة 1994م، يقتضي إقامة منطقة تبادل تجارة الحرة، ويمثل خطوة هامة في مجال التعاون الاقتصادي والسياسي.[1]

لطالما شكلت روسيا محورا هاما في علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، وفقا لصحيفة أورو ستات، بحيث تعتبر روسيا ثالث أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوربي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهذا منذ أكثر من ثلاثين سنة، بحيث تعمل روسيا على تصدير الغاز الطبيعي للدول الأوروبية، وهذا وتسعى دول الاتحاد الأوربي وفي الصدارة كل من فرنسا وألمانيا إلى أن تكون روسيا قريبة اقتصاديا وسياسيا من الاتحاد الأوربي وذلك بما يخدم استراتيجياتها، محاولة بذلك جعل روسيا تحتل موقع وعمقا استراتيجيا داخل أوربا، تتجلى لنا العلاقات هذه في محاولة ألمانية للتنسيق في إطار ثنائي أوربي روسي أصبحت روسيا الشريك التجاري الثالث ف الفترة الممتدة ما بين 1999-2005م وبالتالي فإن هذه الأخيرة أضحت أول مزود للاتحاد الأوربي للمحروقات وقد بلغت نسبة النفط ما يقارب 19.8% والغاز بنسبة 41 %في هذه الفترة.

وما زاد إنعاش هذه العلاقات هو تطبيق بوتين لمبادئ الاقتصاد الحر، كنهج جديد لتطوير السياسة الخارجية الروسية، وعليه عرفت العلاقات الاقتصادية والتجارية ملحوظا مع الدول الرأسمالية الغربية، وعلى رأسها الاتحاد الأوربي، ومع دخول روسيا إلى الأسرة الأوربية أضحى التعاون الاقتصادي السبيل الأول في مجرى هذه العلاقات[2]، وعليه نجد ألمانيا أحد الأعضاء الفاعلين في الاتحاد الأوربي، تعتبر أول مصدر إلى روسيا في عام 2011 بحوالي 34.4 مليار أوروا، ما يعادل 32 % من الصادرات الإجمالية الأوربية، تليها إيطاليا ب 9.3 %، ثم فرنسا بنسبة 7.5 مليار أوروا أي نسبة 7 % ، وهذا من نفس العام وتعتبر ألمانيا أكبر المستوردين من روسيا بحوالي 38 مليار أوروا أي نسبة 13 % من الواردات الإجمالية الأوربية، بعدها هولندا ب 25.8 مليار أوروا ما يعادل 9 %، أما فرنسا 13.2 مليار أوروا أي 7 %[3] ، وعليه يعتبر قطاع الطاقة أهم وسيلة تستخدمها

[1] أحمد محمد أبوزيد، **الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة في فهم الواقع الدولي**، معهد العربية للدراسات، 2014، تم التصفح أفريل 2016، على الرابط التالي:

/http://studies.alarabiya.net/hot-issues

[2] إبراهيم بولكاحل، **تأثير التحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة** (مذكرة ماجستير، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، 2008-2009)، ص.182.

[3] حبسية مخبئ. مرجع سابق.ص 94

السلطات الروسية للضغط على دول الاتحاد الأوربي[1]، لأن الطاقة تشكل أكثر من ثلاثة أرباع الواردات الأوربية من روسيا بقيمة بلغت 157.62 مليار أوروا، من إجمالي 199.4 مليار أوروا لجميع السلع المستوردة من روسيا.

تعتبر روسيا مجال الطاقة حجر الزاوية للشراكة الثنائية بينها وبين الإتحاد الأوروبي، بحيث يشكل كل من الغاز والنفط أحد أهم الأوراق التي تلعب عليها السياسة الخارجية الروسية[2]،ويقول الرئيس الروسي بوتين في هذا الصدد بأن العلاقات بين روسيا وأوروبا هي علاقات تأثير وغنى متبادل، كذلك يولى أهمية لأوروبا مستقرة ومزدهرة وموحدة، لأنها تفيد مصالحه، ومن المهم أن يصبح الاتحاد الأوربي مركزا مهما وأساسي للتأثير في السياسة العالمية، ما يؤمن مساهمة كبرى للأمن القومي العالمي، كذلك أضاف في صحيفة العالم le monde" أن الاتحاد الأوربي يمكنه تعزيز وتطوير التعاون في أوربا وذلك من خلال الاستجابة لكل التحديات الحالية المتعلقة بوجود الصواريخ، التي تنوي الولايات المتحدة نشرها في أوربا الشرقية، على حدود روسيا، ومشكلة أفغانستان، والإرهاب العالمي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، تجارة المخدرات، الهجرة الغير شرعية وزيادة معدلات الفقر"[3].

وفي سنة 2012 م قامت روسيا بتصدير ما يقارب من 7.4 مليون برميل يومي من إجمالي الوقود السائل (5 مليون برميل يوميا من النفط الخام و2.4 مليون برميل يومي من المنتجات البترولية)، أي ما يعادل 79 % ذهبت غالبيتها إلى الدول الأوربية، بما في ذلك دول أوربا الشرقية، يتم تصدير أكثر من 80 % من النفط الروسي عن طريق نظام خطوط الأنابيب **ترا نسفت**، ويتم شحن الباقي عن طريق السكك الحديدية، أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي، فوصلت إلى 688.1 تريليون متر مكعب[4].

عند الحديث عن العلاقات الروسية الأوروبية في مجال الطاقة، يجدر بنا الإشارة إلى الحوار الطاقوي الذي جاء بداية أكتوبر2000م في ظل زيادة الاعتماد الأوربي على مصادر الطاقة الروسية، ونظرا للقرب الجغرافي بين روسيا وبين دول الاتحاد الأوروبي، ساهم ذلك بشكل كبير في بلورة هذه العلاقات، جعل من الدول الأوروبية أكبر مستهلك للطاقة الروسية، كما ساهم توسع الاتحاد الأوربي شرقا انضمام دول جديدة كانت تحت لواء الاتحاد السوفياتي سابقا سمحت بسهولة التبادل التجاري، كما سمحت شبكة أنابيب نقل الغاز الطبيعي، إضافة إلى الموقع

[1] برلرابط بلال. مرجع سابق. ص 98

[2]Arkadymoskes.les relation UE Russie: **une regrettable continuité fondation** (rebert sckuman.23 février 2009).P.2.

[3] بكتاش ماسينيا .مرجع سابق، ص.56.

[4]امبارك الرافع، مرجع سابق، ص.68.

الجيوستراتيجي لروسيا بتطوير هذه الشبكات لتصل أوكرانيا ولتصل بذلك إلى أوربا الغربية والجنوبية يبلغ طولها 150000 كيلو متر، وهذه الخطوط الرئيسية للغاز الروسي سميت بإستراتيجية الإخطبوط الروسي، وجاء بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، تقتضي استخدام هذه الخطوط كورقة ضغط لتحقيق أهدافها.

وهذه الخطوط هي كالآتي: union –Fraterntéprogrès ثم yamal et lumière du Wordالمتجه نحو بيلاروسيا وبولونيا ثم Blue Stream المار عبر تركيا تحت البحر الأسود، ثم Drouzba المار عبر روسيا وألمانيا، يمر عبر بحر البلطيق.[1]

لقد جاء هذا الحوار بمبادرة من الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية رومانو برودي، سعى من خلالها تأسيس إطار تفاعلي بين الطرفين لمعالجة المسائل المتعلقة بالطاقة، جاء نتيجة للتبعية المتبادلة ما بينهما، الاتحاد الأوربي لضمان إمداداته الطاقوية، في حين روسيا تسعى لضمان الاستثمارات الأجنبية، ما سمح له الولوج إلى الأسواق الأوربية والعالمية.

وعليه، تسعى كل من روسيا والاتحاد الأوروبي إلى بناء علاقات تعاونية مشتركة من خلال النقاط التالية:

1- نظرا للقرب الجغرافي بين البلدين تسعى كل من روسيا ودول الإتحاد الأوروبي إلى توثيق مظاهر التعاون في المنطقة الأوراسية في الجانب الاقتصادي (دول آسيا الوسطى، القوقاز، بحر القزوين)، كما تعمل على تعزيز الأمن في المنطقة، من خلال دعم قواعد الديمقراطية، والحريات السياسية والاقتصادية؛[2]

2- مواجهة الأزمات بشكل مشترك في المنطقة الأوراسية، مثلما حدث في مولودوفيا وترانسدنيستريا، من خلال الحماية المشتركة وذلك بمراقبة الحدود الملدوفية الأوكرانية، وهذا لضمان تعاون مشترك بينهما؛

3- سياسة أمن الطاقة الأوروبية المشتركة، وهذا يشمل الحوار الطاقوي والقضايا النووية، وكذا مشاكل النقل من أجل ضمان إمداد الإتحاد الأوروبي من موارد الطاقة، وتجنب كارثة جديدة مرتبطة بسوء الإدارة، لاسيما المواد النووية؛

4- إضفاء الطابع الرسمي على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة تجاه آسيا.[3]

[1] Drilling productivity report, **U.S. Energy Information Administration - EIA - Independent Statistics and Analysis Sources & Uses**, le 06/05/2016 https://www.eia.gov/about/new,

[2] L'union européenne et la Russie: **voisins proches acteurs internationaux partenaires stratégiques**, (Belgique: commission européenne. 2007).P.6.

[3] Zaurentvinater, **Les relations UE Russie**: **Moscou posses conditions**, notre Europe .études et recherches.2006.P 38.

غير أنه ومنذ اندلاع الأزمة الأوكرانية أخذت العلاقات الأوربية الروسية منحنى جديد فكل من روسيا والاتحاد الأوربي ترى في أوكرانيا جوهرة ثمينة، فأوكرانيا هي أساس الشراكة الشرقية، في حين روسيا ترى منها مهد الثقافة الروسية وفقدانها من شأنه أن يضعف المشروع الأوراسي، ولقد تسببت الأزمة الأوكرانية بتقاطع العلاقات مابين البلدين، فقد ذكرت صحيفة أزفيستا أنه في عام 2006م منعت الحكومات الأوربية صفقات بقيمة إجمالية تقدر ب 80 مليار دولار تشارك فيها الشركات الروسية، وقد أشارت الصحيفة " أن العلاقات بين الاتحاد الأوربي والمستثمرين الروسيين لقادمون تشبه القتال المسلح "[1].وعليه يمكن رصد مجموعة من مؤشرات التوتر في العلاقات الأوربية– الروسية على النحو التالي:

الأول: طرد روسيا من مجموعة دول الثماني وذلك ردًا على قيامها بضم شبه جزيرة القرم. ويشار إلى أن مجموعة دول الثماني تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم، فهي تتكون من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وروسيا الاتحادية وإيطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا؛

الثانى: تهديد الاتحاد الأوربي بتعليق مفاوضاته مع روسيا لتحرير تأشيرات الدخول للمواطنين الروس.

الثالث: إعلان المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن ضم القرم يتعارض مع القانون الدولي، وبالتالي رفضها الاعتراف بوضع القرم الجديد؛

الرابع: تعليق بريطانيا تعاونها العسكري مع روسيا، حيث ألغت تدريبات بحرية بمشاركة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك مشاريع لزيارة سفن حربية بريطانية إلى روسيا؛

الخامس: فرض الاتحاد الأوربي عقوبات على 33 مسؤولاً روسيًا من بينهم رجال أعمال، إلى جانب التلويح بإعادة النظر في بعض الصفقات بين روسيا وبعض الدول الأوربية، كما هددت دول الاتحاد الأوربي بفرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا؛

السادس: إعلان حلف شمال الأطلنطي تعزيز دفاعاته في شرق أوربا، كما قامت كل من فرنسا وبريطانيا بنشر مقاتلات لتعزيز الدوريات الجوية لحلف شمال الأطلنطي فوق منطقة البلطيق. كما نشرت بريطانيا وفرنسا كذلك طائرات الاستطلاع "أواكس" للقيام بدوريات في أجواء بولندا ورمانيا في الأسابيع الأخيرة؛

[1] هشام قادري، مرجع سابق، ص 26

السابع: كما يسعى الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع العقوبات ضد روسيا في حالة عدم خروجها من شبه جزيرة القرم.[1]

لقد وضعت روسيا علاقتها مع أوربا على المحك خاصة بعد التدخل في أوكرانيا بعدما قامت بإلغاء منطقة للتجارة الحرة المقدر إقامتها التي كانت من المفترض أن تقوم بتسيير حركة التجارة معها ومع أوكرانيا، فعليه في سنة 2007 م قام الاتحاد الأوربي بالتصريح بتعزيز العلاقات الأوكرانية تحت عنوان " اتفاقية التعزيز الجديدة "، وتم بالفعل اتخاذ إجراءات رسمية ساعدهم في انضمام أوكرانيا إلى منظمة التجارة العالمية عام 2008.[2]

يمكننا القول أن أهم هدف تسعى إليه روسيا هو إعادة هيبتها على مستوى الساحة الدولية، لذلك ترى في انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوربي خطر يهدد مصالحها على اعتبار أن حلف شمال الأطلسي(**الناتو**) الخطر المحدق بها، وعليه تأزمت العلاقات الروسية الأوربية إبان الأزمة الأوكرانية ولا تزال عرضة لمزيد من التخوف بين الطرفين، في ظل توسع حلف شمال الأطلسي في مناطق من أوروبا الشرقية،[3] ليتلاشى بذلك الحلم الأوربي، ويتبين أن رهانات النخب الروسية على التكامل مع أوربا رهانات خاسرة خاصة بعد انضمام أوكرانيا إلى منظمة التجارة الحرة الأوربية، [4] وعليه في أعقاب الأزمة الحالية ونتيجة للعقوبات المفروضة على روسيامن طرف الاتحاد الأوروبي، من خلال توسيع قائمة تجميد الأصول وحظر السفر على المسئولين, ورجال الأعمال والهيئات الروسية وستستهدف هذه العقوبات إلى من ينظر إليهم على أنهم يدعمون ماديا أو ماليا الأعمال التي تقوض أو تهدد سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها واستقلالها, ويعني هذا أن الاتحاد الأوروبي على الأرجح سيحذو حذو الولايات المتحدة في استهداف المزيد من أعضاء الدائرة المقربة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين, وبعض الشركات الروسية الكبرى،وعليه العلاقات الروسية الأوروبية تلوح بين الحين والآخر استخدام الغاز كورقة ضغط على أوربا، بعدما وجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رسالة يخبر فيها الأوربيين إلى أن موسكو ستلجأ إلى طرق جديدة في حسابات الغاز مع أوكرانيا, وهي قاعدة الدفع المسبق، محذرا من أخطار قد تقع لاحقا، تهدد بذلك عبور الغاز الطبيعي المتوجه إلى أوروبا عبر أوكرانيا، كما أنه على الوجه الآخر محاولات أوروبية جادة في التخلي والاستغناء عن الغاز

[1] إبراهيم المنشاوي، **مستقبل العلاقات الروسية–الأوروبية في ضوء أزمة القرم**، تم التصفح يوم: 02-04-2016، على الرابط التالي:
http://www.acrseg.org/5839

[2] حسبة مخبئ، مرجع سابق, ص134.

[3] إيمان أشرف أحمد محمد شلبي، مرجع سابق

[4] إبراهيم المنشاوي، **مستقبل العلاقات الأوربية الروسية في ضوء أزمة القرم**، تم التصفح يوم 15-05-2016،على الرابط التالي:
www.acrseg.org/5839

الروسي، ما يهدد مشروع روسيا للقضاء على مشروع نابوكو المدعوم أمريكيا لنقل الغاز من آسيا الوسطى إلى أوربا عبر تركيا.

وعليه يمكن القول أن العلاقات الأوربية الروسية ستظل مرهونة بمستقبل أمن الطاقة في أوربا، في ظل السعي الأمريكي لمنع التقارب الذي يضر بمصالحها في منطقة الشرق الأوسط وفي أوربا الشرقية.

المبحث الثاني

مستقبل العلاقات الروسية – الغربية في ظل الازمة الأوكرانية

مع تحول اوكرانيا إلى ساحة صراع تتجاذبها التناقضات الدولية، وعلى وجه الخصوص التنافس بين المصالح الغربية الروسية، كثرت التكهنات بشأن المآلات التي ستنحو نحوها الازمة الاوكرانية في المستقبل، خاصة بعد مساعي الطرفين لإيجاد حلول دبلوماسية ترضي الطرفين، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث عرض عدة سيناريوهات من شأنها أن توضح آفاق العلاقات ما بين البلدين، في محاولة استشرافية مستقبلية تشرح مستقبل العلاقات للعلاقات الروسية الأمريكية في ظل الازمة الاوكرانية.

المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم

تحتل اوكرانيا أهمية بالغة بين روسيا وبين أعضاء حلف شمال الأطلسي، فهي تمثل بحسب وجهة النظر الأمريكية الأوروبية دولة قوية ومستقلة، تعد جزءا مهما من بناء أوروبا كاملة حرة وآمنة، ويتطلب استكمال تأمين أوروبا، من خلال زيادة نفوذ حلف الشمال الأطلسي في العديد من مناطق أوروبا الشرقية بما فيها الدول التي كانت تابعة للإتحاد السوفيتي سابقا، وذلك من أجل تقليص نفوذ روسيا في الأراضي الأوروبية ومحيطها القريب، والوصول إلى آخر نقطة ممكنة، تلامس الأراضي الروسية،[1] عبر إدماج اوكرانيا بمظلة الشراكة الاقتصادية والأمنية الاورو–أمريكية ، من أجل ضمان السيطرة التامة على البوابة الشرقية.

وما لا يمكننا إنكاره هو عودة روسيا للساحة الدولية، والتي أضحت هاجسا يؤرق الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، في ظل التخوف الأمريكي من التوسع الروسي المنطقة الاوراسية، وكذا التدخل في جل القضايا الدولية الساخنة.

[1] عمادة قدورة، مرجع سابق، ص.5.

وانطلاقا مما سبق ذكره، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة إلى تبني إستراتيجية نحو المنطقة الاوراسية تتماشى ومصالحها، لأجل إبقاء على التوازن الاستراتيجي في المنطقة من خلال الدعم العسكري الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط بصورة شبه دائمة، وكذا التدخل في الملف الأوكراني، وذلك لمحاصرة النفوذ الروسي وضمان تقليص حدوده، وهذا وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى مجابهة النفوذ الروسي في المنطقة الاوراسية

من خلال توسيع ونشر قواعد الدرع الصاروخي في مناطق من أوروبا الشرقية، وعليهأعلنت الولايات المتحدة وبولندا سنة 2008م دخول الاتفاقية المبرمة بينهما والمتعلقة بنشر صواريخ باليستية على الأراضي البولندية بحلول عام 2018، حيز التنفيذ. في حين أعلنت أوكرانيا أنها لا تنظر حاليا في إمكانية نشر درع صاروخي أوروبي على أراضيها، يشكل هاجسا حقيقيا للحكومة الروسية.[1] بناءا على ما تم ذكره صرح على أثر هذا القرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين " أن الدرع الصاروخية الأمريكية في أوروبا تهدد الأمن العالمي"[2]

يتضمن سيناريو الوضع القائم استمرار التنافس بين الطرفين دون الدخول في صراع عسكري، بحيث يسعى كل طرف إلى بسط نفوذه على العالم من خلال استراتيجيات تحول دون هيمنة طرف دون طرف أخر، وعليه يمكن عرض جملة من المعطيات التي تمثل مجموعة من مؤشرات التنافس الروسي الأمريكي على الساحة الدولية:

لقد جاءت العديد من القضايا بعد نهاية لحرب الباردة لتطبع العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فبعد نهاية فترة حكم الرئيس الروسي بوريس يلتسن اتجهت العلاقات إلى الطابع التنافسي أكثر منه تعاوني، فروسيا بمحيطها الإقليمي القريب، كان لابد لها من أن تنظر إلى الأقاليم المحيطة بها بدل من التوجه نحو الغربي، وكذا السيطرة على الصراعات الإقليمية والتحكم بها والعمل على الاستقرار السياسي داخل هذه الدول، فالصعود الروسي ضمن الطابور الأمريكي حقيقة لا يمكن تجاهلها، وبالتالي ضرورة انتهاج سياسة تنافسية تواجه بها هذا التمدد.[3]

[1] احمد سليم زعرب، **التغيرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط 2003 – 2012** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة،2013)، ص.57.

[2] جريدة البلاد، **هل توقظ الدرع الصاروخية الأمريكية سباق التسلح بين واشنطن وموسكو**، تم التصفح يوم: 15-05-2016، على الرابط التالي: http://www.elbilad.net/article/detail?id=55153

[3] احمد سليم زعرب، مرجع سابق ، ص ص. 57ـ 58.

فقد اتجهت روسيا في سياستها الخارجية بعد فترة يلتسن هذه صوب مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، لم يرتكز اهتمامها بمجال استيراد الطاقة فقط، وإنما اهتمامها يتمركز حول كيفية الوصول إلى لعب دور استراتيجي منافس للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، تخوفا من اندلا ع صراعات إقليمية من شأنها التأثير على المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية الروسية. ولأن الخطر المحدق بالولايات المتحدة الأمريكية أضحى ظاهرا للعيان خاصة مع عودة اهتمام روسيا بمحيطها القريب، استوجب على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في إستراتيجيتها اتجاه المنطقة الشرق الأوسط وعليه تسعى كما ذكرنا سابقا، إلى محاصرة النفوذ الروسي.[1]

كما تمارس روسيا أدوار قوية في قضايا متعددة تستطيع هي الأخرى أن تحد من قدرة صانع القرار الأمريكي على فرض أي عقوبات جديدة عليها، حتى وإن استطاع ذلك وتجعله يتردد في اتخاذ أي خطوات تصعيديه، ومن أهم القضايا الدولية الراهنة التي تمارس من خلالها روسيا دورا قويا للتأثير على صانع القرار الأمريكي هي الأزمة السورية ومسألة تفكيك الأسلحة الكيميائية التي يمتلكها نظام بشار الأسد، وكذلك الموقف الروسي من مفاوضات البرنامج النووي الإيراني والذي يمثل رادعا جديدا تجاه الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بنوعية العقوبات التي قد تفرض على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية إذ أن روسيا تعتبر البرنامج النووي الإيراني الذي تشرف عليه موسكو ورقة تأثير هامة تستطيع استعمالها إذا ما أتيحت الضرورة لذلك.[2]

وعليه يمكن القول أنه منذ وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة سنة 2000م وهو يحذوه طموحات لإعادة روسيا كقوة تحل محل الاتحاد السوفييتي على الساحة الدولية، هذا وقد توجه إلى إعادة بناء الحلم الأوراسي والتوجه نحو دول المنطقة الأوراسية، بما في ذلك أوكرانيا التي تعتبر ركيزة أساسية ضمن التوجه الاستراتيجي الروسي، ففي ظل التخوف الروسي من ضم أوكرانيا إلى أوروبا، تسعى روسيا جاهدة إلى بناء علاقات جيدة مع الاتحاد الأوروبي على اعتبار أن الخطر الحقيقي الذي يهدد مصالحها ليس انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، وإنما تتخوف من انضمام أوكرانيا إلى حلف الشمال الأطلسي الذي يعد إستراتيجية حقيقية ضمن الإستراتيجية الأمريكية،[3] إذ تسعى روسيا إلى بناء علاقات وطيدة مع دول الاتحاد الأوروبي في ظل المعارضة الفرنسية والألمانية لانضمام كل من

---

[1] قلو زهرة، مرجع سابق ، ص.11.

[2] احمد عطية، **بين التصعيد والتوافق في الأزمة السورية وسيناريوهات العلاقات الروسية الأمريكية**، تم التصفح يوم: 20-05-2016م: على الرابط التالي:

www.fekr-online.com/article/

[3] مانيلودينوتشي، **فن الحرب:لماذا هي استراتيجية توتر**...، تم التصفح يوم 11- 05- 2016 ، على الرابط التالي:

www.voltairenet.org/article182503.html

أوكرانيا وجورجيا إلى الاتحاد الأوروبي، والتي كانت واضحة من اجل توطيد العلاقات التجارية والأمنية مع موسكو، لتأخذ بذلك أهمية الطاقة الروسية (النفط، الغاز)، في الأمن الأوروبي إلى جانب إستراتيجية بعيدة المدى تتعلق بمصير الأمن الأوروبي ما يبرز التمرد الأوروبي ضد الهيمنة الأمريكية على الرغم من الانسجام والتفاهم الظاهري والتطابق حول معظم القضايا الدولية، لا يمكن إغفال الخلاف الذي يأخذ أشكالا ظاهرية وأخرى خفية بين هاتين القوتين.

وعليه يتضمن هذا السيناريو توافق نسبي في ظل التنافس بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الفيدرالية، وهو المسار الأكثر ترجيحا، خاصة في ظل غياب نتائج ملموسة للعقوبات الاقتصادية الأمريكية، المدعومة من طرف العديد من الحلفاء الغربيين، فروسيا دولة كبرى لديها اكتفاء ذاتي وموارد أساسية، فعلى الرغم من غياب توجه ورأي واضح حول الأزمة الأوكرانية، وكذا بعض القضايا الدولية تبقى العلاقات الروسية الأمريكية تنحوا منحى التنافس والتوافق النسبي حول مجموعة القضايا الدولية الساخنة.

المطلب الثاني: سيناريو تأزّم الوضع بين روسيا والغرب

عند قراءة المشهد الحالي في اوكرانيا، والمتمثل في استمرار الدعم الغربي لها، والتدخل الروسي في الأزمة الأوكرانية، يبدو أنه من الصعب التوصل إلى حل أممي داخلي بين الأطراف الأوكرانية في الوقت القريب، خاصة بعد إعلان الرئيس الأوكراني السابق يانوكوفيتش قرار إلغاء التوقيع المقرر للاتفاق والشراكة مع الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2013م، ما تسبب بشكل مباشر اندلاع أحداث الميدان والإطاحة بنفس الرئيس سنة 2014م.

وعليه، تراجعت العلاقات الروسية الأمريكية إلى مستوى لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الباردة، بحيث بدأت هذه العلاقات تسير بوضوح نحو زيادة حدة التوتر بين الأطراف منذ سنتي 2011م -2012 م، ما يتزامن والتحول في السياسة الخارجية الروسية في تلك الفترة، والاتجاه صوب الاوراسيا بدل من أوروبا والغرب والتي تعد نقطة محورية لتصدير الطاقة الروسية، وكذلك اندلاع أحداث الربيع العربي زادت من حدة هذه التوترات الجيوسياسية بين كل من واشنطن وموسكو، هذه الانتفاضات كانت بمثابة خطوة ايجابية للولايات المتحدة الأمريكية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، غير أن السيناريو الذي حدث في ليبيا والنهاية البشعة التي حظي بها الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، تقرر على موسكو وضع خط في سوريا، وكذا تعزيز نفوذها في اوكرانيا.[1]

[1]Jeffry mankof and andrawkuchins, **Russia–Ukrainia and us a policy option abriefing momo** (**Washington**: **Center for strategic and international studies 2015**). P.3.

جاءت الأزمة الأوكرانية لتضع العلاقات الروسية الأمريكية على المحك، فبعد مرور سنة كاملة من اندلاع أحداث الميدان في كييف عاصمة أوكرانيا والإطاحة بالرئيس يانوكوفيتش يقف الاقتصاد الأوكراني على حافة الانهيار، جاءت هذه الأحداث نتيجة الحرب التي حدثت في كل من دونيتسكولوغاستك في أوكرانيا، التي تضم أهم القدرات الصناعية في البلد، كشفت على ضوئها الحكومة بيان توحي بتدمير حوالي 20% من القدرات الصناعية لها، وفي تقرير آخر تحدث عن ثلث3/1 المناجم قد دمر، وكذا حجم الخسائر المباشرة لضم شبه جزيرة القرم ،حرمت الخزينة 23 بليون هريفيني أي ما يعادل 708 مليار دولار.[1]

في سنة 2014م وبقيادة الرئيس الجديد لأوكرانيا يوروشينكو ورئيس الوزراء ياتسينوك طالبت الحكومة الاوكرانية بمساعدات مالية دولية، خاصة وأن الازمة قادت البلاد إلى حافة الإفلاس بحيث ارتفع دينها إلى ما يقارب 94% من إجمالي ناتجها المحلي سنة 2015م مقابل 40.6% لسنة 2013م،[2] وفي هذا الصدد قدم صندوق النقد مساعدات مالية قدرت حوالي 40 مليار دولار، كما وافق على تقديم قرض بقيمة 22 مليار دولار،[3] وقد جاءت هذه المساعدات كخطوة من طرف الغرب لتحقيق النصر على روسيا، وكتطبيق لإستراتيجية حلف شمال الأطلسي التي تهدف إلى تطويق المجال الجيوبوليتيكي الروسي، وبالطبع لتعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة الآسيوية.

وفق المعطيات السابقة يمكن القول أن هذا السيناريو يتضمن زيادة حدة التوتر في العلاقات ما بين الطرفين، وتتجه على إثرها نحو حرب باردة جديدة، خاصة بعد أحداث فيفري 2014م في أوكرانيا، والتي كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، بحيث تسببت هذه الأحداث في تدهور العلاقات وهو ما شهدناه في جوان 2014م، عندما تم عقد اجتماع استضافة روسيا في سوتشي قامت الولايات المتحدة من خلاله فرضت مجموعة من العقوبات الاقتصادية على روسيا.

بمعنى آخر هذا المسار المتوقع يتجه إلى تأزم وتفاقم الأوضاع ما بين البلدين والانخراط المباشر في حرب باردة جديدة ويتوازى ذلك مع زيادة الدعم الأمريكي لأوكرانيا في ظل استمرار الاضطرابات الداخلية على المستوى الاقتصادي، خاصة بعد تسجيل تهريب لرؤوس الأموال في سنة 2013م بحيث تم تسجيل تسرب أكثر من 61

---

[1] الياس سامر، **روسيا أوكرانيا تدفعان ثمنا باهظا بعد سنة على أحداث ضم القرم**، جريدة الحياة الدولية، مارس 2015، تم التصفح يوم: 05-05-2016، على الرابط التالي:

http://googl/c6e783

[2] روسيا اليوم، **أوكرانيا ترفع تعداد جيشها في ظل أزمة اقتصادية خانقة**، تم التصفح يوم: 05-05-2016م، على الرابط التالي:

.http://ar:rt.com/goos

[3] Vincent l, morelli, **Ukraine**: **current issues and us policy** (congressional research service 29 march 2016), P 8.

مليار دولار وأكثر من 48 مليار في الربع الأول من 2014م، ما يعكس حقيقة تدهور الأوضاع الاقتصادية وكذا السياسية في روسيا، فقد واجهت روسيا تحديات جديدة عقب انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من 2014م على اعتبار أن الفدرالية الروسية تستمد أكثر من 50%من ميزانيتها من عائدات النفط،[1] وفي مقابل ذلك نجد التدخل الروسي في القضية السورية، جاءت كتذكير للسياسة الخارجية الأمريكية بدورها الفاعل على الساحة الدولية،[2] فمنذ بداية الصراع في سوريا تجلى لنا الموقف الروسي بشكل واضح وصريح في تأييد النظام السوري، وفي سابقة لمعارضة روسيا للقرارات الأمريكية، اعترضت كل من روسيا والصين القرارات الأربع الصادرة عن مجلس الأمن كانت تستهدف فرض عقوبات شديدة على النظام السوري.

غير أن هذا السيناريو غير مرجح لوجود مجموعة من الكوابح منها ما يرتبط بالدولتين سواء ومنها ما يتعلق بالطبيعة الإستراتيجية لمجالات التعاون على صعيد الأسباب الخاصة لكل دولة، فالولايات المتحدة الأمريكية فقدت الكثير من شعبيتها في الآونة الأخيرة نتيجة ممارستها العديد من المخالفات العمليات المخالفة لقواعد القانون الدولي المتعارف عليها، لاسيما فيما يتعلق بمسألة العراق والتدخل فيها بدون تفويض من مجلس الأمن، أما روسيا فهي الأخرى لا تسعى إلى الانخراط في حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية، ليس حرب في مفهومها التقليدي لكن، حرب من شأنها أن تضعف روسيا اقتصاديا وعسكريا، دون أن ننسى العقوبات المفروضة عليها، وأي خطوة قد تتخذها موسكو يجب أن لا تعرقل مسارها في منافسة واشنطن على النظام الدولي، وفقا لتصريحات الوزير الخارجية الروسي لافروف الذي أكد على نهاية زمن الحرب الباردة، وضرورة فتح جال تعاوني لا يستطيع بموجبه أي طرف عن الاستغناء عن الآخر خصوصا فيما يتعلق بمجال الأسلحة النووية، والحيلولة دون زيادة حدة السباق نحو التسلح، وكذا مواجهة الإرهاب.

المطلب الثالث: سيناريو التسوية الدبلوماسية في إدارة العلاقات بين روسيا والغرب

برغم الاختلافات القائمة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية تجاه الازمة الاوكرانية فقد ظل التعاون الروسي- الغربي قائما لتعزيز الاستقرار وكذا تجنب حدوث حرب باردة، جديدة يتضمن هذا السيناريو وفق المعطيات الراهنة تؤول العلاقات الروسية الأمريكية إلى الانفراج والتسوية الدبلوماسية، لوجود قوة دافعة إيجابية

[1] مي غيث، **التدخل الروسي في سوريا الأبعاد والسيناريوهات**، تم التصفح يوم: 20-05-2016، على الرابط التالي:
www.eipss-eg.org/12/0/22/

[2] احمد زكريا الباوتسي، **تصعيد حذر: هل تؤدي الخلافات الروسية –الأمريكية إلى حرب باردة جديدة**، تم التصفح يوم:20-05-2016، على الرابط التالي:
. www.siyassa.org.eg/Newsq/3249.aspx

معينة لتحسين العلاقات بين الطرفين، لأن كلاهما يدرك أهمية الأخر، ولأن العداء بينهما لا يخدم مصالح الطرفين، خاصة مع تفشي الازمة المالية العالمية وتلاحق المشاكل الأمنية غير التقليدية تباعا، وتعزز من قدرة الاعتماد فيما بينهما مع مرور الأيام، وكلا الجانبين يرغبان في تحسين العلاقات بينهما.[1]

وما يؤكد جنوح الدولتين إلى التسوية في العلاقات تحسينها وجود بعض المعطيات التي تدل على ضرورة إتباع حل دبلوماسي لا عسكري، بحيث يتوقع بعض الحلفاء الأوروبيين المؤثرين على البيت الأبيض الأمريكي، أن يدخل العالم مرحلة جديدة من العلاقات مع تفادي اندلاع حرب باردة جديدة، لذلك يتوقع أن تنتهي الأزمة الأوكرانية باتفاق أطرافها على تعهدات تحمي مصالحها.[2] كما أن أفضل سيناريو لروسيا هو تسوية الوضع القائم، في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها جراء التدخل في أوكرانيا، مع تفاقم الأوضاع نتيجة التوترات التي تشهدها المنطقة الأوراسية.[3]

وفي إطار البحث عن حلول سلمية للطرفين تجاه القضية الأوكرانية دون اللجوء إلى المواجهة العسكرية، نجد الاتفاقيتين اتفاقية **مينسك** الأولى التي جرت في 19 سبتمبر 2014م في بلاروسيا (روسيا البيضاء)،وكذا اتفاقية مينسك الثانية في 11 فيفري 2015م والتي تم توقيعها في بيلاروسيا بين روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا، والتي تهدف إلى إنشاء منطقة عازلة لفصل قوات الحكومة الأوكرانية عن المقاتلين الموالين لموسكو، وسحب، الأسلحة الثقيلة، والمسلحين[4] لضمان وقف إطلاق النار في مقاطعات شرق أوكرانيا (لوغانسك،دونيتسك)، وضرورة التقيد بها بشكل صارم.[5]

ولقد جاءت اتفاقية مينسك الثانية والمعروفة باتفاق وقف إطلاق النار شرقي أوكرانيا وإقامة مناطق عازلة،بمجموعة من البنود التي تؤكد على فض النزاع بالطرق السلمية، وهي كالآتي:

1. **وقف إطلاق النار**: يلتزم أطراف النزاع بوقف ثنائي لإطلاق النار اعتبارا من 14 فبراير/شباط عند منتصف الليل بتوقيت كييف (22:00 توقيت غرينتش) في منطقتي دونيتسك ولوغانسك؛

---

[1] صحيفة الشعب، **العلاقات الروسية الأمريكية: البحث عن نقطة توازن من خلال التعديل**، تم التصفح يوم 20- 05- 2016 على الرابط التالي: http://arabic.people.com.cn/31663/6610035.html

[2] حسين بوبريق، مرجع سابق ، ص .111.

[3] Jeffry mankof and all ,op, cit, P .3

[4] انس لطراونة، **تداعيات الأزمة الأوكرانية في العلاقات الروسية – الغربية**، تم التصفح يوم30- مارس 2016 على الرابط التالي: http://adelamer.net/?p=45935.

[5] فيصل جلول، **ماذا هي بنود اتفاقية مينسك حول الأزمة الأوكرانية؟**، تم التصفح يوم:25- 05- 2016 على الرابط التالي: www.almayadeen.net/**news**/**europe**

2. **سحب الأسلحة**: تنص الوثيقة على سحب كافة الأسلحة الثقيلة من جانب الطرفين، بغية إقامة منطقة فاصلة بعمق خمسين كيلومترا إلى 140 كيلومترا تبعا لنوع الأسلحة الثقيلة. وكانت الاتفاقيات السابقة تنص على إقامة منطقة بعرض ثلاثين كيلومترا. ولإقامة هذه المنطقة الموسعة، تطالب الوثيقة بأن ينسحب الجيش الأوكراني بقطع مدفعيته بالنسبة لخط الجبهة الراهن الواقع إلى جهة الغرب مقارنة بخط سبتمبر/أيلول، نظرا إلى تحقيق المتمردين مكاسب على الأرض منذ ذلك الحين، وتطالب الوثيقة المتمردين بالانسحاب بالنسبة لخط الجبهة في تلك الآونة، وليس سبتمبر/أيلول. وهكذا تكون الأراضي التي تمت السيطرة عليها حديثا ضمن المنطقة الفاصلة الموسعة فعليا، ويجب أن يبدأ سحب الأسلحة الثقيلة بعد يومين كحد أقصى من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ على أن ينتهي بعد 14 يوما. وتقضي الوثيقة أيضا بانسحاب كافة المجموعات المسلحة الأجنبية والمعدات العسكرية والمرتزقة من الأراضي الأوكرانية تحت مراقبة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

3. **الإفراج عن الرهائن**: تقضي الوثيقة بالإفراج عن "جميع الأسرى والرهائن المحتجزين منذ بدء النزاع في أبريل/نيسان الماضي، وهذا الشرط سبق أن وضع في الاتفاقيات السابقة، لكنه لم يستوف إلا بشكل جزئي، وآخر تبادل كثيف لمئات الأسرى تم في أواخر ديسمبر/كانون الأول الماضي؛

4. **الحوار السياسي**: تنص الوثيقة الجديدة –على غرار الاتفاقيات السابقة– على تحفيز الحوار من أجل تنظيم انتخابات محلية وفقا للتشريع الأوكراني، ولتحديد الوضع المقبل لمنطقتي دونيتسك ولوغانسك. كما ينبغي إصدار عفو أيضا عن المقاتلين الضالعين في النزاع؛

5. **رفع الحصار الاقتصادي**: توضح الوثيقة أنه يفترض تحديد "إجراءات" بغية إعادة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، منها دفع رواتب المتقاعدين بين المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الأوكرانية وتلك الخاضعة لسيطرة المتمردين، وعلى أوكرانيا إعادة عمل نظامها المصرفي في مناطق النزاع؛

6. **مراقبة الحدود**: ينبغي أن تقع على عاتق قوات أوكرانيا كليا في "كل مناطق النزاع" بعد تنظيم انتخابات محلية؛

7. **دستور جديد**: تنص الوثيقة على إعداد دستور أوكراني جديد بحلول نهاية 2015، يقضي "باللامركزية" في منطقتي دونيتسك ولوغانسك بالاتفاق مع ممثلي هاتين المنطقتين.[1]

وتشتمل الاتفاقيتين على ما يلي مع تحديد أوجه الفرق والتي تتلخص في الجدول الآتي:

[1] الجزيرة: **أبرز نقاط اتفاق وقف إطلاق النار شرقي أوكرانيا**، تم التصفح: 01-06-2016 على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

الاتفاقية / المضمون	أيلول / سبتمبر 2014	شباط / فبراير 2015
وقف إطلاق النار	بدون توقيت معين	يبدأ سريانه عند انتصاف ليلة السبت 15 شباط
سحب الأسلحة الثقيلة	لا يوجد جدول زمني محدد. تحديد منطقة منزوعة من السلاح عمقها 30 كيلومترا	تحديد مناطق منزوعة من السلاح يتراوح عمقها من 50 إلى 140 كم. يبدأ الانسحاب في 16 شباط على أن ينتهي في غضون أسبوعين
سحب القوات	سحب القوات من الخطوط الأمامية الحالية (منذ ذلك الحين تمكن الجيش الأوكراني من تحقيق بعض التقدم، ولكنه خسره مؤخرا أمام هجمات المتمردين	ينسحب الجيش الأوكراني من الجبهة الحالية، ولكن المتمردين ينسحبون من خط 19 أيلول، أي أن المتمردين سيخسرون بعض ما أنجزوه مؤخرا
السيطرة على الحدود الأوكرانية الروسية	تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمراقبة الحدود بشكل دائم، وتحديد مناطق أمنية على جانبي الحدود	تفرض أوكرانيا سيطرتها الكاملة على الحدود بعد إجراء انتخابات محلية في دونيتسكولوهانسك وبعد إنجاز تسوية سياسية كاملة بحلول نهاية عام 2015
إطلاق سراح الأسرى	فورا	بموعد أقصاه اليوم الخامس بعد انسحاب القوات
المساعدات الاقتصادية لدونيتسك ولوهانسك	مساعدة إنسانية ومحاولة استئناف النشاط الاقتصادي الطبيعي.	مساعدات إنسانية، إعادة العلاقات الاقتصادية الكاملة مع دونيتسكولوهانسك بما في ذلك استئناف دفع الرواتب التقاعدية وباقي أشكال الإعانات الاجتماعية والخدمات المصرفية. الدولة الأوكرانية تساهم في تطوير دونيتسكولوهانسك بالتعاون مع روسيا.[1]

جاءت اتفاقيتي مينسك الأولى ومينسك الثانية لتلطيف الأجواء ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، حيث عكست الأزمة الأوكرانية التنافس الدولي المحتدم على مناطق النفوذ، وتؤكد أنه رغم زوال التناقض

[1] bbc عربي، **واشنطن ترحب باتفاق مينسك للسلام في أوكرانيا**، تم التصفح يوم :25- 05- 2016 على الرابط التالي: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/02/150212_ukraine_us_welcomes_minsk_agreement

الأيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بتفكك الاتحاد السوفيتي ووجود مصالح وتفاهمات مشتركة بين البلدين، إلا أن التناقض الاستراتيجي والمصلحي مازال قائمافقد عبر رسلان بورتنيك رئيس المعهد الأوكراني للتحليل والإدارة السياسية، في تعليق لنوفوستي: "**أن أطراف النزاع في الوقت الراهن سوف تضطر للبحث عن أي حل وسط، نظرا لانعدام الظروف اللازمة لتطبيق بنود اتفاقية مينسك الثانية**".[1]

وأضاف: "**أرى أن السبيل الراجح أكثر من سواه والذي ستسلكه التطورات هذا العام، سيأخذ منحى تجميد النزاع، إلا أن الجمود يكون تماما، حيث سيترافق بمفاوضات بلا نتائج ملموسة، ما يعني أن ما نشهده على حلبة النزاع اليوم، ليس إلا مثالا صارخا على جمود النزاع المحتمل**".[2]

كما صرح الجنرال فيليب بريدلاف، القائد العسكري ."حلف شمال الأطلسي"، "**نحن لا ننظر إلى ما يحدث على أنه حرب باردة، ولا أحد في حلف الأطلسي يريد العودة إلى الحرب الباردة**".. والتي جاءت كرد فعل على تصريحاتٍ صدرت في وقت مبكر من رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيديف، وقال فيها للصحفيين بمؤتمر ميونيخ للأمن **إن العالم دخل "حرباً باردة جديدة"** بعد أن هيمنت التوترات المتزايدة بين الغرب والشرق بشأن سوريا وأوكرانيا على اجتماع قادة العالم في ألمانيا[3].

ما يبرز حقيقة الخلاف غير المنتهي بين القطبين، لأن الظروف الدولية الراهنة غير ملائمة لتطبيق اتفاقية مينسك الثانية، غير أن التصريحات السابقة توحي برغبة الأطراف الفاعلة في النزاع تجنب الانخراط في حرب باردة جديدة، وعليه كل ضرورة تجميد النزاع وتجاوز ما يتداول على مستوى الساحة الدولية لتفاقم الازمة، وتسوية الوضع بالحلول الدبلوماسية، لتفادي بؤر الاحتقان بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ورأب الصدع وكذا توطيد وتعزيز المصالح المشتركة بين موسكو وواشنطن في القضايا الكبرى خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، خفض التسلح، في الوقت الذي تستمر فيه المناوشات من حين لآخر في قضايا مثل حقوق الإنسان، وتوسيع مناطق النفوذ، والتنافس ألاستخباراتي، هذا المسار غير مرجح على الرغم من إعلان البيت الأبيض عن استعداد الرئيس الأمريكي باراك أوباما لحضور قمة مجموعة العشرين المزعم عقدها في سان بطرسبورغ يومي 5 و6 سبتمبر

1

[2] أخبار العالم، **ثلاث سيناريوهات لفض النزاع شرق أوكرانيا**، تم التصفح يوم: 25- 05- 2016، على الرابط التالي:
https://arabic.rt.com/news/810922-

[3] كريم صال، **"النار" تحت "رماد" الحرب الباردة بين روسيا والغرب**، تم التصفح يوم :25- 05- 2016على الرابط التالي :

www.al-ain.net/article/68991

2016م، وهو ما يعني حرص الولايات المتحدة الأمريكية على التوافق مع روسيا بشأن القضايا الإستراتيجية المشتركة.[1]

كذلك يرى المحلل السياسي السابق والكاتب الأمريكي ذي الأصول الروسية ساكر the Saker في حوار له مع الكاتب والصحفي الأمريكي **مايك وتني Mike Whitney** حول العلاقات الروسية الأمريكية وحقيقة الموقف الروسي من المسألة الأوكرانية "أن الغرب يحتاج إلى تعاون مع روسيا". [2]

وعليه يتوجب على الغرب ضرورة التعاون مع روسيا في الشرق وتدخلها في فض النزاعات في بعض الأقاليم ويكون ذلك عن طريق التعاون الحذر، وعليه ينوه كوربو من مركز التقدم الأمريكي بأن الآن ليس زمن الحرب، وبالتالي يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية التعاون مع روسيا، باعتبارها لاعبا مهما على الساحة الدولية فمن دونها لم تكن هناك مباحثات مع إيران مثلا.[3]

وهذا ما يدعم رأي المحلل العسكري السابق ساكر :**"في ضرورة وجود روسيا على الساحة الدولية وحاجة الغرب إليها"**.وهذا لتفادي قيام حرب باردة جديدة.

يرى بعض المحللين أن حل الأزمة الاوكرانية جميعها بيد روسيا،وأن الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من ما تواجهه من أزمة المصداقية والموثوقية بسبب التحدي الروسي للقوة الأمريكية في آسيا إلا أن إدارة أوباما تعي جيدا حدود القوة الأمريكية وتوجهات الرأي العام الأمريكي، ولذلك فقد توجه إلى العمل الدبلوماسي عبر تحالفات إقليمية ودولية قوية، بعيدا عن استخدام القوة وعليه فإن من راهن على أن العلاقات الأمريكية– الروسية ممكن أن تنقطع أو تتأثر بسبب هذه الازمة يجد نفسه أمام رغبة غربية لاستمرار العلاقات، لأن المصالح المشتركة بين روسيا وأوروبا عبر الولايات المتحدة الأمريكية تتصاعد وتتجه بالعلاقات نحو التطور وقد تستخدم ورقة اوكرانيا كورقة ضاغطة على روسيا، للحصول على تنازلات مهمة للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط مثل الأزمة السورية، البرنامج النووي الإيراني، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال تراجع الدور

---

[1] احمد زكريا الباوتسي، مرجع سابق.

[2] علي الأسدي، **العلاقات الروسية الأمريكية وموضوع اوكرانيا، شبكة النبأ**،تم التصفح يوم 25– 05– 2016 على الرابط التالي:
http://annabaa.org/arabic/international/

[3] ايفان ليبديف، **الازمة الاوكرانية تعقد العلاقات الروسية الأمريكية بشكل حاد**، تم التصفح يوم 25– 05– 2016على الرابط التالي:
http://arab.rbth.com/world/2014/03/13/26423.html

الروسي في هذه الأزمات ومستجدات الأوضاع في ليبيا واليمن وانشغالها في ترتيب مصالحها في المنطقة الاورو-آسيوية، التي تعتبر أكثر أهمية في حساباتها الاستراتيجية مستقبلا.[1]

وعليه نستنتج من خلال هذا المسار ضرورة الحلول الدبلوماسية للازمة الاوكرانية، وذلك لإنعاش المناخ السياسي الدولي ويبعد احتمال نشوب حروب بين القوى الفاعلة في الازمة، ومن غير المستبعد أن يلجأ الطرفان للتفاوض مجددا من أجل تخفيف من حدة الأزمة والتوصل إلى حلول مؤقتة،هذا المسار الذي يتضمن غض الأطراف عن مواطن الخلاف ورأب الصدع إزاء الازمة الاوكرانية، سيناريو صعب الحدوث من الناحية الواقعية، نظرا للأوضاع التي آلت إليها العلاقات الروسية الأمريكية في ظل الازمة الاوكرانية.

[1] انس الطراونة، مرجع سابق.

إن روسيا بدورها الجديد لم تصل بعد إلى أن تكون ندا متساويا لا من حيث الإمكانيات ولا الأدوار أو الطموحات السياسة مع الولايات المتحدة في إطار النظام العالمي لا في الحاضر ولا في المستقبل القريب أو المتوسط إلا أنها نجحت حتما في البدء بإرساء عملية تغيير حقيقي في هيكل النظام العالمي نحو عالم متعدد الأقطاب تكون فيه الولايات المتحدة أكبر هذه الأقطاب ولكن ليس بشكل حاسم أو إقصائي كما هو الآن وخلق نوع من التوازن العالمي ربما يشبه ذلك التوازن إلي ساد العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر إلى حد كبير وسيعتمد هذا التوازن على مقاييس لقوة وآليات استخدامها لكل من الطرفين الأمريكي والروسي ونوعية العلاقات بينهما التي ستؤطرها حدود القوة والقدرة والأداء لها.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع البحث الذي يندرج تحت عنوان "روسيا أوكرانيا الغرب عودة نظرية قلب الارض" نخلص إلى أن هذه الدراسة هدفها محاولة معالجة تحليل التنافس بين روسيا والغرب في منطقة أوكرانيا أي أننا حاولنا فهم ما يحدث في أوكرانيا من منظور التنافس الروسي-الغربي وقد توصلنا إلى أن الازمة الاوكرانية توصف بأنها أشد أزمة حيث يلتقي فيها الغرب مع روسيا مجددا في تحد حقيقي حول مسألة بنية النظام العالمي الأحادي الذي قام بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي كما تعد هذه الازمة الزاوية من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين روسيا والغرب وطرح بعض المسارات المتوقعة والتي على إثرها نخلص أن الازمة الاوكرانية نهايتها مجهولة.

وعليه يمكننا أن نخرج بمجموعة من الاستنتاجات التي نسوقها كالآتي:

- أساس التنافس بين روسيا والغرب حول المنطقة الاوكرانية هو المجال الجيوبوليتيكي للمنطقة.
- تعامل كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا مع قضايا المنطقة الاوراسي، يعكس وجود إختلاف واضح في التوجهات الاستراتيجية لكل منهما نتيجية تعارض مصالحهما في المنطقة.
- تعتبر أوكرانيا إمتدادا للإمبراطورية السوفياتية بالنسبة إلى روسيا على حد قول بريجينسكي، هذا ما يدل على إهتمام عدم تنازل روسيا عن أوكرانيا لصالح الغرب.
- إدراك أن العلاقات الروسية الامريكية بدأت بمرحلة جديدة عقب المواجهة الروسية الجورجية، حيث كانت المواجهة بمثابة التحد الكامل للسياسة والارادة الامريكية.
- يعد إنضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا من بين أهم أولويات الاستراتيجية لروسيا على الساحة الدولية من أجل فرض السيطرة على جوارها لقريب والتحكم فيه.
- اتسمت سياسة الرئيس فلاديمير بوتين بالبرغماتية والواقعية، والذي ركز على ضرورة إيجاد تأثير في الجوار الآسيوي، خاصة في المجال السوفياتي السابق، كأحد سبل تحسين الوضعية الروسية وتطوير فكرة روسيا كقوة عالمية، وأيضا الحفاظ على المزايا طابعها الأوراسي وموقعها المهم ضمن المجال السوفياتي السابق.
- من بين التحولات التي أظهرتها الازمة الاوكرانية مدى إنكشاف ضعف النفوذ الاوروبي من خلال التأثير على التطورات الجارية في العالم، حيث بدا واضحا من خلال موضوع البحث أن أوروبا لم تعد قوة دولية كبرى (سياسيا وعسكريا)، حيث عجزت لقوى الاوروبية التقليدية (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا) على الوقوف في

وجه روسيا ومنعها من غزر وإحتلال شبه جزيرة القرم، أو حتى إجبارها على قبول التصور الاوروبي لحل الازمة وهو ما يجعل من مستقبل الامن والاستقرار في القارة العجوز مهدد بصورة شبه مستمرة بسبب العدوانية الروسية.

- أكدت الازمة الاوكرانية على مدى الاعتماد الاوروبي على المظلة الدفاعية الامريكية، حيث تعهدت الولايات المتحدة الامريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بتوفير الامن الاستقرار ولدفاع عن دول أوروبا عن طريق منظمة حلف شمال الاطلسي، وهو الامر الذي ما يزال السبب الرئيسي وراء استمرار حالة السلام بين القوى الاوروبية من جانب، ويمثل رادعا قويا أمام روسيا من جهة أخرى، حيث بدا واضحا أن الولايات المتحدة الامريكية لن تقبل أيّ إعتداء روسي على دول أوروبا الغربية أو على أي دولة من دول الاتحاد الاوروبي وحلف الاطلسي.
- ما يميز التنافس بين الغرب وروسيا هو تضارب المصالح والنفوذ الجيوسياسي على رقعة الشطرنج الاوراسية عموما، والأوكرانية خصوصا.
- تشكل أوكرانيا الشريط الفاصل بين الحدود الروسية- الاوروبية لذلك تسعى لولايات المتحدة الامريكية ضم أوكرانيا إلى حلف الشمال الاطلسي لإضعاف وتطويق روسيا.
- نشر الدرع الصاروخي في مناطق من أوروبا الشرقية، ما يشكل تهديد للأمن القومي الروسي وخطوة نحو سباق تسلح جديد.
- ما يترجم إرادة روسيا في المحافظة على نفوذها في أوكرانيا هو دعمها للإنفصاليين في المقاطعات الشرقية لأوكرانيا مثلما حدث "دونيستيك، ولوغانستك".
- ما يبرر فشل اتفاقيات مينسك الاولى والثانية، هو رغبة أطراف النزاع في السيطرة على مناطق النفوذ، وكذلك دعم روسيا للإنفصاليين وتسليح بعض الدول الغربية لحكومة كييف قصد فرض سيطرتها على الاقاليم الواقعة في أيدي الانفصاليين.
- تعبر الولايات المتحدة الامريكية أن أوكرانيا هي قلب المنطقة الاوراسية، ولابد من السيطرة على هذا القلب من أجل إقامة نظام عالمي في الريادة ولا يسمح بصعود أي قوة منافسة لها.
- يتجلى الدور الاقتصادي الروسي في المجال الجيوبوليتيكي الاوراسي بصورة أساسية من خلال التحكم في مصادر الطاقة في بحر القزوين وخطوط نقلها، حيث تتمتع روسيا بهذا الامتياز نظرا للوضعية الجغرافية التي تحتلها(خطوط أنابيب الغاز),

- على الرغم من الصحوة الروسية خلال فترة الرئيس فلاديمير بوتين، إلا أنها مازالت بحاجة إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية، خصوصا أنها لم تستطع بناء شبكة من التحالفات للوقوف في وجه الولايات المتحدة الامريكية، لتصبح بثقل أو بمثابة القطب الثاني في هذا النظام الدولي.

وما نخلص إليه في الأخير أن الأهمية الجيوستراتيجية ومكانة المنطقة الأوكرانية هي التي أدت بطبيعة الحال إلى اشتداد الأزمة وازدياد وتيرة التنافس بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يوحي بعودة ملامح الحرب الباردة.

الملاحق

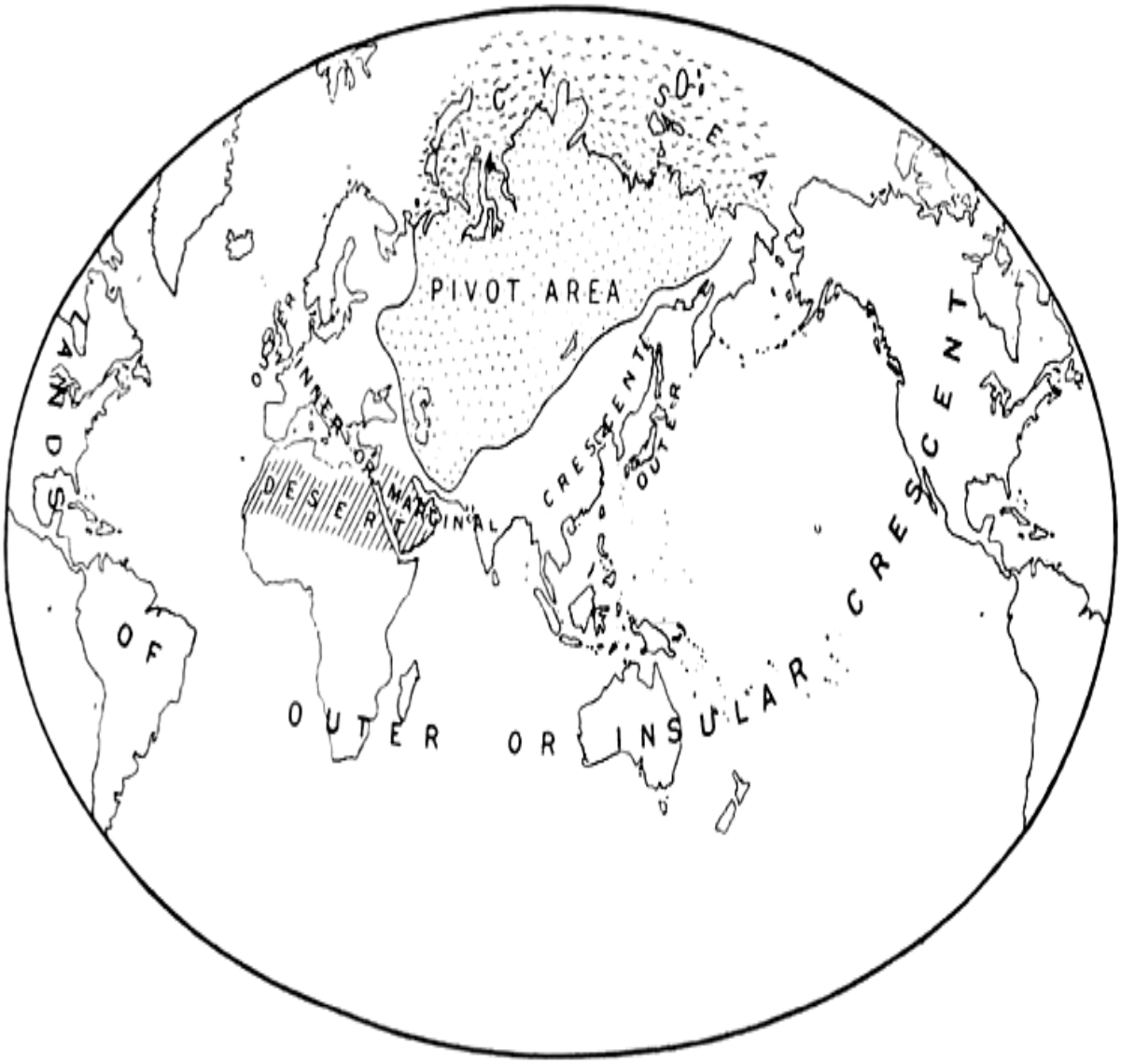

الملحق رقم (01):خريطة تمثل قلب العالم عند ماكيندر

المصدر: **https://en.wikipedia.org/wiki/Halford_Mackinder#/media/File:Heartland.png**

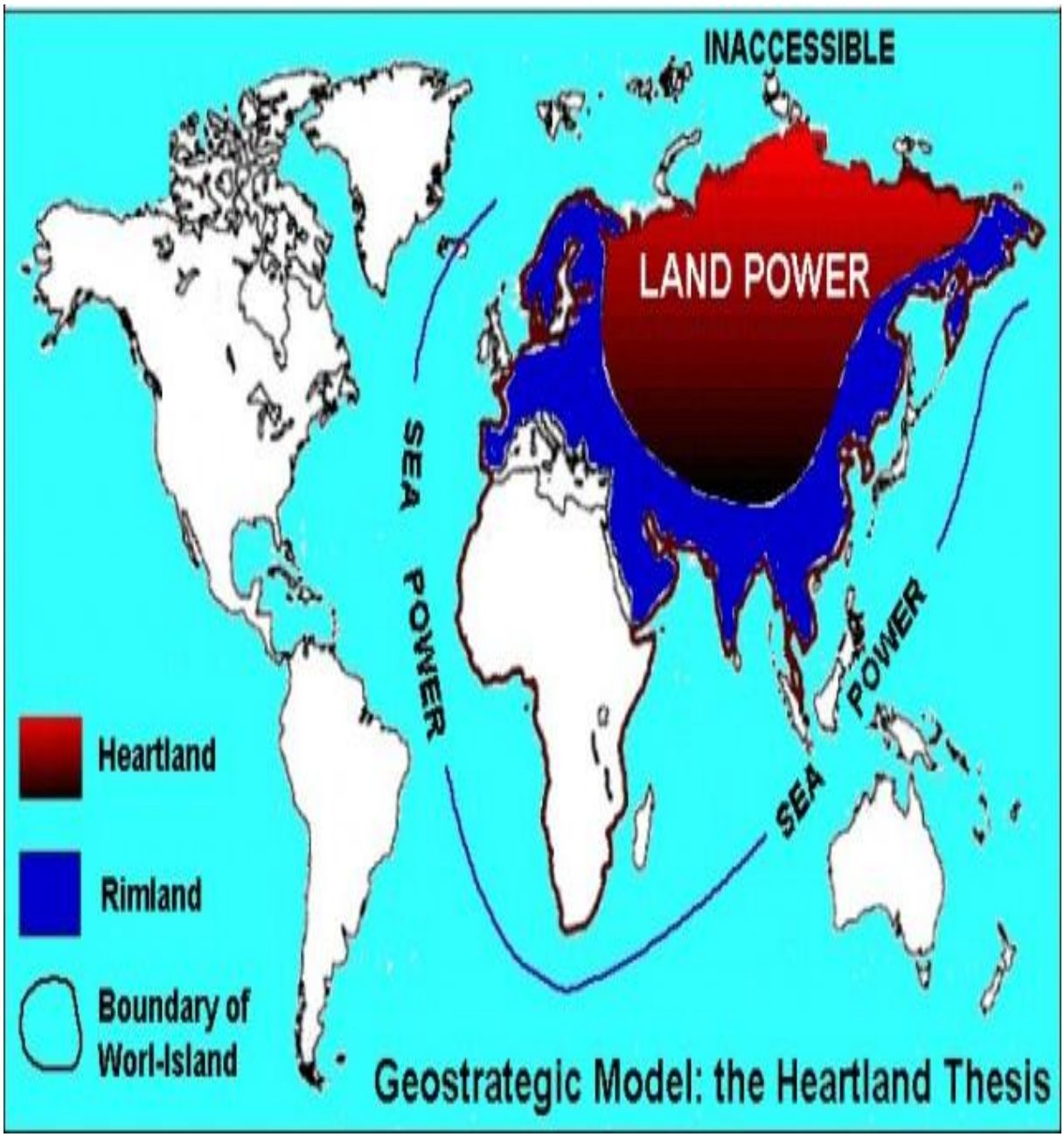

الملحق رقم(02): خريطة تمثل نموذج استراتيجي: لقلب العالم

المصدر: http://apmodels.wikispaces.com/Political+Geography

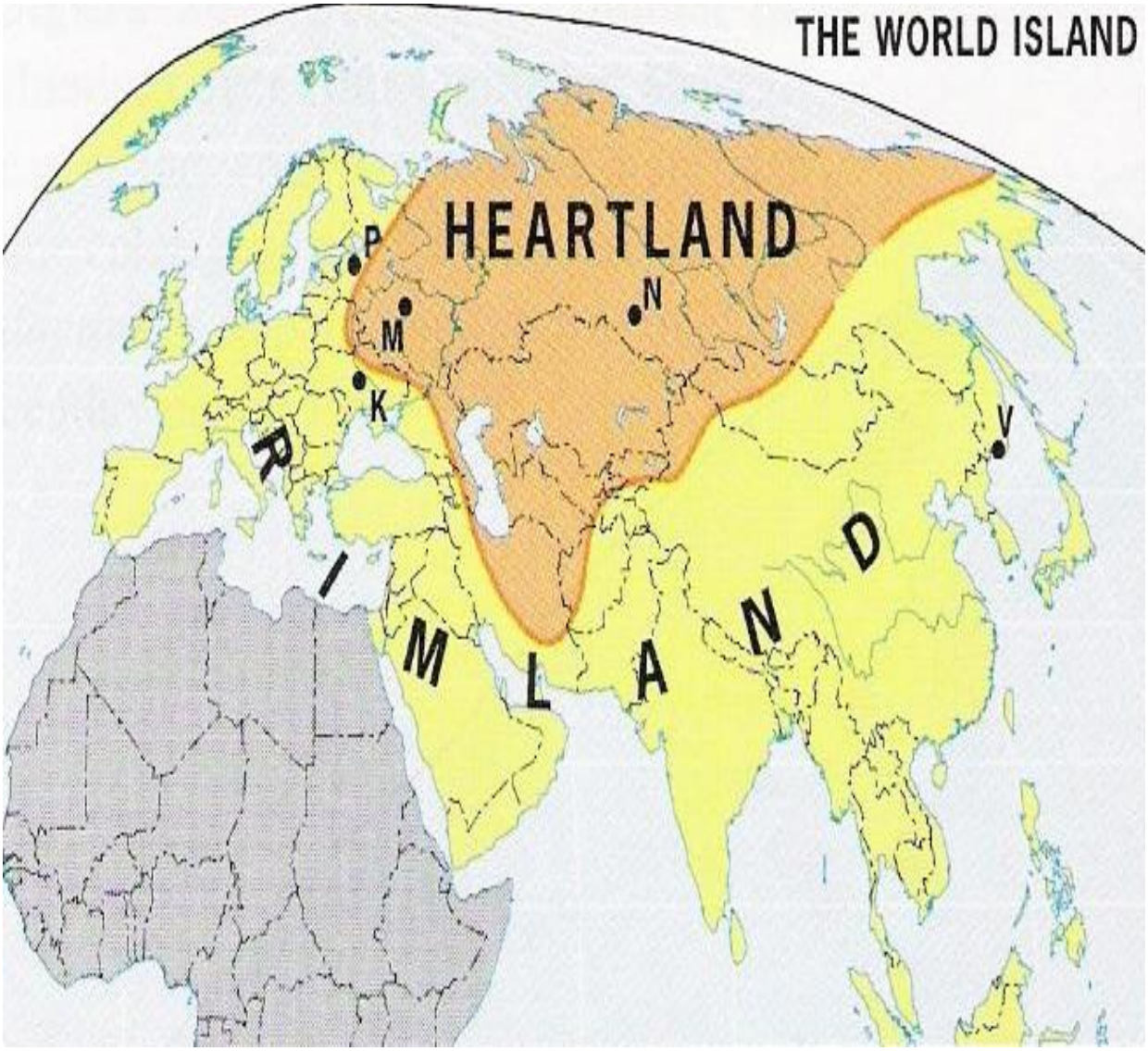

الملحق رقم (03): خريطة الراملاند لسبيكمان

المصدر:

http://les-yeux-du-monde.fr/ressources/notions/23189-heartland-rimland-quelle-theorie

الملحق رقم(04): خريطة تمثل موقع منطقة الأوراسية

المصدر: http://2.bp.blogspot.com

الملحق رقم (05): **خريطة تمثل موقع أوكرانيا**

المصدر: https://www.sfari.com/forums/sfari29/travel39020/

الملحق رقم (06): خريطة تمثل خط أنابيب الغاز نابوكو

المصدر: http://www.shatharat./netvbshowthread.phpt=10109

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

الكتب :

1. اغلو احمد داوود، ترجمة محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها على الساحة الدولية** (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010).
2. أوتكين أناتولي، ترجمة، أنور محمد براهيم، محمد نصر الدين الجبالي **الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي و العشرين** (القاهرة: مطابع المجلس الأعلى للثقافة، 2003).
3. باهي سمير، **تأثير التحولات الدولية لفترة مابعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية** (الاسكندرية: مكتبة وفاء القانونية، 2014م).
4. بريجنسكي زبيغنو، ترجمة عمر الأيوبي، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم** (بيروت :دار الكتاب العربي. ، 2004).
5. بريجينسكي زبيغنو، **رقعة الشطرنج الكبرى، الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوسياسية** (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع ، 1999).
6. بسيوني عبي، عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2011).
7. بوعمامة زهير ، **أمن القارة الاوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة،** (الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع،2011).
8. تايلور بيتر و فلنت كولن، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات** (بيروت، عالم المعرفة، 2002).
9. تايلور بيتر وكولن فلنت، ترجمة عبد السلام رضوان، إسحاق عبيد، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات** (الكويت: عالم المعرفة، 2002).
10. تشو مسكي نعوم، ترجمة عمر الأيوبي، **طموحات امبريالية** (بيروت: دار الفكر العربي، 2006).
11. تشومسكي نعوم ، ترجمة، عادل المعلم ،**ماذا يريد العم سام** (القاهرة: دار الشروق،1998) .
12. جاد الرب حسام الدين ، **الجغرافيا السياسية** (القاهرة: دار المصرية اللبنانية،2008).
13. حسن محمد إبراهيم، **الجغرافيا السياسية تنوع أنماط الحدود والمجالات الدولية**(مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، الجزء الأول، 2013).
14. حسين خليل ، **النظام الدولي المفاهيم والأسس...والثوابت والمتغيرات** (بيروت: منشورات الحلبي،2013م).
15. خاطر نصري ذياب ، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا** (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2010).

16. دودز كلاوز، ديفيد أتكسون، ترجمة عاطف معتمد، عزت زيان، **الجغرافيا السياسية في مئة عام(التطور الجيوبوليتيكي العالمي)** (القاهرة: المركز القومي للترجمة، الجزء الأول، 2010).

17. دوغين الكسندر، ترجمة عماد حاتم، **أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ، 2004).

18. الرشيدي حسن، **تطورات علم الجغرافيا السياسية وآثارها في فهم تفاعلات الدولية الراهنة**(السعودية: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2009).

19. رياض محمد ، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا** (القاهرة: دار هنداوي ، 2014).

20. زاقود عبد السلام جمعة، **الابعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد: قراءة في حصاد ووقائع عقدين من الزمن 1989–2011** (القاهرة: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013م).

21. زعرور هادي ، **توازن الرعب القوى العسكرية العالمية أمريكا، روسيا، ايران، الكيان الصهيوني، حزب الله، كوريا الشمالية** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013).

22. زيدان ناصر: **دور روسيا في الشرق الاوسط والشمال الافريقي من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين** (لبنان: الدار العربية ناشرون وموزعون، 2013).

23. سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة** (بغداد: الاهلية للنشر والتوزيع، 1999).

24. السمارائي محمد احمد، **مصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك** (الأردن: الذاكرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2012).

25. سيليريبه أميرال بيير، ترجمة احمد عبد الكريم، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية** (دمشق: الأهالي للنشر والتوزيع، 1988).

26. شلبي السيد أمين، **من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد** (القاهرة: جمعية الرعاية المتكاملة المركزية، 2005).

27. الشمري وفاء كاظم، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**(ب. ب. ن:دار البلدية ناشرون وموزعون، 2011).

28. صافي عدنان، **الجيوبوليتيكا الجغرافيا السياسية من النشأة إلى الحداثة** (مصر: جامعة الاسكندرية، مركز الكتاب الاكاديمي، 2010).

29. الظاهر نعيم، **الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد** (عمان: دار اليازوري العلمية، 2001).

30. عبد المنعم ممدوح، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة، د ب ن، د بس ن.**

31. العطار علي ، **العولمة والنظام العالمي الجديد**(بيروت: دار العلوم العربية، 2002),

32. عطوان خضر عباس ، **القوى العالمية والتوازنات الاقليمية** (الاردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010).

33. علبي عاطف، **الجغرافيا الاقتصادية السياسية والسكانية والجيوبوليتيكا** (بيروت: مؤسسة الجامعة للدراسات النشر والتوزيع، 1989).

34. فرلين كريستو، ترجمة: اديب يوسف شيش، **إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى**، (د.س.ن،د.ب.ن، د.د.ن).

35. فهمي عبد القادر، **المدخل إلى الدراسات الإستراتيجية** (القاهرة: دار مجدلاوي، 2011).

36. كريستوفر لين، ترجمة أديب يوسف شيش، **صياغة الإستراتيجية الأمريكية زعامة القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى** (د ب ن، د د ن، د س ن).

37. لهيب عبد الحق، **بين انهيارين: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة** (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003).

38. مخادمي عبد القادر رزيق, **النظام الدولي الجديد: الثابت...والمتغير** (الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية, 2003, ط.2)

39. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة: فادي حمود وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** (مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004).

40. **نومكن فيتالي ، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية: إنعكاسات على الأمن العالمي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006).

41. هارت غاري، ترجمة، محمد محمود التوبة، مقالة في قوة مبادئ الولايات المتحدة، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2005.

42. هارون علي احمد ، **أسس الجغرافيا السياسية** (القاهرة : دار الفكر العربي،2011).

43. هاري آر، يارغر، ترجمة راجح علي محرز، **الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين** (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2011).

44. الهيتي صبري فارس ، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية** (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2000).

45. الهيتي صبري فارس، **دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس** (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2012).

المذكرات:

1. إبراهيم بولمكاحل، **تأثير التحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة** (مذكرة ماجستير، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، 2008-2009).

2. أبو سمهدانة عز الدين عبد الله ، **الإستراتيجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط 2011-2008: دراسة حالة القضية الفلسطينية** (قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012).

3. آسيا فضيل الشريف، **البعد العسكري في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في ظل الوضع الدولي الجديد** (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم والإعلام، جامعة الجزائر، 2011).

4. بكتاش ماسينسا، **الاتجاهات الكبرى للسياسة الخارجية لروسيا منذ سنة 2000: دراسة حالة اسيا الوسطى** (مذكرة ماجستير تخصص دبلوماسية, جامعة الجزائر 3, 2013/2012).

5. بلقرشي إيمان، **الإستراتيجية الأمنية الروسية تجاه منطقة آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر،2013/2012).

6. بلمرابط بلال ، **السياسة الروسية في منطقة الاوراسيا 2000-2015** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر، 2015/2014).

7. بن نافلة أمينة ، **البعد الجيوبوليتيكي لروسيا في شرق البحر المتوسط: دراسة سوريا 2011- 2014**(مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية تخصص دراسات أمنية قسم العلاقات الدولية, جامعة الجزائر رقم 3, 2013-2014) .

8. بوزيدي عبد الرازق ، **التنافس الامريكي الروسي على منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية-2010-2014** (مذكرة مكملة للحصول على شهاد ة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية ودارسات إستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015).

9. بوشلوش كريمة، **التحديات الجيوسياسية للحزام الأمني الروسي** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسة، تخصص دراسات أمنية ودولية، جامعة الجزائر، 2013-2014).

10. الرافع امبارك، **الثابت والمتغير في سياسة روسيا الخارجية تجاه دول اسيا الوسطى دراسة حالة: كازخستان 1991م- 2012**(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم سياسية علاقات دولية, فرع علاقات دولية تخصص دراسات اسيوية, جامعة الجزائر3, 2013).

11. زعرب احمد سليم، **التغيرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط 2003 – 2012** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة،2013).

12. طويل نسيمة، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ات** (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 /2010).

13. عباسي عادل، **السياسة الروسية اتجاه الجمهوريات الاسلامية المستقلة فرصها وقيودها** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007).

14. علوي عبد الرحمان ، **البحر المتوسط في السياسة الخارجية الروسية _فترة ما بعد الحرب الباردة** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة باجي مختار عنابة. 2015).

15. علوي عبد الرحمان، **البحر الابيض المتوسط في السياسة الروسية–فترة ما بعد الحرب الباردة** (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة باجي مختار, عنابة,2015).

16. قادري هشام، **طبيعة الخلاف الروسي الأوكراني وتأثيره على الأمن الطاقوي للاتحاد الأوربي 2000–2014** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية ودولية، جامعة الجزائر، 2013-2014).

17. قسايسية الياس، **العلاقات الصينية الروسية واثرها في التوازن الدولي للقرن الحادي والعشرين** (مذكرة شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات امنية ودولية، جامعة الجزائر3، 2012.2011).

18. قلو زهرة، **دور روسيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الثورات العربية دراسة حالة سوريا** (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: دراسات اقليمية، كلية العلوم السياسية والإعلام والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر، 2014 /2015).

19. مباركية منير، **إستراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الإحتواء الأمريكية حالتي: روسياوالصين** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008).

20. مداني ليلى، **توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة حالة الحرب على العراق 2003** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008/2007).

21. مصباح عامر ، **الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية ـ السعودية من خلال بعض القضايا الدولية المعاصرة** (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية والإعلام، بجامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2006/2005).

22. موهوبي خالد، **الحرب الوقائية في العقيدة العسكرية الأمريكية: الدوافع والأهداف** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص:الدراسات الأمنية الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2012/2011).

الدوريات:

المجلات :

1. ابراهيم احمد محمود، **العقيدة العسكرية الروسية، التحولات والدوافع**، مجلة الشرق الاوسط العدد 115(جانفي 1994).
2. الروي عبد العزيز مهدي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، **دراسات دولية**، العدد 35.
3. السيد محمد سليم "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، السياسة الدولية، العدد 170 (اكتوبر 2007).
4. العلي حنان ، الأوراسية الروسية و الأوراسية الأمريكية، استراتيجية جديدة للهيمنة على العالم، **الوحدة الإسلامية**،العدد134 (1434هـ).
5. جليل خشيب، فلسفة الإستراتيجية الأمريكية، **الحوار المتمدن**، العدد 3816(2012).
6. سلام مسافر، تشريح الموقف الروسي من غزو العراق 2003(مركز العربي للدراسات الإنسانية، قطر، 2013).
7. سهيل فرح، الجيوبوليتيك الروسي، **ملامح القوة والضعف في شؤون الأوسط** ، العدد 112 (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية ، 2003).
8. شلبي السيد أمين، العلاقات الأمريكية–الروسية...إلى أين...؟..وجهة نظر صينية، مجلة **السياسة الدولية**، العدد171 (جانفي2008).
9. شلبي السيد أمين، **هل تنهار الإمبراطورية الأمريكية** السياسة الدولية, العدد 189 (2012) .
10. صالح حسين محمد ، زياد خلف عبد الله، وسيلة الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة تحليلية، مجلة **جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العدد: 1.
11. عبد الله وآخرون، الاتحاد الاوروبي وآسيا الوسطى قضايا التعاون والشراكة الاستراتيجية، مجلة **جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، العدد 2(لبنان، 2014).
12. مجلة البيان ، **الأزمة الأوكرانية جذورها .. خلفياتها ومستقبلها..بين يدي الأزمة.. الإسلام والعلاقات الدولية**. تم التصفح يوم: على الرابط التالي:

http://www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?id=3403

مواقع الكترونية :

1 bbcعربي، واشنطن ترحب باتفاق مينسك للسلام في أوكرانيا، تم التصفح يوم :25- 05- 2016 على الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/02/150212_ukr\aine_us_welcomes_minsk_agreement

2 أبراش ابراهيم ، النظام الدولي والتباس مفهوم الشرعية الدولية، جامعة الازهر، تم التصفح يوم 06-03-2016م على الرابط التالي:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/08/16/26945.htm

3 أبو زيد احمد محمد ، **الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة. في فهم الواقع الدولي**، تم التصفح يوم 06- 04- 2016 على الرابط التالي:
http://studies.alarabiya.net/hot-issues/

4 أخبار العالم، ثلاث سيناريوهات لفض النزاع شرق أوكرانيا، تم التصفح يوم: 25- 05- 2016، على الرابط التالي: https://arabic.rt.com/news/810922

الأسدي علي ، العلاقات الروسية الأمريكية وموضوع اوكرانيا، شبكة النبأ،تم التصفح يوم 25- 05- 2016 على الرابط التالي: /http://annabaa.org/arabic/internationa

5 الباوتسي احمد زكريا ، تصعيد حذر: هل تؤدي الخلافات الروسية –الأمريكية إلى حرب باردة جديدة، تم التصفح يوم:20-05-2016، على الرابط التالي:
www.siyassa.org.eg/Newsq/3249.aspx

6 السعد محمد نجيب ، روسيا بين أمجاد الماضي وتحديات المستقبل، تم التصفح 15- 05- 2016 على الرابط التالي: http://almawqef.com

7 الطراونة انس ،تداعيات الأزمة الأوكرانية في العلاقات الروسية – الغربية، تم التصفح يوم30- مارس 2016 على الرابط التالي: http://adelamer.net/?p=45935

8 الفطيسي محمد سعيد، **الجيوبوليتيك والجيواستراتيجيا...نحو مناهج القرن للتفوق السياسي**, مركز الاستقلال للدراسات الإستراتيجية، 2010، تم التصفح يوم 20-01-2016، على الرابط التالي:www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=1492

9 المنشاوي إبراهيم ، مستقبل العلاقات الروسية-الأوروبية في ضوء أزمة القرم، تم التصفح يوم: 02-04-2016، على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/5839

10 حميدو هالة، العلاقات الروسية الأمريكية بعد 2001 المسار والمستقبل، تم التصفح: أفريل 2016، على الرابط التالي:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94825

11 جلول فيصل ، ماذا هي بنود اتفاقية مينسك حول الأزمة الأوكرانية؟، تم التصفح يوم:25-05- 2016 على الرابط التالي : www.almayadeen.net/news/europe

12 جمول حمزة ، اوكرانيا ورقعة الشطرنج، تم التصفح:30-03-2016 على الرابط التالي:
http://www.al-akhpar.com/mode/201537

13 دينوتشي مانيلو ، فن الحرب: لماذا هي استراتيجية توتر...، تم التصفح يوم 11- 05-2016 ، على الرابط التالي :www.voltairenet.org/article182503.html

14 دي هاسن مارسيل ، **روسيا تعدل من نظريتها العسكرية للمرحلة القادمة**، ترجمة مركز القدس للدراسات السياسية، تم التصفح يوم: 20-03-2016، على الرابط التالي:
http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php

15 روسيا اليوم، أوكرانيا ترفع تعداد جيشها في ظل أزمة اقتصادية خانقة، تم التصفح يوم: 05-05-2016م، على الرابط التالي: http://ar:rt.com/goos

16 شلبي إيمان محمد أشرف أحمد ، الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية، المركز الديمقراطي العربي: 30-03- 2016 على الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=25929

17 صال كريم، "النار" تحت "رماد" الحرب الباردة بين روسيا والغرب، تم التصفح يوم :25- 05-2016على الرابط التالي : www.al-ain.net/article/68991

18 علي نصر الله ، **الاوراسيا...والحلم الأمريكي**، سوريا، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر: تم التصفح يوم2016/04/03 على الرابط التالي:
http://www.islautoday.net/RAWAFETH/ARTSHOW-95-801-HTM

19 عطية احمد ، بين التصعيد والتوافق في الأزمة السورية وسيناريوهات العلاقات الروسية الأمريكية، تم التصفح يوم: 20-05-2016م: على الرابط التالي:
/www.fekr-online.com/article

20 علوان محمد حمزة ، الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبوليتيك، تم التصفح يوم 22-01-2016 على الرابط التالي : http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/379

21 غيث مي ، التدخل الروسي في سوريا الأبعاد والسيناريوهات، تم التصفح يوم: 20-05-2016، على الرابط التالي: www.eipss-eg.org/12/0/22

22 قاموس المعرفة: أوراسيا؟ تم التصفح يوم: 11 ـ 02 ـ 2016 على الرابط التالي:

/ www.marefa.org/index.php

23 قليط محمد ، **الأزمة الأوكرانية: الحكاية من البداية**، تم التصفح يوم: 30-03-2016م، على الرابط التالي: http:// www.alakhbar.com/mode/199823

24 ليبديف ايفان ، الازمة الاوكرانية تعقد العلاقات الروسية الأمريكية بشكل حاد، تم التصفح يوم 25- 05- 2016على الرابط التالي:

http://arab.rbth.com/world/2014/03/13/26423.html

25 مدونة بحث، نيكولاس سبيكمان و نظرية الإطار: 1893-1943 المدرسة الأمريكية ...، تم التصفح يوم: 01-02-2016 على الرابط التالي:

http://bohoht.blogspot.com/2016/04/1893-1943.html

نافع بشير ، الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد ، مركز الجزيرة للدراسات، يوم 30 مارس 2016، على الرابط التالي : http://www.noonpost.net/content/2176

26 نعوش صباح ، وضع أوكرانيا المالي بعد الأزمة العالمية ، تم التصفح يوم، على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/3/11

27 وكالات، عودة الحرب الباردة.. تصاعد التوتر بين روسيا والغرب بشأن سوريا وأوكرانيا، تم التصفح يوم: 29-05-2016م على الرابط التالي:

http://www.huffpostarabi.com/2016/02/13/story_n_9228012.html

الجرائد :

1 الطائي محمد بن سليمان، قضايا...روسيا والشرق الأوسط، أوت 2015 **جريدة الوطن**، تم التصفح يوم: 14_02_2016 على الرابط التالي:

http://alwatan.com/details/74440

2 صحيفة الشعب، العلاقات الروسية الأمريكية: البحث عن نقطة توازن من خلال التعديل، تم التصفح يوم 20- 05- 2016 على الرابط التالي:

http://arabic.people.com.cn/31663/6610035.html

3 هل توقظ الدرع الصاروخية الأمريكية سباق التسلح بين واشنطن وموسكو، **جريدة البلاد**، تم التصفح يوم: 15-05-2016، على الرابط التالي:

http://www.elbilad.net/article/detail?id=55153

تقارير:

1 تقريرعن الاستراتيجية الامنية الاوروبية، **أوروبا آمنة في عالم أفضل**، على الرابط التالي:
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/031208ESSIIAR.pdf

2 تقرير حول، **تصنيف الإستراتيجية الأمنية وتوفير الأمن عالم متغير**: على الرابط التالي:
https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/081205_ARESSRep

القنوات:

1 بريجينسكي زبيغنو ، ترجمة حمزة عبد الرحمن، **رؤية إستراتيجية – الولايات المتحدة الأمريكية – تركيا – روسيا –**: تم التصفح يوم14 – 02 – 2016 – : على الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=rQIIUE9-mY

باللغة الأجنبية:

EN ENGLAIS :

BOOKS :

1. Chqrles w.kegley jarand engen r , wittkoph, **world polities trend and transformation** (New york : fifthedion.st martin. Press.. 1995).
2. Clapsa dimitri. **Russia and the European Security System** (Pols student, Febraury 2006).
3. j.blank Stephen, **russian military politics and Russia s 2010 defense doctrine strategic** (studies institute. 2011).
4. mankof Jeffry and andraw kuchins.Russia.**Ukrania and us a.policy option abriefing momo**(Washington: Center forstrastarategic and internationl studies 2015).
5. L'union européene et la russie, **voisins proches acteurs internationaux partenaires stratégiques** (belrjiun cominission européenne. 2007).
6. l arraber Stephen et autre **the Ukrainian crisis and European security implication for the united states and us arny** (and corporation arroyo center 2015)
7. Vincent l, morelli, **Ukraine: current issues and us policy** (congressional research service 29 march 2016)

EN FRANÇAIS :

LIVRES :

1. Arkadymoskes**.les relation ue-russie: une regrettable continutéfoundation** (rebert sckuman.23 fevrier 2009).
2. Laurent viratier, **les relations, UE, Russie..Moscou pose ses condition études aderecheice**, (notre europe **,**etude et recherche, mars 2006).
3. L'élaboration d'une stratégie de sécurité intérieure renouvelée pour l'union européernne, conceil de l'union européenne(Bruxelles. 4 décember,2014).
4. solana Javeir.Startégie européenne de sécurité une Europe sure un monde melleur(secrétariat général du conseil. Belgium. 2009).
5. Zaurentvinater. **Les relation UE Russie: Moscou poseses conditions**.(notre Europe, études et recherches,2006)

Article:

1. Drilling productivity report, U.S. Energy Information Administration - EIA - Independent Statistics and Analysis
Sources & Uses : le 06/05/2016 :
https://www.eia.gov/about/new
2. linder Rainer, sommet de Riga :l'adhésion de l'Ukraine à l'OTAN remise aux calendes grecques, revue regard sur l'est (RSE) à : le 8/04/2016 : http://bit.ly/1dygeke/consult:.

JOURNALS :

1 Daniel Hatton, did the orange revolution change Ukraine's geopolitical position regarding Russia and the west(,University of Leeds, polis journal, Volume 3,winter 2010).

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة	**01**
الفصل الاول: دراسة تأصيلية لتطور مفهوم الجيوبوليتيك في العلاقات الدولية	**07**
المبحث الاول: إطار مفاهيمي للجيوبوليتيك	**08**
المطلب الاول: مفهوم الجيوبوليتيك: النشأة والتطور	**08**
المطلب الثاني: الجيوبوليتيك وبعض المفاهيم القريبة	**12**
المبحث الثاني: النظريات الجيوستراتيجية العالمية	**17**
المطلب الأول: نظرية القوة البحرية	**17**
المطلب الثاني: نظرية قلب العالم	**20**
المطلب الثالث: نظرية النطاق الهامشي	**24**
المبحث الثالث: جيوبوليتيكا المنطقة الاوراسية في فترة ما بعد الحرب الباردة	**26**
المطلب الاول: الخارطة الجيوستراتيجية للمنطقة الاوراسية	**26**
المطلب الثاني: موقع الاوراسيا في الاستراتيجية الامريكية	**30**
المطلب الثالث: التحول في طبيعة الفكر الجيوبوليتيكي الروسي	**32**
الفصل الثاني: جيوسياسة وجيواستراتيجية المنطقة الاوراسية بعد نهاية الحرب الباردة	**37**
المبحث الاول: تداعيات نهاية الحرب الباردة: التحول في النظام الدولي	**38**
المطلب الاول: النظام الدولي ما بين الاحادية والتعددية القطبية	**38**
المطلب الثاني: التحولات القيمية للنظام الدولي الجديد	**44**
المطلب الثالث: موقع أوكرانيا في ترتيبات النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة	**48**
المبحث الثاني: الاستراتيجيتان الامريكية والاوربية تجاه الاوراسيا في عالم ما بعد الحرب الباردة	**54**
المطلب الأول: المصالح والاهداف الامريكية في المنطقة الاوراسية	**54**
المطلب الثاني: التوجه الاستراتيجي الاوروبي نحو الاوراسيا	**65**
المبحث الثالث: عودة روسيا كقوة أوراسية	**71**
المطلب الاول: التوجهات الاستراتيجية لروسيا بعد الحرب الباردة	**71**
المطلب الثاني: العقيدة العسكرية الروسية الجديدة.	**75**
الفصل الثالث: آفاق العلاقات الروسية الغربية في ظل الازمة الاوكرانية	**82**
المبحث الاول: الازمة الاوكرانية وانعكاساتها على العلاقات الروسية الغربية	**83**

المطلب الاول: التنافس الروسي الامريكي في أوكرانيا	**83**
المطلب الثاني: التقاطع المصلحي بين روسيا وأوروبا في أوكرانيا	**89**
المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الروسية الغربية في ظل الازمة الاوكرانية	**95**
المطلب الاول: سيناريو استمرار الوضع القائم	**95**
المطلب الثاني: سيناريو تأزم الوضع بين روسيا والغرب	**98**
المطلب الثالث: سيناريو التسوية الدبلوماسية في إدارة العلاقات بين روسيا والغرب	**100**
خاتمة	**108**
الملاحق	**111**
قائمة المراجع	**117**
الفهرس	**128**

UKRAINE
LATUFF
2014
OPERA
MUNDI

الملخص:

عرفت العلاقات الامريكية الروسية العديد من التحولات بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشيوعية، تزامن ذلك مع مجيء الرئيس الروسي بوريس يلتسن إلى الحكم، حيث اتسمت العلاقات الروسية الأمريكية في هذه المرحلة بالهدوء والاستقرار والاتجاه نحو التعاون، سيما أن روسيا خرجت مثقلة بأعباء والتزامات اقتصادية كبيرة جعل من موقفها الضعيف تابعا للولايات المتحدة الأمريكية، غير ان هذه العلاقات دخلت مرحلة جديدة، مع اشتداد الصراع الداخلي على مستوى السلطة الروسية وكذا بروز التيار القومي المتطرف والتيار الشيوعي المناهضين لسياسة بوريس يلتسن تحتم على روسيا التغيير من توجهاتها تجاه العديد من القضايا بعد تلك الفترة، وقد جاءت فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين كطريق للتوجه الروسي الجديد نحو قوة أوراسية جديدة، وفق سياسات استراتيجية جديدة، فعلى الرغم من التحفظ الروسي إزاء الحرب على العراق، شكلت كل من الأزمة الاوكرانية2004م والأزمة الجورجية 2008م، بداية لمسار التوتر في العلاقات الروسية الغربية، غير أن الأزمة الأوكرانية شكلت نقطة محورية وبؤرة للصراع المتجدد ما بين الولايات المتحدة الأمريكية، هذه المنطقة (أوكرانيا) وبحكم موقعها الاستراتيجي ساهمت وبشكل كبير في إعادة بلورة صراع خفي لم تتحدد ملامحه بعد.

Résumé

La période après la guerre froide a assisté une régression relative du changement géopolitic pour la signification du monde international pendant l'arrivée du président Russie bourris Eltsine au gouvernement A ce temps se faire une marque distinctive de la relation Russie américaine pendant cette période par la calme et la stabilité et en dirige vers l'union car la russe a sorti par des lourds chargements et des engagements économiques grandes qui a causé sa faiblesse envers les états- unis au contraire ces relations ont connus un nouvelle étape Par l'augmentation du combat intérieur sur le pouvoir russe et l'apparition du partie fort extrémiste et la partie communiste. Partisans de la politique de bourris Eltsine oblige au Russie le changement d ces orientations envers beaucoup dans théorèmes après cette période simultané dans la période du pouvoir du président Vladimir Boutin comme solution dirigé vers le nouveau Russie envers une renforce nouvelle européenne par des politiques stratégies nouvelles de contraire à celle - là on trouve le point d vue de Les grandes stratégies les Etats-Unis au point national celle met l'orassia au dissection géostratégique La crise uraniques a créé le point central et le foyer d'antagonisme entre les états- unis cette région grâce à sa place stratégique permet avec son grand rôle de recommencer de nouveau un orientation dissimulé qui n'est pas existé ses traits jusqu'à maintenant.